العمران العربي

اتحاد الغُرَف العَرَبيّة
Union of Arab Chambers

اقتصادية شهرية عربية متخصصة

AL-OMRAN AL-ARABI

Issue No. 262 March & April 2024

العدد 262 - آذار ونيسان (مارس وأبريل) 2024

الكساد التضخمي

إجراءات المواجهة واستراتيجيات المرونة والصمود في العالم العربي

- مجموعة بريكس.. قوة اقتصادية هائلة فهل تنزل "هيمنة الدولار" عن عرشه؟!
- دور القطاع الخاص العربي في 'طريق الهند'
- التجديد الاقتصادي.. ازدهار الإنسان على كوكب حي مزدهر
- Revitalizing Egypt-Turkey Relations Opportunities for Bilateral and Regional Collaboration

BRITE

بيانات متوافرة على مدار الساعة

برايت، مؤشرات بنك لبنان والمهجر للأبحاث والاتجاهات الاقتصادية، هي مبادرة أطلقها **بنك لبنان والمهجر للأعمال** ونفّذها بالتعاون مع إيكونومينا ومودیز أناليتيكس.

ادخل إلى المنصة واحصل على بيانات شاملة ودقيقة وموثوقة حول **الاقتصاد اللبناني** بالإضافة إلى رسوم بيانية ديناميكية تلبي حاجاتك أكنت أكاديميًا أم باحثًا أم متخصصًا.

قم بزيارة brite.blominvestbank.com لمعرفة المزيد.

بنك لبنان والمهجر للأعمال ش.م.ل

مجموعة بنك لبنان والمهجر

brite
indicators and trends

الصيرفة الخاصة | الأسواق المالية | الصيرفة الاستثمارية | إدارة الأصول | الأبحاث

اتحاد الغرف العربية

نشأته

تأسس اتحاد الغرف العربية بتاريخ **16** كانون الأول (ديسمبر) **1951**، واتخذ من مدينة بيروت مقراً رئيسياً له. وكان الدافع الأساسي لإنشاء الاتحاد وعي أصحاب الأعمال العرب إلى أهمية التعاون الإقليمي كوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية العربية، فكان الاتحاد أول مؤسسة اقتصادية عربية تعمل على المستوى غير الحكومي لتروّج فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية. وقد لعب الإتحاد دوراً هاماً في دفع عجلة التعاون بين البلاد العربية على الصعد الاقتصادية والتجارية والاستثمارية. وكان الإتحاد سبّاقاً إلى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية.

أعضاؤه

يضم الإتحاد في عضويته غرف واتحادات غرف **22** دولة عربية تمثّل وترعى جميع مؤسسات القطاع الخاص في دولها.

رؤيته

أن يكون الاتحاد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي في أعماله التجارية والاستثمارية والاقتصادية، بحيث يعمل على تطوير مكانة هذا القطاع ودوره في عملية نمو وتنمية وتكامل الاقتصاد العربي.

رسالته

أن يكون:

- مركزاً مرجعياً داعماً لأواصر التعاون بين مجتمعات الأعمال في الدول العربية.
- مطوراً للفكر الاقتصادي العربي على أسس مستدامة.
- معبراً للقطاع الخاص العربي إلى قواعد العمل الاقتصادي الدولي وبما ييسر ويعزز اندماجه في الاقتصاد العالمي.

أهدافه

تتمثل أهداف الاتحاد الرئيسية في الآتي:

- تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في إطار صيغة شاملة وفاعلة ومتطورة.
- تمثيل كافة القطاعات الاقتصادية العربية قومياً وإقليمياً ودولياً من منظور أصحاب الأعمال.
- تعزيز دور الغرف واتحاداتها كممثلة لمجتمعات الأعمال والقطاع الخاص في بلادها.
- التعرّف على احتياجات القطاع الخاص وإزالة المعوقات التي تواجه طموحات التنمية.
- تطوير التعاون بين مؤسسات الأعمال العربية وبينها وبين مؤسسات الأعمال الأجنبية.

أنشطته

نشاطات الاتحاد عديدة ومتنوعة تصبّ أساساً في دفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. إذ يقوم الإتحاد بنقل وجهة نظر القطاع الخاص العربي من خلال إصداراته المتنوعة من البحوث والدراسات والتقارير النوعية والرائدة. ويتم نشرها في مطبوعات ونشرات اقتصادية ودوريات. والإتحاد الذي يستند إلى تجربة غنية في تنظيم المؤتمرات والمنتديات والندوات المتخصصة في شتى اهتمامات أصحاب الأعمال العرب. كما يقدّم خدمات متنوعة أخرى لمؤسسات القطاع الخاص العربية.

أعضاء مجلس اتحاد الغرف العربية

الرئيس الفخري
عدنان القصّار

الرئيس
سمير ناس
رئيس غرفة تجارة
وصناعة البحرين

النائب الأول للرئيس
سمير ماجول
رئيس الاتحاد التونسي
للصناعة والتجارة
والصناعات التقليدية

النائب الثاني للرئيس
محمّد شقير
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة والزراعة في لبنان

خليل الحاج توفيق
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة الأردن

عبدالله المزروعي
رئيس اتحاد غرف
التجارة والصناعة في
دولة الإمارات

كمال حمني
رئيس الغرفة الجزائرية
للتجارة والصناعة

يوسف دواله
رئيس غرفة
تجارة جيبوتي

حسن الحويزي
رئيس مجلس
الغرف السعودية

سعود مأمون البرير
رئيس اتحاد عام
أصحاب العمل
السوداني

**محمد ابو الهدى
اللحام**
رئيس اتحاد غرف
التجارة السورية

محمود عبد علي
رئيس غرفة تجارة
الصومال

فيصل الرواس
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة وصناعة
عُمان

عبد الرزاق الزهيري
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
العراقية

عبده إدريس
رئيس اتحاد الغرف
التجارية والصناعية
والزراعية الفلسطينية

**الشيخ
خليفة آل ثاني**
رئيس غرفة تجارة
وصناعة قطر

محمد جاسم الصقر
رئيس مجلس إدارة
غرفة تجارة وصناعة
الكويت

محمد الرعيض
رئيس مجلس ادارة
الاتحاد العام لغرف
التجارة والصناعة
والزراعة في ليبيا

أحمد الوكيل
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
المصرية

الحسين عليوى
رئيس جامعة الغرف
المغربية للتجارة
والصناعة والخدمات

**الشيخ العافية ولد
محمد خونا**
رئيس غرفة التجارة
والصناعة والزراعة
الموريتانية

محمد عبده سعيد
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
الصناعية اليمنية

خالد محمد حنفي
الأمين العام

البنية التحتية.. الطريق نحو التنمية الاقتصادية المستدامة

ألقى تقرير تصنيف التنافسية العالمي للبنية التحتية (IMD)، المعني بتقييم جودة البنية التحتية في العالم، الضوء على عوامل مثل البنية التحتية المادية، والاستعداد التكنولوجي، والبنية التحتية العلمية.

وبالنظر إلى أهميّة التقرير لا سيّما بالنسبة إلى البلدان العربية، حيث تُوفر هذه التصنيفات نظرةً فاحصةً على القدرة التنافسية للدول من حيث بنيتها التحتية، فلا بدّ من التأكيد على أنّ الدول العربية اليوم تواجه تفاوتات كبيرة في هذا التصنيف، إذ وفقاً لتنصيف عام 2023، حصلت سويسرا على المركز الأول، وجاءت الدنمارك في المركز الثاني، وفنلندا في المركز الثالث، والسويد في المركز الرابع، واحتلت إسرائيل وبوتسوانا ومنغوليا وفنزويلا المراكز 18 و61 و62 و63 على التوالي.

وتوفر تصنيفات البنية التحتية رؤى حول جودة وجاهزية البنية التحتية المادية والتكنولوجية، بالإضافة إلى البنية التحتية العلمية في مختلف الدول. وحققت دولة الإمارات تقدماً ملموساً في محور جودة البنية التحتية، ليعكس ذلك مكانتها بوصفها واحدة من الدول الرائدة في مجال البنية التحتية وقدرتها على التطوير النوعي. ويعد هذا التصنيف شهادة على الجهود المتواصلة والاستثمارات الكبيرة التي بذلتها الحكومة في مجال تطوير البنى التحتية. في حين تقدمت مصر 30 مركزاً في مؤشر البنية التحتية الصادر عن "المنتدى الاقتصادي العالمي"، الذي يقيس مدى توافر وجودة البنية التحتية للنقل البري والبحري والجوي، والبنية التحتية للخدمات السياحية. ومن جهتها، واصلت السعودية تقدمها في مؤشر جودة البنية التحتية للطرق، إلى مستوى 5.7 لتصل إلى المركز الرابع عالمياً بين دول مجموعة العشرين، ضمن تقرير "المنتدى الاقتصادي العالمي" لعام 2023، وذلك بعد جهود مكثفة، قامت بها من خلال مشروعات ومبادرات، أسهمت في تحقيق هذا التقدم.

وارتفع مؤشر جودة البنية التحتية للطرق في السعودية، وذلك نتيجةً للدعم الحكومي للمشروعات التنموية والخدمية للمنظومة. إذ إن التقرير يضع السعودية في المركز الرابع عالمياً بين دول مجموعة العشرين في مؤشر جودة الطرق، وستواصل المملكة الريادة العالمية أيضاً في ترابط شبكة الطرق ورفع كفاءتها التشغيلية، وفق أعلى المواصفات الفنية وأقصى درجات السلامة، وبمعايير عالية من الكفاءة والاستدامة في البنى التحتية وتطوير تجربة المستخدمين، وصولاً لتحقيق المستهدفات الطموحة للاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، والمضي قدماً نحو تحقيق "رؤية 2030".

وجاء تقدم السعودية في المؤشر العالمي لجودة الطرق نتيجةً للجهود المبذولة من الحكومة لتحسين الشبكة وترابطها وفق أعلى المواصفات الفنية، ويؤكد أن تحسين الطرق ينعكس إيجاباً على الخدمات اللوجستية ويسهل من عمليات نقل البضائع وتنمية التجارة.

في المقابل يجب على الحكومات في الوطن العربي، أن تخلق بيئة يستطيع القطاع الخاص فيها أن يزدهر بمكافحة الفساد ووضع أُطُر تنظيمية تتسم بالشفافية.

وبالنظر إلى الطبيعة طويلة الأجل لتنمية البنية التحتية ومبالغ التمويل الهائلة التي تتطلبها يحتاج المستثمرون إلى الثقة في الأسواق التي يعملون فيها. وثانيا، يجب على البلدان مساندة الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تعمل من خلالها الشركات والحكومات معا في مشاريع البنية التحتية الكبرى. وتُتيح هذه الشراكات للدول الاستفادة من خبرات القطاع الخاص، وفي الوقت نفسه تسمح للمسؤولين بالتركيز على السياسات والتخطيط.

وأخيرا، يجب أن تستمر المؤسسات المالية الدولية في مساندة تنمية مرافق البنية التحتية. فعلى سبيل المثال، استثمرت مؤسسة التمويل الدولية أربعة مليارات دولار في مشاريع البنية التحتية في السنة المالية 2015. ومع ذلك يوجد متسع لوكالات التنمية لعمل المزيد.

سمير ناس

رئيس مجلس اتحاد الغرف العربية

الكساد التضخمي: إجراءات المواجهة واستراتيجيات المرونة والصمود في العالم العربي

سمير ناس سفيراً دولياً للمسؤولية الاجتماعية للشركات

دور القطاع الخاص العربي في 'طريق الهند'

مجموعة بريكس.. قوة اقتصادية هائلة فهل تنزل "هيمنة الدولار" عن عرشه؟!

فهرس المحتويات

موضوع الغلاف

الكساد التضخمي: إجراءات المواجهة واستراتيجيات المرونة والصمود في العالم العربي 9

نشاط الاتحاد

سمير ناس سفيراً دولياً للمسؤولية الاجتماعية للشركات 28

مقال

- التجديد الاقتصادي.. ازدهار الإنسان على كوكب حي مزدهر 32
- دور القطاع الخاص العربي في 'طريق الهند' 35

اقتصاد دولي

مجموعة بريكس.. قوة اقتصادية هائلة فهل تنزل "هيمنة الدولار" عن عرشه؟! 39

أخبار 57

العدد 262 - آذار ونيسان (مارس وأبريل) 2024
Issue No. 262 March & April 2024

Revitalizing Egypt-Turkey Relations Opportunities for Bilateral and Regional Collaboration

International Collaboration for a global Clean Energy Supply Chain

BEHAVIORAL ECONOMY

NEW LESSONS FROM BEHAVIORAL ECONOMICS 71

CLEAN ENERGY

INTERNATIONAL COLLABORATION FOR A GLOBAL CLEAN ENERGY SUPPLY CHAIN 76

REGIONAL ECONOMY

REVITALIZING EGYPT-TURKEY RELATIONS OPPORTUNITIES FOR BILATERAL AND REGIONAL COLLABORATION 80

العمران العربي
تصدر عن
اتحاد الغرف العربية

Lebanon- Beirut
P.O.Box: 11-2837
00961-1-826021/22
00961-1-826020
info@uac.org.lb
www.uac-org.org

SPENDING IS EARNING

FNB REWARDS PROGRAM

Using your FNB credit card has never been more rewarding!
Spend with your credit card, earn points and redeem them for cash or valuable prizes and travel packages at fnb-rewards.com or through the FNB Mobile App.
Points can be earned and redeemed in Lebanon or abroad.

1244

FIRST NATIONAL BANK S.A.L.

fnb.com.lb

split.

الكساد التضخمي: إجراءات المواجهة واستراتيجيات المرونة والصمود في العالم العربي

إعداد: د. نجوى زهار – البحوث الاقتصادية – اتحاد الغرف العربية

يواجه العالم حاليًا تحديًا اقتصاديًا فريدًا ومعقدًا: الكساد التضخمي، وهو مزيج من التضخم المرتفع والكساد الاقتصادي. وتشكل هذه الظاهرة مخاطرا كبيرة على الاستقرار العالمي والإقليمي، ولا سيما بالنسبة للمنطقة العربية. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التأثير المحتمل للكساد التضخمي على العالم والمنطقة العربية، وإبراز نقاط الضعف الرئيسية واقتراح استراتيجيات التخفيف الممكنة.

برزت ظاهرة الكساد التضخمي في المشهد الاقتصادي العالمي كتحد حاسم يواجه الدول في جميع أنحاء العالم. يقدم هذا الوضع الاقتصادي المعقد، الذي يتميز بحدوث التضخم والكساد بشكل متزامن، سيناريو متناقض حيث يرتفع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات بينما يتباطأ النمو الاقتصادي، وترتفع معدلات البطالة، وينخفض الإنفاق الاستهلاكي. على عكس فترات الكساد الاقتصادي التقليدية، حيث ينحسر التضخم عادة مع تراجع النشاط الاقتصادي، فإن الكساد التضخمي يستلزم زيادة مستمرة في الأسعار وسط انخفاض الأداء الاقتصادي.

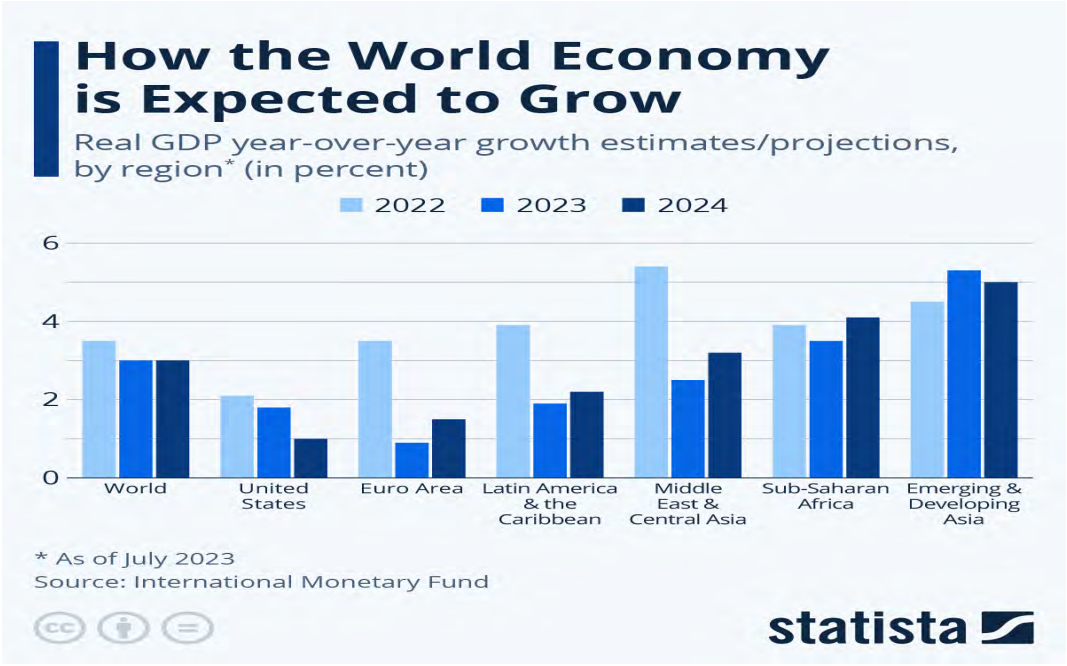

ويكتسب مفهوم الكساد التضخمي أهمية خاصة لأنه يؤدي إلى تعقيد الأدوات التقليدية للسياسة النقدية والمالية. وتواجه البنوك المركزية معضلة رفع أسعار الفائدة لمكافحة التضخم، الأمر الذي يمكن بدوره أن يعيق النمو الاقتصادي من خلال جعل الاقتراض أكثر تكلفة بالنسبة للمستهلكين والشركات. وكثيراً ما يؤدي هذا السيناريو إلى حلقة مفرغة من الكساد الاقتصادي، حيث يجب أن تكون أدوات السياسة الاقتصادية المعتادة متوازنة بعناية لتجنب تفاقم التضخم أو الكساد.

إن دوافع الكساد التضخمي متعددة الأوجه ويمكن أن تشمل اضطرابات سلسلة التوريد العالمية، والتوترات الجيوسياسية، والارتفاع المفاجئ في أسعار الطاقة والغذاء، وتشديد السياسات النقدية استجابة للضغوط التضخمية. ومن الممكن أن تؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى إجهاد الاقتصادات، مما يؤدي إلى انخفاض النمو، وزيادة البطالة، وزيادة الصعوبات المجتمعية. أدت البيئة الاقتصادية العالمية الحالية، التي تميزت بعواقب جائحة كوفيد-19 والتوترات الجيوسياسية والتحديات الكبيرة في سلسلة التوريد، إلى زيادة خطر الكساد التضخمي في جميع أنحاء العالم، مما يجعله موضوعًا مهما للبحث.

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف آثار الكساد التضخمي على العالم وعلى المنطقة العربية تحديداً حيث تواجه البلدان العربية، بمناظرها الاقتصادية والجيوسياسية الفريدة، نقاط ضعف وتحديات واضحة في مواجهة التحولات الاقتصادية العالمية. من خلال دراسة نقاط الضعف في المنطقة العربية، واستراتيجيات التخفيف المحتملة، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم رؤى حول كيفية التعامل مع تعقيدات الكساد التضخمي لصانعي السياسات وأصحاب المصلحة الاقتصاديين والباحثين على حد سواء.

I. المشهد الاقتصادي العالمي:

بينما يجتاز العالم مرحلة ما بعد الوباء، يجد المشهد الاقتصادي العالمي نفسه في منعطف حرج، يتسم بتحديات وشكوك لم يسبق لها مثيل. أصبح ظهور الكساد التضخمي – وهي ظاهرة ترتفع فيها معدلات التضخم وسط اقتصاد متقلص – مصدر قلق ملح للاقتصادات في جميع أنحاء العالم. يتحدى هذا السيناريو الاقتصادي الفريد الأنماط الدورية التقليدية التي لوحظت في الاقتصاد العالمي، حيث تتبع فترات التوسع والانكماش بعضها البعض بشكل طبيعي، مع تعديل التضخم والانكماش استجابة لهذه الدورات.

1. محركات الكساد التضخمي:

تتميز البيئة الاقتصادية العالمية الحالية بسلسلة من العوامل

المترابطة التي تسهم في تعقيدات إدارة الكساد التضخمي. وتشمل هذه الاضطرابات في سلسلة التوريد العالمية الناجمة عن جائحة COVID-19، والتوترات الجيوسياسية التي تؤثر على التجارة وإمدادات الطاقة، والتقلبات الكبيرة في أسعار السلع الأساسية. لم تؤد مثل هذه الاضطرابات إلى زيادة التكاليف على الشركات والمستهلكين على حد سواء فحسب، بل أدت أيضًا إلى إجهاد النمو الاقتصادي، مما ألقى بظلال طويلة على احتمالات التعافي.

- **اضطرابات سلسلة التوريد العالمية:**

واجهت الشبكة المعقدة من الموردين والمصنعين والموزعين الذين يشكلون سلسلة التوريد العالمية اضطرابات غير مسبوقة في السنوات الأخيرة، مما خلق عاصفة كاملة تغذيها قوتان رئيسيتان: الآثار المستمرة لوباء COVID-19 والتوترات الجيوسياسية والصراعات المتزايدة.

- **آثار تموج الوباء:** شهدت المرحلة المبكرة من الوباء تدابير صارمة لاحتواء الفيروس، مما أدى إلى إغلاق المصانع على نطاق واسع وتوقف الإنتاج، لا سيما في الصين، وهي مركز تصنيع عالمي رئيسي. أدت هذه الموجة الصدمة الأولية إلى تعطيل تدفق السلع الأساسية، مما أدى إلى حدوث تموجات في جميع أنحاء سلسلة التوريد. وفقًا لتقرير معهد ماكينزي العالمي، كلفت هذه الاضطرابات المرتبطة بالوباء الاقتصاد العالمي 4 تريليونات دولار في عام 2021.

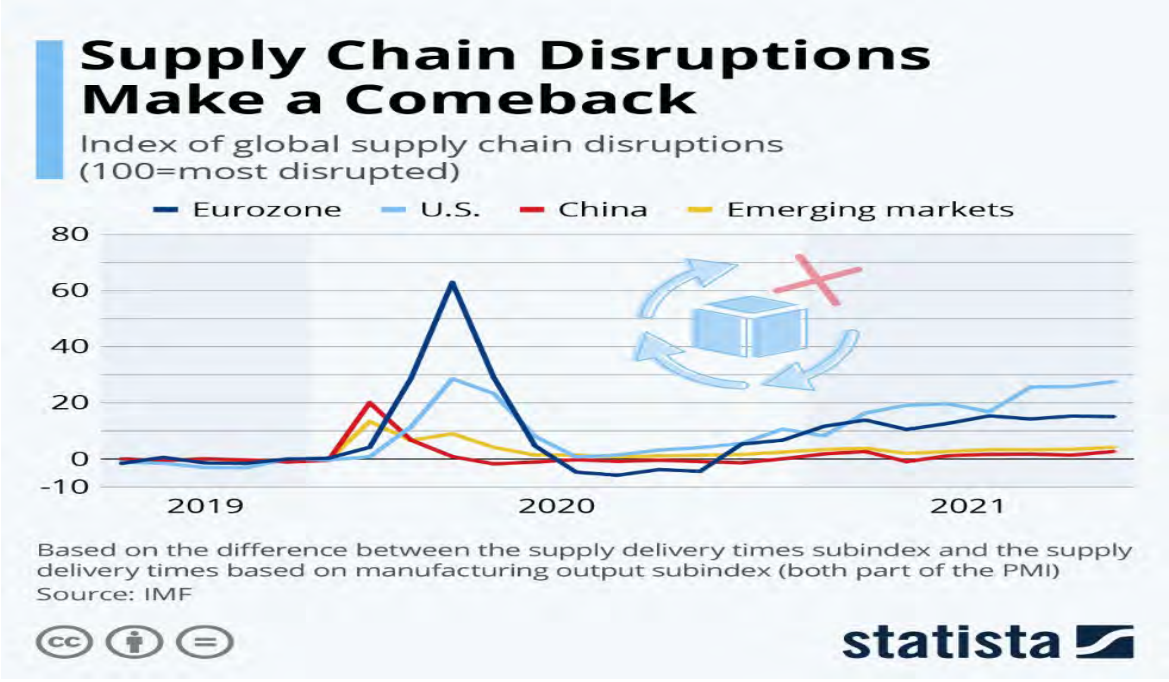

علاوة على ذلك، ظهر نقص العمالة بسبب المخاوف الصحية المتعلقة بالوباء وتحديات رعاية الأطفال، مما أثر على قطاعات مختلفة مثل النقل والخدمات اللوجستية. وقد حد ذلك من القدرة على نقل البضائع بكفاءة، مما زاد من تفاقم حالات التأخير والاختناقات. على سبيل المثال، ارتفعت تكلفة شحن حاوية من آسيا إلى الولايات المتحدة من حوالي 2000 دولار في عام 2019 إلى أكثر من 20000 دولار في ذروتها في عام 2021.

بالإضافة إلى ذلك، مع قضاء الناس المزيد من الوقت في المنزل، ارتفع الطلب على منتجات معينة مثل الإلكترونيات ومعدات الحماية الشخصية ومستلزمات تحسين المنزل. أدى هذا التحول المفاجئ إلى إجهاد القدرة الإنتاجية وكشف نقاط الضعف في قطاعات محددة من سلسلة التوريد، مثل النقص العالمي في شبكات الموصلات. أدى هذا النقص الناجم عن الاضطرابات الوبائية وزيادة الطلب على الأجهزة الإلكترونية إلى تأخير الإنتاج ونقص في مختلف الصناعات، بما في ذلك السيارات والإلكترونيات الاستهلاكية.

- **التوترات الجيوسياسية والصراعات الإقليمية:** لقد زاد الوضع تعقيدًا بسبب التوترات الجيوسياسية المتزايدة والصراعات التجارية حيث أدت الحرب التجارية المستمرة بين الولايات المتحدة والصين إلى فرض تعريفات جمركية وقيود أخرى، مما جعل نقل البضائع بينهما أكثر تكلفة وتعقيدًا. وقد أثر ذلك على مجموعة واسعة من الصناعات، من الإلكترونيات إلى الزراعة، مما زاد من الضغوط الحالية على سلسلة التوريد العالمية. وبعيداً عن بؤر التوتر العالمية الكبرى، فإن عدم الاستقرار الإقليمي والحروب خلقت اضطرابات محلية تنتشر عبر سلاسل التوريد العالمية مما أثر على الصناعات والطرق التجارية.

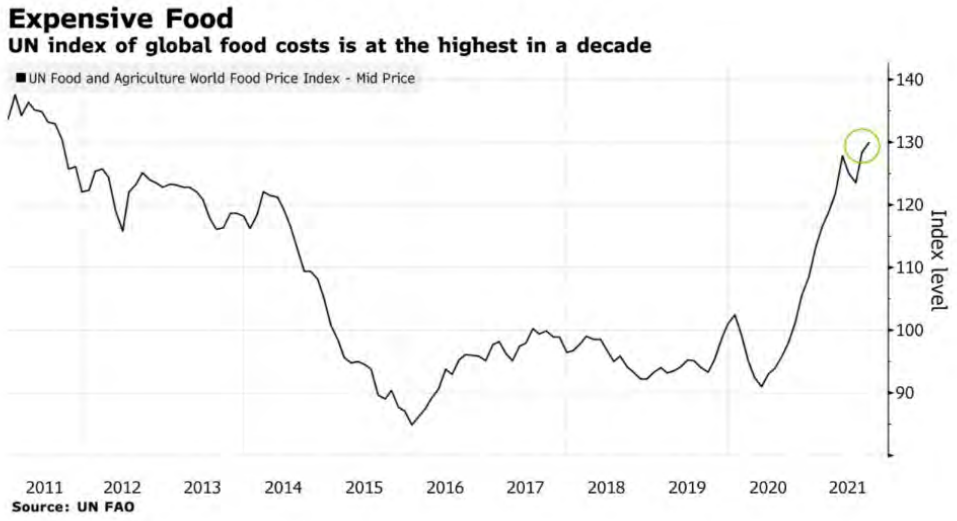

في السودان أدت الاضطرابات السياسية والاضطرابات المدنية التي طال أمدها إلى تعطيل الإنتاج المحلي والنقل، مما أثر على تدفقات التجارة الإقليمية. ويؤثر هذا على تصدير السلع الأساسية مثل السمسم والصمغ العربي والماشية، والتي غالباً ما تعتمد عليها البلدان المجاورة، مما يزيد من تعقيد سلاسل التوريد الإقليمية. وفي حين تم رفع بعض العقوبات، فإن القيود المتبقية على المعاملات المالية والتجارة تعيق قدرة السودان على المشاركة الكاملة في السوق العالمية والحصول على السلع المستوردة الأساسية.

أدت الحرب الأهلية المدمرة في اليمن إلى شل البنية التحتية، ونزوح الملايين، وأثرت بشدة على الإنتاج الزراعي. وقد أدى ذلك إلى نقص الغذاء والاعتماد على المساعدات الدولية، مما خلق ضغوطا على سلاسل الإمدادات الغذائية العالمية وسلط الضوء على الترابط بين عدم الاستقرار الإقليمي والتحديات العالمية. يؤدي الحصار والمخاوف الأمنية إلى تقييد الواردات والصادرات بشكل كبير، مما يعيق الوصول إلى السلع الأساسية ويعيق تدفق المنتجات اليمنية مثل القهوة والتوابل والعسل إلى الأسواق الدولية.

إن التصعيد الدوري للعنف والقيود المفروضة على غزة بسبب الحرب الإسرائيلية يحد بشدة من النشاط الاقتصادي ويعطل التجارة. وهذا يؤثر على تصدير المنتجات الزراعية مثل الحمضيات والخضروات ويعوق الوصول إلى الواردات الأساسية، مما يزيد من زعزعة استقرار سلاسل التوريد الإقليمية. كما أن القيود المفروضة على واردات مواد البناء والمعدات تعيق جهود إعادة الإعمار وتحد من قدرة غزة على المساهمة في التجارة الإقليمية.

- **ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء:**

لقد أصبح الارتفاع الكبير في أسعار الطاقة والغذاء، والذي تفاقم بفعل الحرب في أوكرانيا وعوامل أخرى، محركاً مهماً للتضخم العالمي، الأمر الذي يؤثر على الاقتصادات في مختلف أنحاء العالم. ويشكل هذا الوضع تحديا كبيرا لصناع السياسات وهم يسعون جاهدين لإدارة التضخم دون إعاقة النمو الاقتصادي.

- **تأثير الحرب الأوكرانية الروسية:** كان للحرب في أوكرانيا

تأثير عميق على أسواق الطاقة العالمية. وتعد روسيا واحدة من أكبر منتجي النفط والغاز الطبيعي في العالم، وقد أدى الصراع بينهما إلى فرض عقوبات وتعطيل صادرات الطاقة الروسية. وتسببت هذه التطورات في تقلبات كبيرة في أسعار الطاقة العالمية، مع ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي. وقد واجهت الدول الأوروبية، التي تعتمد بشكل كبير على الغاز الروسي، أزمات الطاقة، مما أدى إلى زيادة التكاليف على الشركات والمستهلكين على حد سواء.

كما أثرت الحرب في أوكرانيا بشدة على أسعار الغذاء العالمية. حيث تعتبر أوكرانيا وروسيا من الموردين الرئيسيين للقمح والذرة والشعير وزيت عباد الشمس، وهي سلع ضرورية لإمدادات الغذاء العالمية. وقد أدى الصراع إلى تعطيل هذه الإمدادات، مما أدى إلى نقصها وارتفاع الأسعار في السوق العالمية. ويتفاقم هذا الوضع بسبب القيود المفروضة على التصدير، والاكتناز، والشراء بدافع الذعر، مما **يزيد** من زعزعة استقرار أسعار الغذاء العالمية. ويساهم ارتفاع أسعار المواد الغذائية في التضخم ويشكل تحديا خطيرا للأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم. وتواجه البلدان النامية، الأكثر عرضة لصدمات أسعار الغذاء، مخاطر متزايدة للجوع والاضطرابات الاجتماعية. وحتى في الاقتصادات الأكثر تقدما، فإن ارتفاع أسعار المواد الغذائية يضغط على ميزانيات الأسر، ويؤثر بشكل خاص على الأسر ذات الدخل المنخفض.

- **تحديات التغير المناخي:** وبينما تهيمن الحرب في أوكرانيا على العناوين الرئيسية للصحف، فإن تغير المناخ يلعب بهدوء دوراً مهماً في دفع أسعار الغذاء والطاقة إلى الارتفاع. وتأثيرها متعدد الأوجه، إذ يعطل النظم الزراعية ويضغط على إنتاج الطاقة.

أصبحت الأحداث المناخية المتطرفة مثل الجفاف والفيضانات وموجات الحرارة أكثر تواترا وشدة، مما يؤثر بشكل مباشر على غلات المحاصيل. تشير تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إلى أن تغير المناخ قد أدى بالفعل إلى انخفاض غلات المحاصيل العالمية بنسبة 5٪، مع تفاقم التوقعات إلى ما يصل إلى 20٪ بحلول عام 2050 وبالإضافة إلى الخسائر المباشرة في الغلة، فإن ارتفاع منسوب مياه البحر يهدد الأراضي الزراعية الساحلية، مما قد يؤدي إلى غمر ما يصل إلى 36 مليون هكتار بحلول عام 2100 ، كما أن أنماط الطقس المتغيرة تساعد على انتشار الآفات والأمراض، مما يؤدي إلى مزيد من انخفاض الإنتاج ويتطلب موارد إضافية للتحكم.

على صعيد الطاقة، تؤثر حالات الجفاف على توليد الطاقة الكهرومائية، مما قد يؤدي إلى انخفاض قدرة الطاقة الكهرومائية العالمية بنسبة 6% بحلول عام 2100. تلحق الأحداث المناخية المتطرفة أضراراً بالبنية التحتية، حيث تتجاوز التكلفة العالمية للكوارث المرتبطة بالمناخ 170 مليار دولار سنويًا. وتساهم هذه الاضطرابات في ارتفاع أسعار الطاقة، مع ما يترتب على ذلك من آثار مضاعفة على تجهيز الأغذية والنقل وإنتاج الأسمدة، مما يخلق حلقة مفرغة تؤثر بشكل غير متناسب على الفئات السكانية الضعيفة التي تعتمد على الغذاء والطاقة بأسعار معقولة.

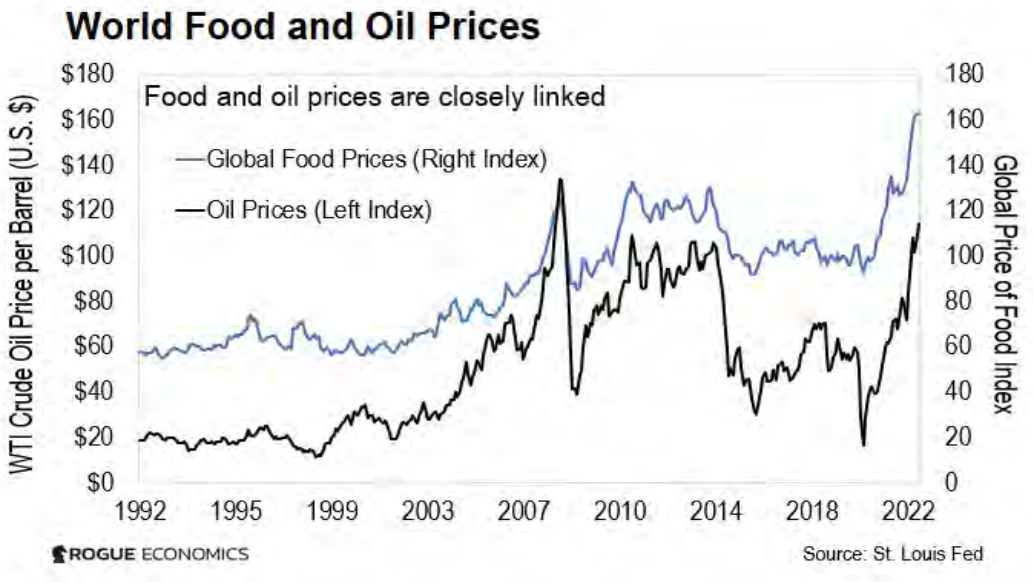

2. **التأثير العالمي المحتمل:**

إن ظاهرة الكساد التضخمي تجلب معها تأثيرات عالمية كبيرة، وتعيد تشكيل الاقتصادات والمجتمعات بطرق عميقة. إن التفاعل بين تباطؤ النمو الاقتصادي، وانخفاض الاستثمار، وارتفاع الفقر، والاضطرابات الاجتماعية يرسم مشهدًا مليئًا بالتحديات للدول في جميع أنحاء العالم.

▪ **تراجع النمو الاقتصادي وتدفقات الاستثمار:**

إن شبح الكساد التضخمي يلوح في الأفق بقوة، وهو ما يهدد بإلقاء ظلال طويلة على الاقتصاد العالمي. وهذا السيناريو الفريد والصعب، الذي يتسم بارتفاع الأسعار وتراجع النشاط الاقتصادي، يمكن أن يؤدي إلى سلسلة من العواقب السلبية، التي تؤثر على النمو والاستثمار:

- **انكماش النشاط الاقتصادي:** يتسم الكساد التضخمي بانكماش النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات. وتتمثل إحدى العواقب المباشرة في تراجع النمو الاقتصادي مع تراجع الإنفاق الاستهلاكي واستثمارات الأعمال استجابة لارتفاع الأسعار وعدم اليقين الاقتصادي. فعندما يتجاوز التضخم نمو الدخل، تتضاءل القوة الشرائية لدى المستهلكين، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الإنفاق على السلع والخدمات غير الأساسية. ويؤثر هذا الانكماش في الطلب بشكل مباشر على الشركات، مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات، وبالتالي التراجع في خطط التوسع والاستثمار. ويتوقع صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 2.9% في عام 2023، وهو أقل بكثير من اتجاهات ما قبل الوباء وربما ينخفض أكثر في مواجهة الكساد التضخمي.

- **تراجع تدفقات الاستثمار:** إن الطبيعة المتقلبة وغير المتوقعة للكساد التضخمي تخلق حالة من عدم اليقين بالنسبة للشركات، مما يجعلها مترددة في الاستثمار في التوسع أو المشاريع الجديدة مما يؤثر سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إذ يبحث المستثمرون عادة عن بيئات مستقرة ويمكن التنبؤ بها لتخصيص رأس المال. إن حالات الكساد التضخمي، التي تتسم بظروف اقتصادية متقلبة، تعيق الاستثمار مع تصاعد المخاطر التي تواجهها الاقتصادات. وقد تجد البلدان التي تعتمد بشكل كبير على الاستثمار الأجنبي لتحقيق التنمية الاقتصادية صعوبة خاصة في جذب رؤوس أموال جديدة، مما يؤدي إلى تأجيل أو إلغاء المشاريع، مما يزيد من تفاقم التباطؤ الاقتصادي.

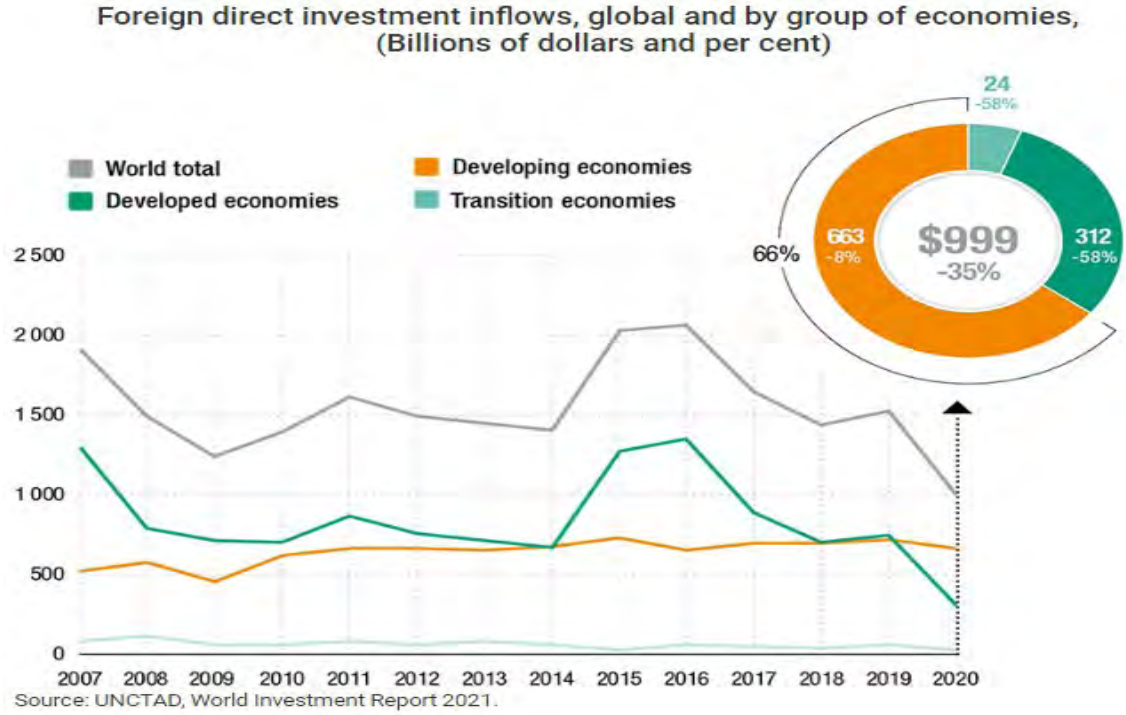

Source: UNCTAD, World Investment Report 2021.

- **زيادة الفقر والاضطرابات الاجتماعية:**

تمتد آثار الكساد التضخمي إلى ما هو أبعد من مؤشرات الاقتصاد الكلي، فتؤثر بشكل عميق على نسيج المجتمع. ومع انكماش الاقتصادات وتآكل الدخل الحقيقي بسبب التضخم، فمن المرجح أن ترتفع مستويات الفقر وتتفاقم الاضطرابات الاجتماعية.

- **تراجع مستويات المعيشة:** يؤثر ارتفاع التضخم بشكل غير متناسب على الأسر والأفراد ذوي الدخل المنخفض، حيث أن أجورهم غالبا ما تفشل في مواكبة زيادات الأسعار. وهذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وخاصة في المجتمعات الضعيفة. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن 150 مليون شخص إضافي قد يقعون في براثن الفقر المدقع بسبب التأثير المشترك لارتفاع أسعار الغذاء والطاقة والتباطؤ الاقتصادي. وتعد الفئات السكانية الأكثر ضعفا - أولئك الذين لا يملكون الوسائل اللازمة للتحوط ضد التضخم أو الذين ليس لديهم عمل آمن - هم الأكثر عرضة للتضرر حيث أن ارتفاع تكاليف المعيشة، إلى جانب كساد الدخل أو انخفاضه، يدفع المزيد من الأفراد إلى ما دون خط الفقر، مما يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة القائمة داخل الدول وفيما بينها. وقد اندلعت الاحتجاجات المناهضة للحكومة في العديد من البلدان ردًا على ارتفاع أسعار الوقود والغذاء، مما سلط الضوء على احتمال حدوث اضطرابات اجتماعية في مواجهة الكساد التضخمي.

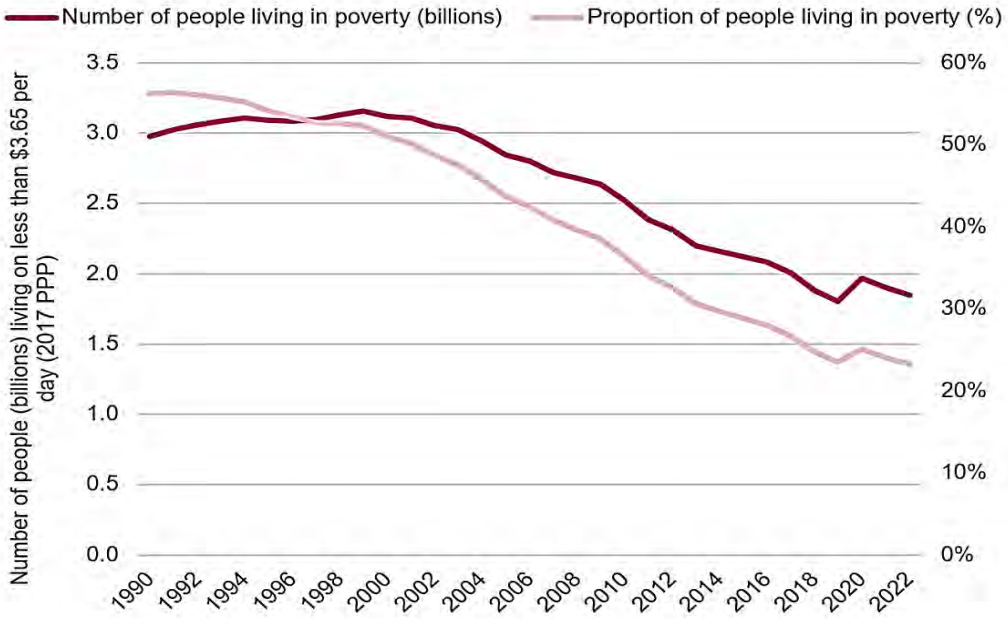

- **الاضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار:** يمكن أن تؤدي الصعوبات الاقتصادية واتساع فجوة عدم المساواة إلى تأجيج الاضطرابات الاجتماعية والاحتجاجات وحتى عدم الاستقرار السياسي في بعض البلدان، مما يشكل تحديات أمام التماسك الاجتماعي والعمليات الديمقراطية. وغالباً ما يكون هذا التصاعد في معدلات الفقر نذيراً بالاضطرابات الاجتماعية. لقد أظهر التاريخ أن الصعوبات الاقتصادية الطويلة الأمد وعدم المساواة يمكن أن تؤدي إلى زيادة الإحباط والتوتر بين السكان. قد تتجلى الاضطرابات الاجتماعية في الاحتجاجات والإضرابات، وفي بعض الحالات، في تعبيرات أكثر عنفًا عن عدم الرضا.

ومن الممكن أن تؤدي مثل هذه الأحداث إلى زعزعة استقرار المجتمعات، وزيادة تثبيط الاستثمار، وخلق دورات من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يصعب كسرها. علاوة على ذلك، من الممكن أن يكون للاضطرابات الاجتماعية تأثير عابر للحدود في عالم اليوم المترابط، مما يؤثر على الاستقرار الإقليمي والعلاقات الدولية. إن الطبيعة العالمية للكساد التضخمي تعني أن تداعياته الاجتماعية والاقتصادية لا تقتصر على الحدود الوطنية، مما يتطلب استجابات دولية منسقة لمعالجة الأسباب الجذرية والتخفيف من آثارها.

II. مواطن الضعف في المنطقة العربية:

تقف المنطقة العربية، باقتصاداتها المتنوعة ومشهدها الاجتماعي والسياسي المعقد، عند منعطف حرج في مواجهة الاضطرابات الاقتصادية العالمية التي تتسم بالكساد التضخمي. وتمثل هذه الفترة من عدم اليقين الاقتصادي مجموعة فريدة من التحديات للمنطقة، التي تتصارع بالفعل مع القضايا الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي، وجهود التنويع الاقتصادي، والصدمات الخارجية. إن نقاط ضعف المنطقة العربية في مواجهة الانكماش الاقتصادي العالمي والضغوط التضخمية متعددة الأوجه، ومتجذرة بعمق في هياكلها الاقتصادية، وسياقها الجيوسياسي، ونسيجها الاجتماعي.

1. الاعتماد الاقتصادي على العوامل الخارجية:

تتسم اقتصادات المنطقة بالتنوع، بدءاً من دول الخليج الغنية بالنفط والتي تتمتع باحتياطيات مالية كبيرة إلى البلدان شحيحة الموارد التي تواجه مستويات عالية من الديون والبطالة. ويشكل هذا التفاوت في الأسس الاقتصادية استجابة المنطقة للتحولات الاقتصادية العالمية والاتجاهات التضخمية.

- **الاعتماد على صادرات النفط وعائدات السياحة:**

إن اعتماد المنطقة العربية الكبير على صادرات النفط وتحويلات المغتربين وعائدات السياحة يجعلها عرضة بشكل خاص للتقلبات الاقتصادية العالمية والصدمات الخارجية، مثل التغيرات في أسعار النفط، والطلب العالمي، والتوترات الجيوسياسية.

- **الاعتماد على صادرات النفط:** بالنسبة للعديد من الدول العربية، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، تمثل صادرات النفط مصدراً رئيسيًا للدخل القومي والإيرادات الحكومية. وترتبط هذه التبعية اقتصاداتها بشكل وثيق بالديناميكيات المتقلبة لسوق النفط العالمية. وفي حين أن ارتفاع أسعار النفط يمكن أن يؤدي إلى إيرادات كبيرة وازدهار اقتصادي، فإن تراجع الطلب العالمي على النفط أو أسعاره يمكن أن يكون له آثار فورية وعميقة على هذه الاقتصادات.

التقلبات الاقتصادية: إن الاعتماد على صادرات النفط يعرض هذه البلدان لدورات الازدهار والكساد، حيث يكون الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي عرضة بدرجة كبيرة لتقلبات أسعار النفط العالمية. وكثيراً ما تؤدي فترات ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة الإنفاق العام والاستثمار في مشاريع البنية التحتية واسعة النطاق. وعلى العكس من ذلك، يمكن أن يؤدي انهيار أسعار النفط إلى عجز في الميزانية، مما يؤدي إلى خفض الإنفاق العام وتأخير أو إلغاء المشاريع.

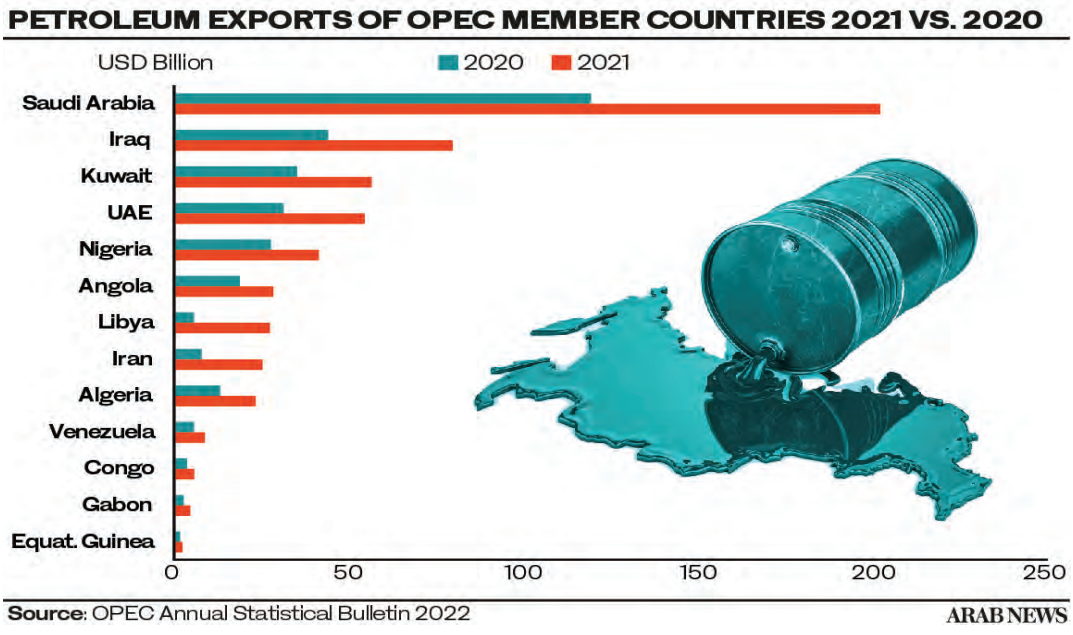

قدم الارتفاع الأخير في أسعار النفط بسبب حرب أوكرانيا مكاسب غير متوقعة للدول المصدرة للنفط، مما زاد الإيرادات الحكومية بنسبة تقدر بنحو 30٪ لمنطقة مجلس التعاون الخليجي. ومع ذلك، فإن هذا الاعتماد يعرض هذه الاقتصادات لتقلبات الأسعارحيث يمكن أن يؤدي الكساد العالمي المحتمل إلى انخفاض الطلب على النفط، مما يؤدي إلى نقص الإيرادات وقيود الميزانية.

تحديات السياسة المالية: اعتباراً من عام 2023، مثلت صادرات النفط والغاز أكثر من 70٪ من الإيرادات الحكومية عبر العديد من البلدان العربية مثل المملكة العربية السعودية والعراق والكويت وقد وفر هذا الاعتماد أموالاً كبيرة لتطوير البنية التحتية والبرامج الاجتماعية والمبادرات الحكومية. غير أن تقلب عائدات النفط يفرض تحديات كبيرة على السياسة المالية والتخطيط. ويصبح وضع الميزانية مهمة معقدة، حيث تحتاج الحكومات إلى الموازنة بين إغراء زيادة الإنفاق خلال فترات الازدهار وضرورة الادخار لمواجهة فترات الانكماش في المستقبل.

- الاعتماد على إيرادات السياحة:

تعد السياحة ركيزة اقتصادية مهمة أخرى للعديد من الدول العربية، مثل الأردن والمغرب والإمارات العربية المتحدة حيث تساهم بنسبة تصل إلى 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي في وجهات مثل مصر وتونس. وقد استثمرت هذه الدول بكثافة في تطوير قطاعاتها السياحية، حيث تجتذب ملايين الزوار كل عام إلى مواقعها التاريخية وفعالياتها الثقافية ومنتجعاتها الفاخرة. ومع ذلك، فإن اعتماد قطاع السياحة على صحة الاقتصاد العالمي والاستقرار الجيوسياسي يجعله عرضة بشدة للصدمات الخارجية.

الحساسية للظروف العالمية: صناعة السياحة حساسة بشكل خاص للظروف الاقتصادية العالمية والمخاوف الأمنية والأزمات الصحية. يمكن أن تؤدي أحداث مثل الهجمات الإرهابية والاضطرابات السياسية والأوبئة إلى انخفاض مفاجئ وكبير في عدد السياح الوافدين، كما رأينا خلال الربيع العربي ووباء كوفيد-19. يمكن أن يكون لهذه الانخفاضات في عائدات السياحة آثار متتالية على الاقتصاد، مما يؤثر ليس فقط على قطاع السياحة ولكن أيضًا على الصناعات ذات الصلة مثل الضيافة وتجارة التجزئة والنقل.

تحديات التعافي: يمكن أن يكون التعافي من مثل هذه الصدمات عملية طويلة وغير مؤكدة، مما يتطلب جهودًا كبيرة لإعادة بناء الثقة بين المسافرين الدوليين والاستثمار في التسويق وتحسين البنية التحتية. على سبيل المثال، شهد وباء COVID-19 انخفاضًا بنسبة 70٪ في عدد السياح الدوليين الوافدين إلى المنطقة العربية وسلطت الجائحة الضوء على الحاجة إلى المرونة والقدرة على التكيف في قطاع السياحة، مما سلط الضوء على أهمية السياحة الداخلية وإمكانية تنويع العروض السياحية.

- **الاعتماد على الواردات عبر القطاعات:**

يشكل اعتماد المنطقة العربية بشكل كبير على الواردات لتلبية احتياجاتها من الغذاء والسلع الأساسية عاملاً محورياً يؤثر على مرونتها الاقتصادية وأمنها الغذائي. ويبرز هذا الاعتماد من خلال مجموعة من العوامل الجغرافية والمناخية والاقتصادية، مما يجعل المنطقة عرضة لتقلبات الأسعار العالمية، واضطرابات سلسلة التوريد، والتوترات الجيوسياسية

- الاعتماد على الواردات الغذائية: تواجه بلدان عديدة في المنطقة العربية تحديات جغرافية ومناخية تحد من إنتاجيتها الزراعية. حيث تتميز المنطقة بمناخات قاحلة وموارد مائية شحيحة وأراضي صالحة للزراعة محدودة، مما يقيد الإنتاج الغذائي المحلي. ونتيجة لذلك، يجب على هذه البلدان استيراد جزء كبير من احتياجاتها الغذائية لضمان الأمن الغذائي لسكانها.

تستورد المنطقة العربية نسبة تبلغ 50% من استهلاكها من السعرات الحرارية، وتتجاوز نسبة اعتماد بعض البلدان مثل اليمن 90% وتعتمد السلع الأساسية مثل القمح والأرز والسكر بشكل كبير على المصادر الأجنبية، مما يجعل السكان عرضة لتقلبات الأسعار العالمية واضطرابات سلسلة التوريد.

تعد ندرة المياه قضية حاسمة في المنطقة، وتؤثر على كل من الزراعة والاستهلاك البشري إذ يعتبر توافر موارد المياه العذبة من بين أدنى المستويات على الصعيد العالمي، مما يؤثر بشكل كبير على القدرة على تطوير ممارسات زراعية مستدامة وتلبية المتطلبات الغذائية للسكان المتزايدين.

وتزيد ندرة الأراضي الصالحة للزراعة من تعقيد الجهود المبذولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي الزراعي. وأدى التحضر والتصحر والتدهور البيئي إلى خفض مساحة الأراضي المتاحة للزراعة، مما استلزم استيراد المنتجات الغذائية.

- **الاعتماد على الواردات الطبية وغيرها:** تواجه العديد من الدول العربية واقعاً صارخاً يتمثل في الاعتماد الكبير على الواردات من أجل الحصول على السلع الأساسية في قطاعات مهمة كالصحة والدواء والطاقة. ورغم أن هذا الاعتماد يتيح الوصول إلى منتجات متنوعة ويسهل التجارة، فإنه يمثل نقطة ضعف كبيرة في مواجهة الصدمات العالمية وعدم الاستقرار الاقتصادي.

الإمدادات الطبية الأساسية: تستورد المنطقة العربية ما يصل إلى 80٪ من احتياجاتها الصيدلانية، مما يترك أنظمة الرعاية الصحية عرضة لاضطرابات سلسلة التوريد وارتفاع الأسعار. هذا الاعتماد يعيق الوصول إلى الأدوية الأساسية ويخلق تحديات لإدارة الأمراض المزمنة.

تلبية احتياجات الطاقة من خلال الواردات: على الرغم من موارد الوقود الأحفوري الكبيرة في بعض البلدان، لا تزال المنطقة تستورد حوالي 20٪ من احتياجاتها من الطاقة، وخاصة النفط والغاز المكرر. ولذلك فإن تقلب أسعار الطاقة العالمية يؤثر تأثيرا مباشرا على تكاليف الطاقة المحلية والاستقرار الاقتصادي.

2. التحديات الاجتماعية القائمة:

بالإضافة إلى نقاط الضعف الاقتصادية، تواجه المنطقة العربية تحديات اجتماعية مستمرة، بما في ذلك ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، وانتشار الفقر، وفي بعض المناطق، عدم الاستقرار السياسي والصراع. وتتفاقم هذه القضايا بسبب الانكماش الاقتصادي العالمي، حيث يؤدي انخفاض النمو الاقتصادي والضغوط التضخمية إلى إجهاد قدرة الحكومات على توفير الخدمات الاجتماعية، والحفاظ على إعانات الدعم، والاستثمار في مشاريع التنمية.

- **ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب:**

تواجه المنطقة العربية تحدياً حاسماً يتمثل في ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب التي تنعكس في الإحصائية الصارخة بنسبة تصل إلى 25%، أي ضعف المتوسط العالمي، وشكل تداعيات اجتماعية واقتصادية كبيرة على المنطقة. وعلى الرغم من وجود اختلافات بين البلدان العربية، حيث تواجه مصر معدل بطالة يبلغ 33% بين الشباب في حين أن أداء تونس أفضل قليلاً بنسبة 23%، فإن الصورة العامة لا تزال مثيرة للقلق، لا سيما بالنسبة للشابات اللاتي غالبًا ما يواجهن معدلات بطالة أعلى تتجاوز 30% في عدة دول عربية وتساهم عدة عوامل رئيسية في تفاقم هذا الوضع:

- **عدم تطابق المهارات:** هناك عدم توافق كبير بين مخرجات نظام التعليم واحتياجات سوق العمل في الكثير من الدول العربية. وعلى الرغم من ارتفاع مستويات التحصيل العلمي بين الشباب، فإن المهارات التي يكتسبونها لا تتوافق في كثير من الأحيان مع متطلبات القطاع الخاص، مما يؤدي إلى وضع حيث يكافح حتى الشباب المتعلمون جيدا للعثور على عمل مناسب. غالبًا ما تكافح الأنظمة التعليمية لمواكبة المتطلبات المتطورة لسوق العمل الحديث ولكن يؤدي عدم التطابق هذا، الذي يغذيه الانفصال بين الأوساط الأكاديمية والصناعة، إلى عدم استعداد الخريجين لحقائق مكان العمل.

- **محدودية فرص العمل:** يفشل النمو الاقتصادي البطيء والاعتماد الكبير على القطاعات التقليدية في خلق فرص عمل جيدة بما يكفي لاستيعاب عدد الشباب المتزايد. هذا الافتقار إلى الفرص يخلق الإحباط ويعيق التنويع الاقتصادي

ويغذي القطاع غير الرسمي. كما أن النمو والتطور المحدود للقطاع الخاص في العديد من البلدان العربية يحد من فرص خلق فرص العمل. إذ كان القطاع العام تقليديا هو صاحب فرص العمل الرئيسي، ولكن القيود المالية والحاجة إلى التنويع الاقتصادي أدت إلى تقليص قدرته على استيعاب الداخلين الجدد إلى قوة العمل.

- **انتشار القطاع غير الرسمي:** تتسم قوانين سوق العمل في بعض البلدان العربية بكونها تقييدية، مما يردع نمو القطاع الخاص وخلق فرص العمل. وهي تشمل تكاليف التوظيف والفصل المرتفعة، مما يجعل أصحاب العمل مترددين في تولي موظفين جدد، وخاصة العمال الشباب وعديمي الخبرة. لذا يجد العديد من الشباب، وخاصة النساء والذين يفتقرون إلى المؤهلات الرسمية، أنفسهم محاصرين في القطاع غير الرسمي الذي يتسم بانخفاض الأجور ومحدودية الاستحقاقات وظروف العمل غير المستقرة. ويوفر هذا القطاع فرصة ضئيلة للتقدم ويديم دورة الفقر والتهميش.

- **ضعف شبكات الأمان الاجتماعي والهياكل الأساسية:**

تظهر شبكات الأمان الاجتماعي والبنية التحتية في المنطقة العربية فجوات ونقاط ضعف كبيرة، مما يؤثر على قدرة المجتمعات على حماية أفرادها الأكثر ضعفا والحفاظ على التنمية الاقتصادية. ومن الممكن أن تؤدي أوجه القصور هذه إلى تفاقم آثار الانكماش الاقتصادي، وحالات الطوارئ الصحية، والصراعات الاجتماعية، وعدم القدرة على الصمود أمام الأزمات العامية.

- **ضعف شبكات الأمان الاجتماعي:** تفتقر العديد من البلدان العربية إلى برامج شبكات الأمان الاجتماعي الشاملة، مما يترك فئات كبيرة من السكان عرضة للصدمات مثل البطالة أو المرض أو الإعاقة. هذا النقص في الدعم يمكن أن يدفع الأسر الضعيفة إلى مزيد من الفقر ويعيق الحراك الاجتماعي. حتى البرامج الحالية غالبًا ما توفر فوائد غير كافية، أو تفشل في تلبية الاحتياجات الأساسية وتقديم دعمً كاف خلال فترات الأزمات. يمكن أن يؤدي ذلك إلى انعدام الأمن الغذائي، وعدم الوصول إلى الرعاية الصحية، ومحدودية فرص التعليم وتنمية المهارات.

- **هشاشة البنيات التحتية:** تعاني العديد من دول المنطقة العربية من الشيخوخة وتدهور البنية التحتية، بما في ذلك الطرق والجسور وشبكات إمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي مما يعيق النشاط الاقتصادي ويزيد من تكاليف النقل ويعطل الخدمات الأساسية. كما تؤثر عدم المساواة في الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل المياه النظيفة والصرف الصحي والكهرباء بشكل متفاوت على المجتمعات ذات الدخل المنخفض والمناطق الريفية، مما يعيق الصحة والرفاهية. وهذا الافتقار إلى إمكانية الوصول يديم دورات الفقر ويحد من فرص التنمية. كما تؤدي هشاشة البنية التحتية

إلى زيادة تعريض المنطقة لتأثيرات تغير المناخ، مثل الفيضانات والجفاف وارتفاع منسوب مياه البحر. وهذا يضاعف من التحديات القائمة ويستلزم الاستثمار في البنية التحتية المرنة.

علاوة على ما سبق، يضيف الموقع الجيوسياسي الاستراتيجي للمنطقة العربية وتورطها في الصراعات المستمرة طبقة أخرى من التعقيد إلى نقاط ضعفها الاجتماعية والاقتصادية. ولا تؤدي التوترات الجيوسياسية إلى تعطيل التجارة الإقليمية وتدفقات الاستثمار فحسب، بل تشكل أيضا مخاطر كبيرة على إمدادات الطاقة وأسعارها، مما يؤثر بشكل أكبر على الاستقرار الاقتصادي في المنطقة.

III. استراتيجيات الصمود وتخفيف الأثر على المنطقة العربية:

في مواجهة التقلبات الاقتصادية العالمية، والتوترات الجيوسياسية، والتحديات الاجتماعية والاقتصادية الداخلية، تقف المنطقة العربية عند مفترق طرق حاسم. يعد تطوير وتنفيذ استراتيجيات فعالة للمرونة والتخفيف أمراً ضروريًا لحماية اقتصاداتها ومجتمعاتها من الآثار السلبية وضمان المسار نحو النمو المستدام والشامل.

1. الإجراءات العاجلة لمواجهة الكساد التضخمي:

إن التهديد الذي يلوح في الأفق المتمثل في الركود التضخمي يلقي بظلاله الطويلة على المنطقة العربية. لذا فإن اتخاذ إجراءات فورية أمر بالغ الأهمية لتخفيف الألم على الأفراد والشركات وتعزيز قدرة المنطقة على الصمود في مواجهة الكساد التضخمي من خلال تعزيز النمو الاقتصادي المستقر والشامل والمستدام.

- **استقرار وكفاءة النظام المالي والنقدي:**

للتخفيف من آثار الكساد التضخمي، يجب على المنطقة العربية التركيز على تعزيز مرونة وكفاءة أنظمتها المالية والنقدية. وينطوي ذلك على سلسلة من الإصلاحات والمبادرات التي تهدف إلى تحسين البنية التحتية المالية، وزيادة الوصول إلى التمويل، وضمان الاستقرار المالي.

التحويلات النقدية المستهدفة:

- المساعدة المالية المباشرة: توفير تحويلات نقدية مؤقتة للسكان الضعفاء مثل الأسر ذات الدخل المنخفض والنساء الحوامل والأطفال لتعويض ارتفاع تكاليف الغذاء والسلع الأساسية.

- الاستفادة من البرامج القائمة: الاستفادة من شبكات الأمان الاجتماعي القائمة وتوسيع نطاق التغطية للوصول إلى المزيد من الأفراد.

- الاستهداف القائم على البيانات: تنفيذ حلول رقمية لتحديد المستفيدين واستهدافهم بكفاءة، وتقليل التكاليف الإدارية إلى الحد الأدنى وتعظيم التأثير.

المسؤولية المالية والشفافية:

– إعطاء الأولوية للإنفاق الأساسي: تركيز النفقات العامة على المجالات الحيوية مثل الرعاية الصحية والتعليم وشبكات الأمان الاجتماعي مع تقليل الإنفاق غير الضروري.

- التسويات التدريجية للميزانية: تنفيذ تدابير لزيادة تحصيل الإيرادات والتخفيض التدريجي للعجز في الميزانية دون إعاقة الاستثمارات الهامة.

- تعزيز الشفافية: نشر معلومات واضحة وموجزة عن الميزانية وضمان المساءلة في الإنفاق العام لإعادة بناء الثقة وجذب الاستثمار الخاص.

السياسة النقدية المرنة:

- التعديلات القائمة على البيانات: يجب على البنوك المركزية تبني نهج قائم على البيانات لتعديل أسعار الفائدة، مع مراعاة التضخم والنمو الاقتصادي وأهداف الاستقرار المالي.

- التدخلات المستهدفة: استكشف التدابير المستهدفة مثل ضخ السيولة لقطاعات معينة تكافح بسبب التضخم الضخم.

- التواصل والوضوح: الإبلاغ عن قرارات السياسة العامة وأساسها المنطقي بشكل فعال للحفاظ على استقرار السوق وثقة المواطنين والمستثمرين.

دعم القطاع المالي:

- ضمانات القروض والإعانات: توفير ضمانات القروض أو خطوط الائتمان المدعومة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم للتخفيف من أثر ارتفاع أسعار الفائدة ودعم خلق فرص العمل.

- تأخير سداد القروض: تقديم تدابير إغاثة مؤقتة مثل تأخير سداد القروض للشركات والأفراد المتعثرين.

- تعزيز الإدماج المالي: توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية، ولا سيما للفئات الضعيفة من السكان، لتيسير المرونة المالية والمشاركة الاقتصادية.

- **تعزيز الأمن الغذائي وسلاسل الإمداد:**

في الوقت الذي تتصدى فيه المنطقة العربية للتحديات المعقدة للكساد التضخمي، يصبح ضمان الأمن الغذائي وتعزيز سلاسل التوريد أمراً بالغ الأهمية. حيث يهدد ارتفاع الأسعار والتباطؤ الاقتصادي بتفاقم نقاط الضعف الحالية، مما يؤثر على وصول الملايين إلى المواد الغذائية الأساسية. من خلال الاستثمار في أنظمة غذائية مرنة وسلاسل إمداد قوية، تستطيع المنطقة العربية إرساء الأساس لمستقبل أكثر أمانًا للغذاء واستدامة للجميع.

تنويع مصادر الأغذية:

- الاستثمار في المزارع المحلية: توجيه الموارد لدعم المزارعين المحليين من خلال الإعانات وبرامج التدريب وتحسين الوصول إلى الأسواق. تعزز هذه الاستراتيجية الإنتاج المحلي وتقلل من الاعتماد على المصادر الخارجية أثناء اضطرابات سلسلة التوريد.

- تشجيع الزراعة المستدامة: تشجيع الممارسات الزراعية المستدامة لضمان الأمن الغذائي على المدى الطويل. وهذا يشمل تعزيز الري الموفر للمياه، والزراعة العضوية، والنهج الإيكولوجية الزراعية التي تعزز المرونة في مواجهة التحديات المتعلقة بالمناخ.

- تنويع التجارة: القيام بنشاط باستكشاف وتنويع الشراكات من أجل الواردات الغذائية للحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من الموردين. ومن شأن العمل مع مجموعة متنوعة من البلدان أن يعزز مرونة سلسلة الإمدادات الغذائية.

- تعزيز الاتفاقات التجارية الإقليمية: تيسير التجارة داخل المنطقة لتنويع مصادر الأغذية وتقليل الاعتماد على الواردات.

تعزيز سلاسل الإمداد:

- البنية التحتية المحسنة لسلسلة التبريد: الاستثمار في تحسين لوجستيات سلسلة التبريد لتقليل التلف الغذائي وضمان النقل الفعال للسلع القابلة للتلف. ويمكن لهذا التحسين في الهياكل الأساسية أن يعزز الموثوقية العامة لسلسلة الإمدادات الغذائية.

- الحد من هدر الطعام: الاستثمار في البنية التحتية والتكنولوجيا لتحسين تخزين ونقل وتوزيع الأغذية، وتقليل خسائر ما بعد الحصاد.

- الرقمنة وإمكانية التتبع: اعتماد تقنيات رقمية لتعزيز الشفافية وإمكانية التتبع في سلسلة التوريد الغذائي. يمكن أن يوفر تنفيذ التقنيات مثل blockchain معلومات في الوقت الفعلي، مما يتيح إدارة أفضل للمخاطر وتقليل الاضطرابات.

- التعاون مع القطاع الخاص: تعزيز التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص لتعزيز مرونة سلسلة التوريد. التعامل مع شركات الخدمات اللوجستية وتجار التجزئة ومنتجي الأغذية لتحديد ومعالجة الاختناقات المحتملة في سلسلة التوريد.

- تبسيط الأطر التنظيمية: تبسيط إجراءات الاستيراد والتصدير لتيسير تدفق المنتجات الغذائية داخل الإقليم.

تعزيز القدرة على تحمل تكاليف الغذاء:

- الإعانات المستهدفة: تنفيذ إعانات مؤقتة للمواد الغذائية الأساسية لجعلها في متناول الفئات الضعيفة من السكان.

- مخزونات السلع الأساسية: إنشاء احتياطيات استراتيجية من المواد الغذائية الحرجة لتجنب أي انقطاع محتمل في العرض.

- برامج توزيع الأغذية المباشرة: تقديم مساعدات غذائية مباشرة للأسر المعيشية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي من خلال البرامج القائمة أو الموسعة.

- دعم الفئات الضعيفة: زيادة التمويل لبرامج التغذية المدرسية والمساعدة الغذائية الموجهة للحوامل والأطفال.

- **مواجهة البطالة وخلق فرص العمل:**

وفي مواجهة ارتفاع معدلات البطالة والتباطؤ الاقتصادي الناجم عن الكساد التضخمي، يصبح تعزيز فرص العمل حجر الزاوية في بناء القدرة على الصمود في المنطقة العربية. وبينما تكافح الشركات وتختفي الوظائف، يواجه الأفراد والأسر تحديات هائلة. فلابد إذا من استراتيجيات فورية وقابلة للتنفيذ لمواجهة هذه التحديات ودفع المنطقة العربية نحو مستقبل من خلق فرص العمل الديناميكي والرخاء المشترك.

تنمية المهارات والتدريب:

- برامج التدريب المستهدفة: رفع المهارات وإعادة توظيف القوى العاملة لتلبية متطلبات سوق العمل الناشئة في القطاعات الأقل تأثراً بالركود التضخمي.

- الشراكات بين القطاعين العام والخاص: الشراكة مع الشركات لتطوير برامج تدريبية تتماشى مع احتياجاتها المحددة وفجوات مهاراتها.

- تطوير المهارات الرقمية: التركيز على برامج التدريب التي تزود الأفراد بمحو الأمية الرقمية والمهارات ذات الصلة بالاقتصاد الرقمي المتنامي

- برامج إعادة المهارات السريعة: تنفيذ برامج سريعة لإعادة المهارات وتحسين المهارات لتتناسب مع المتطلبات المتطورة لسوق العمل. ويمكن للتعاون مع المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص أن يكفل توافق مهارات القوى العاملة مع الفرص الناشئة.

- مبادرات توظيف الشباب: وضع مبادرات موجهة لمعالجة بطالة الشباب، بما في ذلك برامج الإرشاد، والتلمذة الصناعية، وحوافز للشركات لتوظيف وتدريب المواهب الشابة.

دعم تنظيم المشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- تبسيط تسجيل الأعمال التجارية: وتقليل الأعباء التنظيمية لتشجيع إنشاء أعمال جديدة.

- الوصول إلى التمويل: تيسير وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى التمويل، التي غالباً ما تكون مساهِمة كبيرة في العمالة من خلال برامج ضمان القروض المدعومة من الحكومة وعمليات التقديم المبسطة.

- برامج حاضنات ومسرعات الأعمال: إنشاء أو توسيع برامج حضانة الأعمال لدعم إنشاء مشاريع جديدة لأن توفير الموارد والإرشاد والبنية التحتية يمكن أن يعزز مباشرة الأعمال الحرة ويولد فرص العمل.

البرامج الهادفة لخلق فرص العمل:

- برامج العمالة المؤقتة: تنفيذ برامج توظيف عامة مؤقتة في تطوير البنية التحتية أو حماية البيئة أو الرعاية الاجتماعية لخلق فرص العمل وتوفير دعم الدخل.

- التدريب الداخلي المدعوم: إتاحة فرص تدريب مدعومة للشباب لاكتساب الخبرة العملية وتعزيز قدرتهم على العمل.

- تعزيز تنقل العمالة: تسهيل تنقل العمالة الآمنة والقانونية داخل المنطقة لمطابقة الباحثين عن عمل بالفرص المتاحة.

- مشاريع الأشغال العامة: بدء مشاريع الأشغال العامة التي تخلق فرص عمل في قطاعات مثل البنية التحتية والبناء والصيانة. وهذا لا يعالج الاحتياجات الفورية من الوظائف فحسب، بل يساهم أيضا في التنمية الاقتصادية الطويلة الأجل.

- مبادرة الوظائف الخضراء: إطلاق برامج تركز على خلق «وظائف خضراء» في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والحفاظ على البيئة. يتوافق هذا النهج مع أهداف الاستدامة مع معالجة مخاوف البطالة.

2. استراتيجيات الصمود والمرونة على المدى البعيد:

إن تعزيز التنمية الشاملة أمر ضروري للتخفيف من آثار الكساد التضخمي في المنطقة العربية. وتضمن التنمية الشاملة أن تستفيد جميع شرائح المجتمع من النمو الاقتصادي، ولا سيما أولئك الأكثر عرضة للانكماش الاقتصادي والضغوط التضخمية. ولا يعالج هذا النهج التحديات الاقتصادية المباشرة فحسب، بل يرسي أيضا الأساس للاستدامة والقدرة على الصمود على المدى الطويل.

في حين أن الاستراتيجيات الفورية توفر شريان حياة خلال الأوقات المضطربة، فإن المرونة طويلة الأجل في المنطقة العربية تتوقف على إطلاق الإمكانات الكاملة للقطاع الخاص كقوة دافعة للابتكار وخلق فرص العمل والنمو الاقتصادي، مع احتضان الاستدامة والرقمنة والاستثمار في الرأس المال البشري.

- **دور القطاع الخاص العربي في مواجهة الكساد التضخمي:**

يحمل القطاع الخاص المفتاح للتنقل في الركود وصياغة مستقبل أكثر ازدهاراً حيث يبرز كمحرك حاسم للتقدم، ويؤدي دورا محوريا في التغلب على تعقيدات التضخم وتوجيه المنطقة نحو مستقبل أكثر إشراقا.

دعم الابتكار وريادة الأعمال

- تطوير ثقافة الابتكار: تشجيع التعاون بين الجامعات والمؤسسات البحثية والشركات لتعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة.

- تعزيز الوصول إلى التمويل: تطوير آليات تمويل مبتكرة مثل صناديق رأس المال الاستثماري وشبكات المستثمرين الملائكة ومنصات التمويل الجماعي لدعم الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة.

- الاستثمار في البحث والتطوير: تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتمويل الأبحاث في القطاعات الرئيسية مثل الطاقة المتجددة والزراعة والتكنولوجيا. دعم البحث والتطوير من خلال توفير الإعفاءات الضريبية وتمويل مؤسسات البحث وتعزيز التعاون بين الجامعات والشركات.

تعزيز بيئة الأعمال التجارية:

- تعزيز الشفافية وسيادة القانون: تنفيذ تدابير قوية لمكافحة الفساد،

وضمان قابلية تنفيذ العقود، ودعم سيادة القانون لتهيئة بيئة ملائمة للمستثمرين ويمكن التنبؤ بها.

- تقليل الأعباء الضريبية: استكشاف خيارات لتبسيط الهياكل الضريبية وتقديم معدلات ضريبية تنافسية لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي.

- الاستثمار في تطوير البنية التحتية: التركيز على بناء شبكات نقل حديثة وشبكات طاقة موثوقة وبنية تحتية متقدمة للاتصالات لتسهيل التجارة وتحسين الخدمات اللوجستية.

الاستفادة من التكنولوجيا والرقمنة:

- دعم التحول الرقمي: توفير الحوافز والمساعدة التقنية للشركات لتبني التقنيات الرقمية مثل التجارة الإلكترونية والحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي.

- الاستثمار في البنية التحتية الرقمية: توسيع الوصول إلى اتصال إنترنت ميسور التكلفة وموثوق به في جميع أنحاء المنطقة، لا سيما في المناطق المحرومة.

- تعزيز الإدماج الرقمي: سد الفجوة الرقمية عن طريق توفير التدريب على محو الأمية الرقمية وضمان حصول جميع شرائح المجتمع على التكنولوجيا.

تعزيز الممارسات التجارية المسؤولة:

- تطوير آليات التمويل الأخضر: دعم الأعمال التجارية في اعتماد ممارسات مستدامة من خلال السندات الخضراء، وصناديق الاستثمار التي تركز على المناخ، وآليات تسعير الكربون.

- تشجيع المسؤولية الاجتماعية للشركات: تعزيز الممارسات التجارية الأخلاقية واستراتيجيات الاستثمار المسؤولة التي تسهم في التنمية الاجتماعية والاستدامة البيئية.

- تمكين المجتمعات المحلية: إشراك المجتمعات المحلية في عمليات صنع القرار وضمان التوزيع العادل للمنافع الناتجة عن أنشطة القطاع الخاص.

من خلال إعطاء الأولوية لهذه الاستراتيجيات طويلة الأجل وتمكين القطاع الخاص تستطيع المنطقة العربية التغلب على التحديات الفورية للتضخم وبناء مستقبل أكثر مرونة وشمولية واستدامة للجميع. يجدر بالذكر أن التنفيذ الناجح يتطلب التعاون بين الحكومات والشركات والمجتمع المدني، مما يضمن رؤية مشتركة والتزامًا بتعزيز قطاع خاص مزدهر يدفع النمو الاقتصادي والرفاهية المجتمعية.

- **تنويع الاقتصاد وتشجيع القطاعات الصاعدة:**

إن أسعار النفط المتقلبة، والصدمات الخارجية، ومحدودية التنويع تعرض المنطقة لنقاط ضعف كثيرة. ومع ذلك، هناك إمكانات كبيرة لتحقيق المرونة الاقتصادية، وإرساء الأساس لمستقبل أكثر استقراراً في مواجهة الأزمات العالمية. وتتطلب المرونة الاقتصادية في المنطقة العربية اتباع نهج متعدد الجوانب يعمل على تنويع الاقتصادات بعيدا عن الاعتماد المفرط على القطاعات المتقلبة، مثل النفط والسياحة، ونحو مصادر نمو أكثر استدامة وشمولا. ويمثل الاعتماد المفرط على صادرات النفط سيفًا ذا حدين للمنطقة العربية. وبينما تقدم إيرادات فورية، فإنها تترك الاقتصادات عرضة لتقلبات الأسعار وتعيق التنويع على المدى الطويل. واعترافا بهذا الاعتماد، تتبع عدة بلدان استراتيجيات لتوسيع قاعدتها الاقتصادية وإطلاق إمكانات النمو المستدام.

الاستفادة من الإمكانات غير المستغلة:

- تحديد فرص التنويع وتحديد أولوياتها: يمتلك كل بلد عربي مواطن قوة وموارد فريدة لذا من الضروري تحليل القطاعات المحتملة مثل السياحة والتصنيع والطاقة المتجددة والزراعة والخدمات اللوجستية والخدمات الرقمية بناءً على الاتجاهات الإقليمية والعالمية.

- وضع استراتيجيات وطنية هادفة للتنويع: تصميم استراتيجيات تتلاءم مع احتياجات كل بلد ومواطن قوته، مع التركيز على بناء مزايا نسبية واجتذاب استثمارات مستهدفة.

- تعزيز التعاون داخل المنطقة: التعاون بشأن المبادرات الإقليمية الرامية إلى تطوير سلاسل القيمة المشتركة، وتيسير التجارة الإقليمية، واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات التنويع الرئيسية.

- اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا: عرض فرص التنويع وتهيئة بيئة أعمال شفافة وملائمة للمستثمرين. وتشجيع الشراكات بين الشركات المحلية والأجنبية لتعزيز تقاسم المعارف ونقل التكنولوجيا الحاسمين للابتكار والقدرة التنافسية.

الاستثمار في القطاعات غير النفطية:

في حين يظل النفط مهما، فإن تعزيز القطاعات غير النفطية مثل التكنولوجيا والطاقة المتجددة والسياحة والزراعة المستدامة يمكن أن تقلل من الاعتماد على أسعار النفط المتقلبة، وبالتالي من تأثير الصدمات الخارجية، وهذا يتطلب استثمارات في البنية التحتية وتنمية المهارات والابتكار لخلق ميزة تنافسية من خلال:

- الطاقة المتجددة: إعطاء الأولوية لتطوير مصادر الطاقة المتجددة وتحفيز استثمارات القطاع الخاص في مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة النظيفة الأخرى. ويقلل تنويع قطاع الطاقة من الاعتماد على أسعار النفط المتقلبة ويسهم في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال لتعزيز أمن الطاقة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.

- السياحة والضيافة: الاستثمار في البنية التحتية للسياحة، بما في ذلك الفنادق والمنتجعات والنقل، وتعزيز التراث الثقافي، وتنويع العروض السياحية خارج الوجهات التقليدية لتطوير وجهات سياحية عالمية المستوى، وجذب الزوار الدوليين وتنويع مصادر الإيرادات. يمكن أيضا الاستفادة من التراث الثقافي والتاريخي الغني للمنطقة ودعم المبادرات الخاصة التي تركز على السياحة الثقافية، وعرض التقاليد الفريدة والفنون والمواقع التاريخية لإنشاء مكانة في سوق السياحة العالمية.

- الزراعة والأمن الغذائي: تنفيذ ممارسات زراعية مستدامة لتعزيز الأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على الواردات الغذائية. دعم مبادرات القطاع الخاص التي تعزز الزراعة العضوية، واستخدام المياه بكفاءة، والتقدم التكنولوجي في الزراعة مع خلق فرص العمل في المناطق الريفية.

- القطاع الصناعي: إنشاء مناطق صناعية مخصصة ومناطق اقتصادية خاصة لجذب الصناعات التحويلية والاستثمارات الصناعية. يمكن أن تستفيد هذه المناطق من الحوافز التنظيمية والإعفاءات الضريبية والإجراءات المبسطة، مما يعزز نمو الصناعات غير النفطية. وبدلاً من تصدير المواد الخام، يمكن تشجيع تطوير الصناعات التي تضيف قيمة إلى هذه الموارد، وخلق فرص العمل وزيادة المساهمة الاقتصادية الإجمالية للقطاعات غير النفطية.

- التكنولوجيا: تشجيع اعتماد التقنيات التكنولوجيا الحديثة والرقمية

والذكاء الاصطناعي في جميع القطاعات لتحسين الكفاءة وإنشاء نماذج أعمال جديدة وتعزيز القدرة التنافسية.

البناء على نقاط القوة لقطاعات النمو:

- الاستفادة من الموارد الطبيعية: استخدام الموارد الحالية مثل عائدات النفط والغاز للاستثمار في تنويع القطاعات مثل السياحة والطاقة المتجددة والزراعة.

- تطوير سلاسل القيمة الإقليمية: التعاون مع البلدان المجاورة لبناء سلاسل قيمة إقليمية في قطاعات مثل التصنيع والسيارات والمستحضرات الصيدلانية.

- التركيز على المزايا النسبية: تحليل نقاط القوة والموارد الفريدة لكل بلد لتحديد القطاعات ذات إمكانات النمو العالية، مثل السياحة والطاقة المتجددة والزراعة والتكنولوجيا.

- الاستثمارات المستهدفة: تخصيص الموارد العامة والخاصة بشكل استراتيجي لدعم هذه القطاعات من خلال تطوير البنية التحتية، وتمويل البحث والتطوير، والحوافز الضريبية.

- **تعزيز التنمية الشاملة:**

تتطلب التنمية الشاملة في المنطقة العربية استراتيجية شاملة تعالج الفوارق الاقتصادية، وتعزز الوصول إلى الفرص، وتضمن ترجمة النمو الاقتصادي إلى تحسين مستويات المعيشة للجميع. وبذلك فهي فرصة للاستثمار في رأس المال البشري، وتعزيز القدرة على الصمود والنمو المستدام على المدى الطويل.

- بناء مهارات المستقبل وتمكين الفئات الضعيفة:

لابد من إعادة تشكيل المهارات وتحسينها لكون التعليم التقليدي لا يزود الأفراد بالمهارات اللازمة لسوق العمل سريع التطور. ومن الضروري الاستثمار في البرامج التي توفر المهارات والمعرفة ذات الصلة، وخاصة في القطاعات الأقل عرضة للانكماش الاقتصادي، مثل الطاقة المتجددة والرعاية الصحية والتكنولوجيا الرقمية. كما يجب تحويل التركيز نحو التدريب المهني والتلمذة الصناعية التي توفر المهارات والخبرة العملية، وإعداد الأفراد لفرص عمل فورية والحد من البطالة، وخاصة بين الشباب.

إن سد الفجوة بين الجنسين والاستثمار في تعليم الفتيات وتمكين المرأة من المشاركة الكاملة في القوى العاملة يعزز العدالة الاجتماعية ويفتح مجموعة كبيرة من المواهب التي تساهم مباشرة في النمو الاقتصادي، خاصة خلال الأوقات الصعبة. ومن الضروري تقديم الدعم والتوجيه للفئات المهمشة وأصحاب الإرادات الصلبة بما في ذلك سكان الريف واللاجئين الذين يدخلون سوق العمل، بما في ذلك الاستشارة المهنية، وفرص التدريب، والتدريب على ريادة الأعمال. وهذا يمكّنهم من التنقل في سوق العمل، وتأمين وظائف لائقة، والمساهمة بشكل مفيد في الاقتصاد.

- احتضان العصر الرقمي وممارسات الاستدامة:

إن بناء بنية تحتية رقمية قوية، بما في ذلك الوصول إلى الإنترنت عالي السرعة، لربط الشركات والأفراد والخدمات الحكومية يسهل التجارة عبر الإنترنت، ويجذب الاستثمارات القائمة على التكنولوجيا، ويحسن الوصول إلى المعلومات والموارد.

كما أن تطوير المهارات الرقمية وإعادة توظيف القوى العاملة للتكيف مع متطلبات الاقتصاد الرقمي يضمن للأفراد المشاركة في الفرص الجديدة التي أوجدها التحول الرقمي عبر مختلف القطاعات. وفي نفس الإطار، يجب تعزيز التجارة الإلكترونية والتكنولوجيا المالية عبر تشجيع اعتماد منصات التجارة الإلكترونية وحلول التكنولوجيا المالية لتعزيز المعاملات عبر الإنترنت، وتحسين الشمول المالي، وتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية، خاصة للسكان المحرومين.

كما أن تعزيز النمو الأخضر وتشجيع الممارسات المستدامة في الزراعة وإدارة المياه والقطاعات الأخرى لحماية البيئة يضمن الجدوى الاقتصادية على المدى الطويل من خلال اعتماد تكنولوجيات تتسم بالكفاءة في استخدام الموارد، وتطوير أساليب الزراعة المستدامة، وتخفيف الأثر البيئي للأنشطة الاقتصادية. ولابد من الاستثمار في القدرة على التكيف مع تغير المناخ عبر بناء البنية التحتية ووضع استراتيجيات للتكيف مع آثار تغير المناخ، مثل ارتفاع منسوب مياه البحر، والظواهر الجوية المتطرفة، وندرة المياه مما يضمن الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل ويحمي المجتمعات من الآثار الضارة لتغير المناخ.

- تعزيز ثقافة المرونة والقدرة على التكيف:

إن تزويد الأفراد بمهارات التفكير النقدي، وحل المشكلات بشكل إبداعي، والتكيف مع الظروف المتغيرة يعزز القدرة على الابتكار والمرونة في مواجهة التحديات بفعالية، وخاصة أثناء فترات الكساد الاقتصادي. كما أن توفير التدريب على الثقافة المالية ودعم الأفراد والمجتمعات بهذا الخصوص يمكنهم من اتخاذ قرارات مالية مستنيرة وإدارة مواردهم بفعالية أثناء الصعوبات الاقتصادية مع تشجيعهم على ريادة الأعمال كوسيلة لخلق فرص العمل والدخل. وفي نفس السياق، لابد من الاستثمار في البرامج التي تعزز مهارات التعلم الاجتماعي والعاطفي مثل الوعي الذاتي والإدارة الذاتية وبناء العلاقات مما يعزز المرونة، ويقلل من التوتر، ويجهز الأفراد للتعامل مع التحديات العاطفية الناجمة عن عدم اليقين الاقتصادي.

خاتمة:

تناولت هذه الدراسة التأثيرات المتعددة الأوجه للكساد التضخمي على العالم والمنطقة العربية، وسلطت الضوء على التفاعل المعقد بين الاتجاهات الاقتصادية العالمية ونقاط الضعف الإقليمية. حيث تواجه المنطقة العربية، بهياكلها الاقتصادية وسياقاتها الاجتماعية والسياسية الفريدة، تحديات كبيرة في مواجهة الانكماش الاقتصادي العالمي الذي تفاقم بسبب الضغوط التضخمية. وقد أدى الاعتماد على صادرات النفط وعائدات السياحة، والاعتماد الكبير على الواردات من الغذاء والأساسيات، والتحديات الاجتماعية والاقتصادية القائمة مثل ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب وضعف شبكات الأمان الاجتماعي، إلى زيادة تعرض المنطقة للصدمات الخارجية. ومع ذلك، فقد حددت هذه الدراسة أيضًا سلسلة من الاستجابات المبتكرة والاستراتيجية التي لا تهدف فقط إلى تخفيف الآثار المباشرة للكساد التضخمي، بل أيضًا إلى بناء مرونة اقتصادية ومالية على المدى الطويل. وتشمل هذه الاستراتيجيات تعزيز الأنظمة المالية والنقدية، وتعزيز التنمية الشاملة، وتنويع القواعد الاقتصادية، والاستفادة من التكنولوجيا والتعاون الإقليمي. ويمثل تنفيذ العملات الرقمية للبنك المركزي، ومبادرات التمويل الأخضر، وحلول التكنولوجيا المالية للشمول المالي، والسياسات الاحترازية الكلية مناهج تفكير تقدمية يمكنها تعزيز الهيكل الاقتصادي للمنطقة.

علاوة على ذلك، يؤكد التركيز على التعليم والرعاية الصحية والمساواة بين الجنسين ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة على أهمية التنمية الشاملة باعتبارها حجر الزاوية للنمو المستدام. إن معالجة الأسباب الجذرية لمواطن الضعف الاقتصادي من خلال إصلاحات اجتماعية واقتصادية شاملة أمر ضروري لبناء منطقة عربية مرنة قادرة على تحمل الصدمات المستقبلية.

في الختام، يتطلب الطريق إلى مواجهة الكساد التضخمي خاصة والصمود أمام الأزمات العالمية عامة في المنطقة العربية جهودًا متضافرة من الحكومات والقطاع الخاص والشركاء الدوليين لتنفيذ الاستراتيجيات المحددة بشكل فعال لأن بناء المرونة الاقتصادية والمالية، وتعزيز التنمية الشاملة، والتكيف مع البيئة العالمية سريعة التغير أمر ضروري لتأمين مستقبل مزدهر ومستقر للمنطقة العربية.

سمير ناس سفيراً دولياً للمسؤولية الاجتماعية للشركات

اختارت الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية للشركات رئيس اتحاد الغرف العربية ورئيس غرفة البحرين سمير ناس، سفيرا دوليا للمسؤولية الاجتماعية للشركات، وذلك تقديراً لمساهماته المميزة في تعزيز وضمان استدامة ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات. جاء هذا الإعلان خلال المؤتمر الدولي حول المسؤولية الاجتماعية للشركات الذي عقد في 3 مارس 2024 تحت شعار "نحو اعتماد وتطوير تشريعات وقوانين معززة للمسؤولية الاجتماعية للشركات في الدول العربية".

وشدد ناس في كلمته على أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات في الارتقاء بالمجتمعات وتعزيز المبادئ الإنسانية والخيرية والتطوعية. وأكد أنّ هذه المبادئ متجذرة في ديننا الحنيف الذي يدعو إلى التكافل الاجتماعي والعمل الخيري وإصلاح المجتمع. وأشاد ناس بالمجتمع البحريني الذي يجسد التماسك الاجتماعي الاستثنائي والدعم المستمر للمشاريع والبرامج التي تدفع عجلة التقدم المجتمعي. كما أشاد بالشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية للشركات لتفانيها الذي لا يتزعزع والذي ساهم في إنشاء أسس مرنة للتوسع الشامل للمسؤوليات الاجتماعية. وشدد ناس على الدور المحوري الذي تلعبه غرفة البحرين كشريك وداعم رئيسي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية بين الشركات. وأشار إلى مبادرات وبرامج الغرفة الناجحة، بما في ذلك توفير فرص العمل من خلال برنامج العقوبات البديلة، وبرنامج "جربها" الموجه للطلبة، وبرنامج "تجار" التدريبي لرواد الأعمال.

عضوية اتحاد الغرف العربية في منظمة التجارة العالمية بصفة مراقب

أكّد أمين عام اتحاد الغرف العربية، معالي الدكتور خالد حنفي، خلال كلمة له في افتتاح أعمال ورشة العمل التي عقدت بتاريخ 28 فبراير 2024 بعنوان: "منظمة التجارة العالمية: طموحات المنطقة

العربية في التكامل الاقتصادي والتجارة الدولية"، وذلك على هامش أعمال مؤتمر منظمة التجارة العالمية الذي تستضيفه العاصمة الإماراتية أبو ظبي، بتنظيم مشترك بين اتحاد الغرف العربية واتحاد الغرف الإماراتية وغرفة تجارة وصناعة أبوظبي والغرفة العربية السويسرية للتجارة والصناعة، أننا "نعيش في عصر تتسارع فيه التغيرات الجيوسياسية، وتتعقد فيه سلاسل التوريد، مما يفرض علينا التأقلم مع هذه المتغيرات والبحث عن فرص جديدة لضمان استمرارية أعمالنا ونموها. ومن هنا، تبرز أهمية هذا المؤتمر في تسليط الضوء على هذه التحديات والفرص، وكيف يمكن لمنظمة التجارة العالمية أن تلعب دورًا محوريًا في دعم أعمالنا وحماية مصالحنا. ونحن في اتحاد الغرف العربية ندرك تمامًا أهمية دور القطاع الخاص في تعزيز التجارة العربية البينية وخلق فرص جديدة للنمو والتطور".

وشارك في ورشة العمل رؤساء وأعضاء الغرف واتحادات الغرف العربية، والنائب الأول لرئيس غرفة أبو ظبي وعضو مجلس إدارة اتحاد غرف الإمارات الدكتور سعيد بن حرمل الظاهري، ومدير عام منظمة التجارة الدولية الدكتورة أوكونجو إيو يالا وممثلون عن منظمة التجارة العالمية WTO، وأمين عام الغرفة العربية السويسرية للتجارة والصناعة هيلدا الهنائي وممثلون عن الغرفة، بالإضافة إلى مستشار أول للشركات والتوعية البرلمانية والمنظمات الحكومية الدولية (قسم الإعلام والعلاقات الخارجية في منظمة التجارة الدولية) الدكتور سعيد الهاشمي، وحشد من رجال الأعمال العرب والمهتمين.

ولفت معالي الدكتور خالد حنفي إلى أنّ "هذا المؤتمر المتميز الذي يجمع نخبة من رجال الأعمال العرب على هامش مؤتمر منظمة التجارة العالمية، يمثّل لحظة فارقة في مسار التجارة الدولية والعربية، حيث نسعى للتعرف على أهمية قواعد منظمة التجارة العالمية في تجارتنا الدولية وكيفية استخدام هذه القواعد لحماية مصالحنا وتعزيز مشاركتنا الفعالة".

واعتبر معالي الأمين العام أنّ "أحد أبرز أهداف هذا المؤتمر هو تعزيز دور اتحاد الغرف العربية في تمثيل القطاع الخاص العربي في منظمة التجارة العالمية، والتمهيد لعضوية الاتحاد في المنظّمة بصفة مراقب في بعض اللجان الفنية المهمة، مثل لجنة الحواجز الفنية على التجارة ولجنة الصحة والصحة النباتية"، مشددا على أنّ "هذه الخطوة سوف تمكننا كاتحاد غرف عربية وكقطاع خاص عربي من لعب دور أكثر فاعلية في صياغة القرارات التي تؤثر على تجارتنا الدولية وحماية مصالحنا بشكل أفضل".

وقال "إننا نؤمن إيمانًا راسخًا بأن رجال الأعمال العرب هم القوة المحركة الرئيسية لاقتصاداتنا، وهم الذين يملكون القدرة على تحويل التحديات إلى فرص. لذلك نحن مدعوون اليوم للمشاركة الفعالة والإسهام في تحديد العوائق التي تواجهنا والعمل معاً من أجل إيجاد حلول مبتكرة تدعم نمو أعمالنا وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة في دولنا".

وأعرب معالي خالد حنفي في ختام كلمته عن تقديره للحضور والمشاركة الفعالة من جانب القطاع الخاص العربي في هذا المؤتمر "وأتطلّع إلى أن تكون النقاشات البناءة والأفكار والمقترحات التي سوف تنبثق منه، بمثابة خارطة طريق نحو مستقبل أكثر إشراقًا لتجارتنا العربية".

صناعة التمويل الإسلامي في العالم العربي

أكّد أمين عام اتحاد الغرف العربية، معالي الدكتور خالد حنفي، خلال كلمة له في افتتاح أعمال مؤتمر "إعادة النظر في المشاركة في الخدمات المصرفية على المدى الطويل لتحقيق تنمية مستدامة"، الذي نظمته الغرفة العربية السويسرية للتجارة والصناعة التي تعمل تحت مظلة اتحاد الغرف العربية، في المعهد الدولي في جنيف – سويسرا، خلال الفترة22 و23 فبراير 2024، أنّ "العالم العربي يواجه مثل معظم أنحاء العالم، تحديات ملحة، فعلى الرغم من وجود عنصر الشباب وديناميكية السكان، لا يزال 63 في المئة من البالغين في المنطقة لا يتعاملون مع البنوك، مما يعيق مشاركتهم في التنمية الاقتصادية والازدهار". ونوّه إلى أنّ "تغير المناخ يهدد أراضينا ومواردنا، ولأجل ذلك نطالب بحلول مبتكرة. حيث لا تزال التفاوتات الاجتماعية قائمة، مما يتطلب تقديم استراتيجيات للتنمية".

وشدد على أنّ "صناعة التمويل الإسلامي تبلغ في العالم العربي نحو 2.7 تريليون دولار الصناعة، مما يدل على الالتزام بالممارسات المصرفية الأخلاقية والمستدامة"، لافتا إلى أنّ "المبادرات مثل المبادرة العربية للشمول المالي تساعد على سد الفجوة المالية، من أجل تسهيل وصول الملايين إلى الخدمات المالية الأساسية".

وأفصح معالي خالد حنفي على أنّه "يقوم رواد الأعمال الشباب في جميع أنحاء المنطقة، بتسخير التكنولوجيا المالية للدفع نحو تعزيز الابتكار والشمول المالي. ولكن على الرغم من ذلك ما يزال علينا العمل بشكل أكبر، حيث الشمول المالي لدى المرأة العربية يعدّ متواضعا جدّا مما يحدّ من إمكاناتهم الاقتصادية ومساهمتهم في المجتمع. أضف إلى ذلك فإنّ تمويل الطاقة لا يزال محدودا، مما يعيق انتقالنا إلى مستقبل أكثر مراعاة للبيئة. من هنا فإنّ التعامل مع تعقيدات الأطر التنظيمية غالباً ما يحبط عمل كلا من البنوك والجهات الفاعلة المبتكرة في مجال التكنولوجيا المالية".

واعتبر أنّه "لا يمكننا تحقيق الاستدامة الحقيقية دون مواءمة الممارسات المصرفية مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة"، موضحا أنّ "المنطقة العربية تتصدّر مبادرات مثل إطار السندات الخضراء والمبادرة الإقليمية لتمويل المناخ. ومع ذلك، هناك الكثير الذي يتعين علينا القيام به. إذ يجب علينا اعتماد أطر الحوكمة البيئية والاجتماعية العادلة وتنفيذها بشكل فعال".

ورأى معالي الأمين العام أنّ "إعادة التفكير في المشاركة لا يقتصر فقط على تبني تقنيات جديدة أو إطار أعمال جديد. بل يتعلّق الأمر بتغيير عقليتنا بشكل أساسي، والاعتراف بأن البنوك فعلت دورا حيويا في بناء مستقبل أكثر عدلا وإنصافا واستدامة".

وقال "إننا نجتمع اليوم ليس فقط من أجل مشاركة المعرفة، ولكن من أجل صياغة مسار جديد للقطاع المصرفي وتحويله من مجرّد قطاع قائم على المعاملات المالية، إلى محرك قوي للتنمية المستدامة على المدى الطويل. وأستطيع أن أؤكّد أنّ العالم العربي ملتزم بتحقيق هذه الرؤية المشتركة. من هنا ينبغي أن نعمل على

تجميع معرفتنا وقدراتنا ومشاركة أفضل الممارسات من أجل جعل القطاع مصرفي لا يخدم الأرباح الفردية فحسب، بل يخدم الرخاء الجماعي لمجتمعاتنا وشعوبنا".

وختم: "دعونا نستخدم هذا الحدث كنقطة انطلاق للعمل وليس فقط لطرح الأفكار. دعونا نعمل على إقرار التزامات ملموسة من أجل إعادة تشكيل ممارساتنا المصرفية من أجل الولوج نحو مستقبل أكثر استدامة".

المنتدى العربي للتنمية المستدامة

شارك اتحاد الغرف العربية، في الندوة التعريفية لمشروع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والوكالة السويدية للتنمية الدولية لإنشاء وتفعيل الجهاز العربي للاعتماد (ARAC) التي عقدت في عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية تحت عنوان: "تعزيز سلسلة قيمة الاعتماد في المنطقة العربية – الإنجازات والآفاق"، وذلك برعاية وزير الصناعة والتجارة والتموين الأردني يوسف الشمالي.

ونوّه تحاد الغرف العربية خلال فعاليات الندوة بجهود الأطراف المساهمة في تنفيذ ونجاح هذا المشروع، وأهمية تفعيل نشاطات الجهاز العربي للاعتماد لتمكين الدول العربية من الاستفادة من جهاز عربي موحد للاعتماد، من أجل تشجع التجارة وتعزيز الجودة لضمان الاستدامة الاقتصادية.

وفي ختام الندوة تم تقديم درع عربون شكر وامتنان إلى اتحاد الغرف العربية وذلك تقديرا لجهوده التي قدّمها منذ بداية تنفيذ المشروع.

إلى ذلك، شارك اتحاد الغرف العربية في أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة، الذي عقد في مقر "الإسكوا" في بيروت ليتماشى مع التوجه العالمي نحو تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ خطة عام 2030. وشارك في أعمال المنتدى قادة القطاع الخاص، وصانعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة، حيث تمحورت النقاشات حول تحفيز العمل لتحقيق الاستدامة.

وقدّم اتحاد الغرف العربية خلال المنتدى عرض حول العوائق التنظيمية والإدارية الرئيسية التي تعيق المشاركة الفعالة للقطاع الخاص في مبادرات الاستدامة. واقترح الاتحاد بعض الاستراتيجيات والحوافز المحددة في السياسات التي يجب أن تقدمها الحكومات ومن شأنها أن تشجع الشركات العربية على زيادة الاستثمارات والمشاركة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

التجديد الاقتصادي يجب أن يكون هدفه الأول ازدهار الإنسان على كوكب حي مزدهر

إذا كان لعلم الاقتصاد أن يصبح أداة لإبعاد المجتمعات البشرية عن الأزمات المتوطنة وتقريبها من مستقبل مزدهر وقادر على الصمود، فلا بد أن تجديده باعتماد بوصلة وخارطة جديدتين تتناسبان مع العصر الذي نعيش فيه.

وكما قال جون مينارد كينز عام 1938، إن "الاقتصاد هو علم التفكير باستخدام نماذج، ممزوجا بفن اختيار النماذج الملائمة للعالم المعاصر." ومما يدعو إلى التندر أن بعض النماذج الأعمق أثرا، والتي لا تزال تُشَكِلُ الفكر الاقتصادي اليوم، قد صيغت في زمن كينز نفسه. ولو كان كينز حيا في القرن الحالي – وكان شاهدا على حجم الأزمات الاجتماعية والبيئية التي بتنا نواجهها – لكان بالتأكيد قد حث زملاءه الاقتصاديين على صياغة نماذج جديدة تعكس المعرفة والواقع والقِيم السائدة في عصرنا الراهن، ولكان ذلك عين الصواب.

في القرن الماضي، عندما تبنَّى الفكر الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية النموَ ليكون هدفه الفعلي، أصبح إجمالي الناتج المحلي هو بوصلة خبير الاقتصاد، حيث صور الفكر الاقتصادي النمو على هيئة منحنى أسيّ مقياسه الوحيد هو القيمة النقدية وهدفه زيادتها إلى ما لا نهاية، بغض النظر عن مدى ثراء البلد أصلاً. وقد تَبَيَّن الآن بجلاء تأثير استمرار البلدان الثرية في إعطاء نمو إجمالي الناتج المحلي أولوية مقدَّمة على معالجة عدم المساواة وحماية العالم الحي الذي نعيش فيه.

أما في القرن الحالي، فإننا نحتاج لهدف أكثر طموحا وشمولا بكثير، ألا وهو ازدهار الإنسان على كوكب حي مزدهر. وثمة بوصلة يمكن أن تقودنا لهذا الهدف وتتخذ شكل كعكة "الدونات" (انظر الرسم البياني 1). وتعطي هذه البوصلة أولوية للاحتياجات والحقوق الضرورية لكل إنسان – من الغذاء والماء والصحة إلى العمل الكريم والمساواة بين الجنسين – مع الإقرار في الوقت نفسه

بأن صحة كافة الكائنات الحية تعتمد على حماية الأنظمة الداعمة للحياة على كوكب الأرض، أي المناخ المستقر والأرض الخصبة والمحيطات السليمة وطبقة الأوزون الواقية. والفكرة بكل بساطة أن كعكة الدونات تُمَكِنُ البشرية من الازدهار في حيز يقع ما بين أساس اجتماعي وسقف بيئي – وبمعنى آخر، سد احتياجات الجميع في حدود إمكانات هذا الكوكب الحي.

وباعتماد مثل هذه البوصلة، تُستخدم لوحة متابعة تضم مقاييس اجتماعية وبيئية متنوعة بدلا من المقياس الواحد المتمثل في إجمالي الناتج المحلي. ويستتبع ذلك إعادة تعريف النجاح بأنه تحقيق الازدهار في ظل التوازن بين الحدود الاجتماعية والبيئية، وليس تحقيق النمو اللانهائي. ويتطلب ذلك تحولا عميقا في النمط الفكري. وبناء عليه، لا ينبغي لأي اقتصاد أن يصف نفسه حاليا بأنه اقتصاد "متقدم" لأنه ما من اقتصاد في العالم قد نجح في سد كافة احتياجات سكانه في حدود إمكانات الكوكب الحي (كوستاريكا هي الأقرب لهذا الهدف).

وإذا كانت كعكة الدونات بوصلة للتقدم في القرن الواحد والعشرين، فما هي النظرة العالمية للاقتصاد الكلي التي من شأنها منح البشرية فرصة لتحقيقه؟ عندما رسم بول ساموبلسون في أربعينات القرن العشرين "مخطط التدفق الدائري" الشهير للمرة الأولى – وهو مخطط يُبَيِّن التدفقات النقدية بين الأسر والشركات من ناحية، والبنوك والحكومات من ناحية أخرى – كان ذلك بمثابة تعريف لنموذج الاقتصاد الكلي الذي هيمن على الفكر الاقتصادي في القرن العشرين. ولا يزال هذا النموذج مطبقا باعتباره خارطة مفاهيم أساسية للنظم الاقتصادية الحالية.

ولكن، كما قال مفكر النظم جون ستيرمان، فإن "أهم الافتراضات في أي نموذج لا تكمن في المعادلات، بل تكمن فيما لا تحتويه المعادلات؛ لا تكمن في الوثائق، بل تكمن فيما لا تذكره الوثائق؛ لا تكمن في المتغيرات الظاهرة على شاشة الكمبيوتر، بل تكمن في المساحات الفارغة حولها." والأشياء غير المرئية في المساحات الفارغة حول نموذج التدفق الدائري الذي وضعه ساموبلسون هي الكميات الهائلة من الطاقة، والمواد، والمخلفات المرتبطة بالنشاط الاقتصادي. وقد ثبت أن تركها خارج مجال الرؤية أمر بالغ الخطورة على الحياة في كوكب الأرض.

ومن أكثر الأعمال عمقا وأهمية لتجديد الاقتصاد في هذا القرن تلك الخطوة التي تبدو بديهية، والتي يتم فيها وصف الاقتصاد باعتباره نظاما متفرعا من المحيط الحيوي للكرة الأرضية. ويدعو ذلك إلى اعتراف كافة التحليلات الاقتصادية بأن الاقتصاد نظام مفتوح – يزخر بالتدفقات الداخلة والخارجة الكبيرة من الطاقة والمادة – داخل المحيط الحيوي المتفرد والدقيق التوازن حول كوكبنا الأرضي.

ومن هذا المنظور يتضح أن الطاقة، وليس المال، هي عملة الحياة الأساسية، وأن تلك العملة هي الركيزة الأساسية لكافة الأنظمة البشرية والبيئية والصناعية. ومن هنا فإن الاعتماد على الطاقة يكمن في صلب تفكير الخبير الاقتصادي. ويجب أن نقر بأن استمرار استخدام البشرية للموارد يفرض ضغوطا هائلة على حدود الكوكب، مما يسفر عن خطر كبير يهدد بتقويض الاستقرار البيئي الذي تعتمد عليه حياة الإنسان وكافة الكائنات الحية اعتمادا أساسيا.

وحين نضع الاقتصاد على هذا النحو في قلب العالم الحي، نجد أن مسعى القرن العشرين لتحقيق نمو لا نهائي يقف على طرف نقيض مع الأدلة المستخلصة من الدراسات التجريبية حتى الآن. ويُلاحَظ أن طُموح تحقيق الانفصال بين انبعاثات الكربون واستخدام المواد الخام القائمين على الاستهلاك وبين نمو إجمالي الناتج المحلي في اقتصادات اليوم ذات الدخل المرتفع لا يشهد تقدما يُذكَر مقارنة بالسرعة والنطاق المطلوبين لتجنب نقاط التحول الحرجة.

ويدعونا هذا بالضرورة إلى التساؤل عن حدود النمو واستكشاف ما بعده من إمكانيات اقتصادية، لا سيما في الاقتصادات الغنية. فقد باتت مواجهة العواقب البيئية للنشاط الاقتصادي التزاما أخلاقيا بالغ الأهمية.

كذلك فإن تبني بوصلة جديدة للفكر الاقتصادي يستلزم تكوين

رؤية أكثر شمولا لأنواع النشاط الاقتصادي التي توفر احتياجات الناس الضرورية وتلبي مطالبهم. فعلى مدار فترة تجاوزت القرن، سيطر على الفكر الاقتصادي السائد ما يشبه الملاكمة الأيديولوجية بشأن الدور الذي يضطلع به كل من السوق والدولة. وغفل الجانبان في هذه الأثناء عن مصدرين حيويين آخرين من مصادر توفير الاحتياجات الضرورية، وهما الأسرة والموارد المشتركة. ورغم أن جانبا كبيرا من القيمة التي يولدها هذان المصدران لا تظهر في إجمالي الناتج المحلي، فإنهما يمثلان جزءا أساسيا من نموذج الاقتصاد الضمني لأن القيمة التي تنتج عنهما لا غنى عنها لرفاهية الإنسان.

لنأخذ، على سبيل المثال، الرعاية غير مدفوعة الأجر التي غالبا ما تقدمها المرأة في المنزل، وهي ضرورية لتحقيق الرفاهية وتمثل داعما مستمرا للعمل بأجر. وبالمثل فإن الموارد المشتركة يمكن أن تكون وسيلة بالغة الفعالية لتوفير السلع والخدمات التي لا تنعكس قيمتها في التبادل النقدي – بدءا من البرمجيات مفتوحة المصدر وحتى ويكيبيديا وإدارة مستجمعات المياه العابرة للحدود الوطنية.

إن التجديد الاقتصادي يجب أن يكون هدفه الأول هو ازدهار الإنسان على كوكب حي مزدهر. وإذا كنا نأمل في تحقيق هذا الهدف، فنحن بحاجة إلى نماذج اقتصادية كلية تقر بأن الاقتصاد نظام متفرع من العالم الحي. وضمن هذا العالم، يجب إعادة تصميم النظام المالي ليكون في خدمة الاقتصاد الحقيقي، أي في خدمة الحياة. ويمثل هذا ثورة في المفاهيم، وهي ثورة ضرورية.

المصدر: صندوق النقد الدولي

كيت راوورث هي مؤلفة الكتاب الأكثر مبيعا الذي يحمل عنوان "اقتصاد الدونات: سبع طرق للتفكير كما يجدر بخبير الاقتصاد في القرن الواحد والعشرين" (Doughnut Economics: Seven Ways to Think Like a 21st Century Economist). وهي مدرسة في معهد التغيير البيئي بجامعة أكسفورد وأستاذة ممارَسة في جامعة أمستردام للعلوم التطبيقية.

الرسم البياني ١

"دونات" الحدود الاجتماعية والكوكبية

يجب أن يلبي الاقتصاد احتياجات الناس دون تجاوز السقف البيئي لكوكب الأرض.

المصدر: Raworth, K. 2017. *Doughnut Economics: Seven Ways to Think Like a 21st Century Economist*. London: Penguin Random House.

الرسم البياني ٢

الاقتصاد "الضمني"

التحليل الاقتصادي يجب أن يعترف بأن الاقتصاد مُتَضَمَّنٌ في العالم الحي ومُعتمِدٌ عليه.

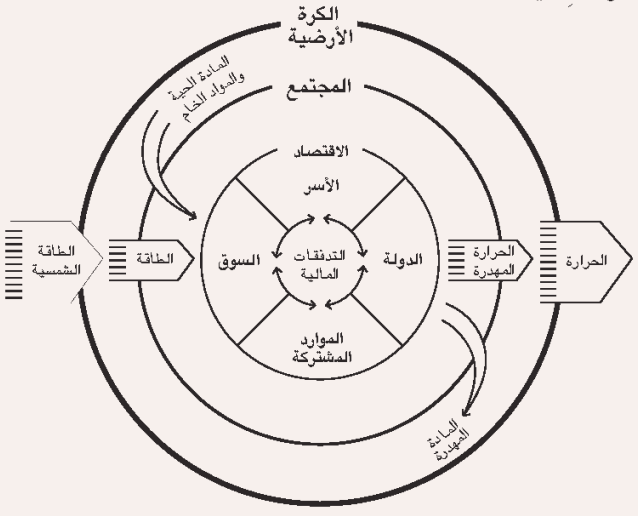

المصدر: Raworth, K. 2017. *Doughnut Economics: Seven Ways to Think Like a 21st Century Economist*. London: Penguin Random House.

دور القطاع الخاص العربي في 'طريق الهند'

إعداد: اتحاد الغرف العربية

يعدّ القطاع الخاص في العالم العربي ليس مجرد مشارك في مبادرة «طريق الهند» ولكنه محفز حاسم في دفع المشروع إلى الأمام حيث يكمن دوره المحوري في إطلاق العديد من السبل للنمو والابتكار بدءا بالاستثمار المباشر والبناء وانتهاء بالابتكار التكنولوجي وتوفير الخدمات.

■ المشاركة الحالية للقطاع الخاص العربي:

إن الدور الحالي للقطاع الخاص العربي في مشروع «طريق الهند» متعدد الأوجه، ويشمل تطوير الهياكل الأساسية، والابتكار التكنولوجي، وإدارة الموارد. ومساهماته ليست حيوية من حيث الاستثمار الرأسمالي فحسب، بل أيضا من حيث جلب الخبرة والابتكار إلى المشروع، وتعزيز كفاءته واستدامته عموما.

– مبادرات تطوير بنيات التحتية

مشاريع تنمية الموانئ: من الأمثلة الرئيسية على مشاركة القطاع الخاص في طريق الهند هو تطوير الموانئ. على سبيل المثال، لعبت "موانئ دبي العالمية" ومقرها الإمارات العربية المتحدة، وهي شركة عالمية رائدة في تشغيل الموانئ، دوراً أساسيًا في تطوير وإدارة البنية التحتية للموانئ التي تعتبر حاسمة لشبكة «طريق الهند». لقد استثمروا أكثر من 3 مليارات دولار في البنية التحتية للموانئ في جميع أنحاء الهند، مما عزز بشكل كبير قدرة التجارة البحرية.

استثمارات الطرق والسكك الحديدية: استثمرت شركات خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي في مشاريع الطرق والسكك الحديدية الرئيسية التي تكمل مبادرة «طريق الهند». تتضمن رؤية المملكة العربية السعودية 2030 استثمارات خاصة كبيرة في قطاع النقل، حيث تجذب مشاريع مثل مترو الرياض مشاركة القطاع الخاص.

- **الابتكارات التكنولوجية في مجال اللوجستيات**

تنفيذ الحلول اللوجستية المتقدمة: شركات مثل أرامكس، ومقرها دبي، رائدة في دمج الحلول اللوجستية المتقدمة نفذت تقنيات الذكاء الاصطناعي والأتمتة في عملياتها اللوجستية، مما عزز الكفاءة والاتصال على طول طريق "طريق الهند".

تطوير البنية التحتية الرقمية: يستثمر القطاع الخاص العربي أيضًا في البنية التحتية الرقمية الضرورية للخدمات اللوجستية. على سبيل المثال، تستثمر مجموعة STC في المملكة العربية السعودية في البنية التحتية الرقمية التي تدعم إنترنت الأشياء والحوسبة السحابية، وهي محورية للتحول الرقمي للخدمات اللوجستية على طول ممر "طريق الهند".

- **إدارة الطاقة والموارد**

استثمارات الطاقة المتجددة: تماشيا مع أهداف التنمية المستدامة، تستثمر الشركات الخاصة في المنطقة العربية في مشاريع الطاقة المتجددة. شاركت شركة ACWA Power، وهي شركة سعودية، في العديد من مشاريع الطاقة المتجددة في جميع أنحاء المنطقة، والتي تعتبر ضرورية لتشغيل البنية التحتية اللوجستية المستدامة.

مبادرات إدارة المياه والنفايات: تتصدر شركات مثل Bee 'ah في الإمارات العربية المتحدة الإدارة البيئية، حيث تقدم خدمات إدارة النفايات الحيوية للحفاظ على مراكز لوجستية مستدامة على طول "طريق الهند".

■ الأدوار المحتملة وفرص الاستثمار

تعد الأدوار المحتملة والفرص الاستثمارية للقطاع الخاص العربي في مشروع «طريق الهند» واسعة ومتنوعة. من المشاركة المباشرة في تطوير البنية التحتية إلى الاستثمار في التكنولوجيا والحلول المستدامة، لا تعد هذه الفرص بعوائد كبيرة فقط، بل تلعب أيضًا دورًا حاسمًا في نجاح المشروع وكفاءته، مما يساهم في النمو الاقتصادي الأوسع والربط الإقليمي.

- **التوسع في الأسواق والقطاعات الجديدة**

التنويع في الأسواق الناشئة: يفتح مشروع «طريق الهند» أدواراً محتملة للشركات العربية للتوسع في الأسواق الناشئة في الهند وأوروبا. وهذا يشمل قطاعات تتجاوز التجارة التقليدية، مثل التكنولوجيا والأدوية والسلع الاستهلاكية، والاستفادة من قاعدة المستهلكين الواسعة في الهند والأسواق الأوروبية المتقدمة.

الاستثمار في المناطق الاقتصادية الخاصة: تنشأ فرص الاستثمار في إنشاء مناطق اقتصادية خاصة على طول ممر «طريق الهند». يمكن لهذه المناطق الاقتصادية الخاصة، مع سياسات التجارة والاستثمار المواتية، جذب المستثمرين العرب الذين يتطلعون إلى إنشاء وحدات تصنيع ومراكز لوجستية ومراكز خدمات.

- **التقدم التكنولوجي والرقمنة**

الاستثمار في الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا: هناك فرصة كبيرة للمستثمرين العرب لتمويل الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا التي تبتكر في مجال الخدمات اللوجستية وإدارة سلسلة التوريد، لا سيما تلك التي تطور الحلول في مجال الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء وبلوك تشين.

تطوير البنية التحتية الرقمية: توفر الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية لدعم الشبكة اللوجستية لمشروع «طريق الهند»، مثل أنظمة التتبع المتقدمة والمنصات الرقمية لإدارة الشحن وحلول الأمن السيبراني، فرصًا مربحة للقطاع الخاص.

- **المشاركة في تطوير الهياكل الأساسية**

المشاركة في مشاريع البنية التحتية: يمكن للقطاع الخاص العربي أن يلعب دوراً حاسمًا في تطوير البنية التحتية لمشروع «طريق الهند»، بما في ذلك الموانئ والطرق والسكك الحديدية. ويمكن أن يتم ذلك من خلال الاستثمارات المباشرة أو من خلال نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

تطوير الحلول اللوجستية والتخزينية: يمكن أن يكون الاستثمار في أحدث مرافق التخزين والمراكز اللوجستية، خاصة في المناطق

المتخلفة على طول الطريق، مشروعًا مربحًا ومساهمة كبيرة في نجاح المشروع.

- **مشاريع الطاقة المستدامة والمتجددة**

مبادرات الطاقة المتجددة: مع تحول الاستدامة إلى بؤرة تركيز عالمية، هناك فرص للاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة لتشغيل البنية التحتية اللوجستية، مثل المستودعات التي تعمل بالطاقة الشمسية أو طاقة الرياح لعمليات الموانئ.

التكنولوجيا الخضراء في النقل: يتماشى الاستثمار في تقنيات النقل الأخضر، مثل الشاحنات الكهربائية لحركة الشحن أو حلول الشحن المستدامة، مع الأهداف البيئية العالمية ويفتح طرقًا تجارية جديدة.

- **الخدمات المالية والتأمين**

توسيع الخدمات المالية: تخلق مبادرة «طريق الهند» فرصًا للمصارف والمؤسسات المالية العربية لتوسيع خدماتها، وتقديم التمويل التجاري، وخدمات الصرف الأجنبي، ومنتجات التأمين المصممة خصيصًا لاحتياجات الشركات المشاركة في المشروع.

حلول إدارة المخاطر والتأمين: هناك حاجة متزايدة لحلول تأمين شاملة تغطي جوانب مختلفة من السلسلة اللوجستية، من النقل إلى التخزين، مما يوفر مجالات نمو محتملة لقطاع التأمين العربي.

■ نماذج الشراكات بين القطاعين العام والخاص

تعد الشراكات بين القطاعين العام والخاص أمراً بالغ الأهمية لمشاريع البنية التحتية واسعة النطاق مثل «طريق الهند»، التي تجمع بين الرقابة العامة وكفاءة القطاع الخاص والابتكار. يمكن أن تتخذ هذه الشراكات أشكالًا مختلفة، من المشاريع المشتركة والامتيازات إلى نماذج البناء والتشغيل والنقل.

- **الشراكات في البنية التحتية**

المشاريع المشتركة في تطوير الموانئ: من الأمثلة البارزة الشراكة بين موانئ دبي العالمية، وهي شركة موانئ عالمية مقرها الإمارات العربية المتحدة، والحكومة الهندية في تطوير محطة حاويات Nhava Sheva الدولية في مومباي. وقد أدى هذا المشروع المشترك إلى زيادة كبيرة في قدرة الموانئ وكفاءتها.

اتفاقيات الامتياز في مشاريع الطرق السريعة: تم تطوير طريق المفرق – الغويفات السريع في الإمارات العربية المتحدة، وهو جزء من شبكة الطرق الدولية الأكبر التي تربط بالمملكة العربية السعودية، من خلال اتفاقية امتياز، حيث كان كونسورتيوم خاص مسؤولاً عن التصميم والبناء والتمويل والتشغيل والصيانة.

- **الشراكات في مجال التكامل التكنولوجي**

مشاريع المدينة الذكية: مشروع مدينة مصدر في أبو ظبي هو مثال على الشراكة بين القطاع العام و الخاص والتي تركز على التنمية الحضرية المستدامة، ودمج التقنيات المتقدمة مثل الطاقة المتجددة ونظم النقل الذكية.

تطوير البنية التحتية الرقمية: توضح شراكة الحكومة السعودية مع شركة الاتصالات السعودية لتطوير البنية التحتية الرقمية للمدن الذكية كيف يمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص تعزيز القدرات التكنولوجية في القطاعات الرئيسية.

إن تهيئة بيئات تنظيمية وقانونية داعمة أمر ضروري لنجاح الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ويشمل ذلك عمليات الشراء الشفافة، والاتفاقات التعاقدية الواضحة، وآليات تسوية المنازعات. وتتطلب نماذج الشراكات أطراً واضحة لتوزيع المخاطر، بما يكفل تقاسم المخاطر بشكل مناسب بين الكيانات العامة والخاصة.

في المشهد الطموح لمشروع «طريق الهند»، تظهر مشاركة القطاع الخاص كقوة دافعة حاسمة، تستعد لإطلاق موجة من الابتكار والكفاءة إذ يلعب دورا متعدد الأوجه في تشكيل نجاح المشروع، من الاستثمار المباشر إلى التطورات التكنولوجية حيث يمكن لخفة الحركة والخبرة والموارد في القطاع الخاص أن تكمل المبادرات العامة، وتساهم في سد الثغرات في البنية التحتية والتكنولوجيا والخدمات.

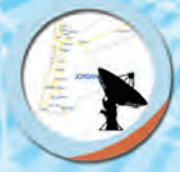

Vision الرؤيا

دعم وتطوير وتحفيز القطـاع التجاري في الأردن من خلال المشاركـة الفاعلـة في رسم ومراجعة السياسات والتشريعات والقوانين وجمع وتوفير المعلومات الاقتصـادية، وربط المجتمع التجـاري بشبكة علاقـات تجارية على المستويين المحـلي والدولـــي مما يحقق التنميـة الاقتصادية والاجتمـاعيـة الوطنيـة

Support, develop and stimulate the commercial sector in Jordan through active participation in the formulation and revision of policies, legislations and laws and to also gather and provide economic information, linking the business community to a trade network on a local and international levels in order to achieving national economic and social development.

- قيادة حكيمة — Wise Leadership
- التعايش الديني المميز — Religious Coexistence
- الموارد البشرية المؤهلة والمنافسة
  Qualified & Competitive Human Resources
- فرص استثمارية متاحة
  Available Investment Opportunities
- اقتصاد السوق واستقرار النمو الاقتصادي
  Market Economy
  & The Stable Economy Growth
- الوصول الى الاسواق العالمية
  Access to International Markets
- جاذبية مناخ الاستثمار وحزمة من الحوافز
  Attractiveness Of Investment Climate
  & The Incentives Packages
- بنية تحتية قوية وشبكة اتصالات عالية المستوى
  Strong Infrastructure & High Level
  Telecommunication Network
- المناطق الحرة والمدن الصناعية والمناطق المؤهلة
  Free Zones, Qualified Zones
  & Industrial Cities
- الامن والامان والموقع الاستراتيجي وبيئة سياسية مستقرة
  Security, Safety and the Strategic Location
  & Stable Political Environment

+962 6 5902040 +962 6 5902051
P.O.Box 7029 Amman 11118 Jordan
info@jocc.org.jo www.jocc.org.jo

مجموعة بريكس.. قوة اقتصادية هائلة فهل تنزل "هيمنة الدولار" عن عرشه؟!

إعداد: محمد مزهر – اتحاد الغرف العربية

مع مطلع عام 2024 الجاري، انضمّت خمس دول رسميًا إلى مجموعة "البريكس"، بعد أن وجهت المجموعة في أغسطس 2023، الدعوة إلى 6 دول للانضمام لعضويتها بدءاً من يناير 2024، وهي مصر والسعودية والإمارات وإيران والأرجنتين وإثيوبيا. وكانت الأرجنتين وحدها هي التي رفضت الدعوة بعد أن تراجع الرئيس الجديد، خافيير مايلي، الذي تولى منصبه ابتداء من 2023-12-10، عن طلب العضوية الذي تقدم به سلفه، معللا ذلك بأن السياسة الخارجية لحكومته الجديدة تختلف في نواح كثيرة عن سياسة الحكومة السابقة.

وتتيح توسعة المجموعة على ذلك النحو بعد انضمام الدول الخمسة ليصبحوا أعضاءً في "بريكس"، قوة دفع هائلة للمجموعة التي تسعى لإحداث التوازن على الصعيد الاقتصادي، وتنافس مجموعة السبع، لا سيما بالنظر إلى ما تزخر به الدول الجديدة من مقومات.

مقدّمة

تمت صياغة مصطلح "بريك" في العام 2001 من قبل الاقتصادي جيم أونيل، الذي كان يعمل آنذاك في مجموعة غولدمان ساكس، للفت الانتباه إلى معدلات النمو الاقتصادي القوية في البرازيل وروسيا والهند والصين، وكان المقصود من هذا المصطلح أن يكون سيناريو متفائلًا للمستثمرين وسط تشاؤم السوق في أعقاب الهجمات

الإرهابية في الولايات المتحدة في 11 سبتمبر من ذلك العام.

وفي العام 2006، اتفقت البرازيل وروسيا والهند والصين على تشكيل مجموعة اقتصادية وسياسية تعرف بـ "بريك"، باستخدام الحرف الأول من اسم كل دولة.

عقدت المجموعة أول قمة لقادتها في العام 2009 ودعت جنوب أفريقيا للانضمام بعد عام، وأضافت قارة أخرى وحرف "S"، ليتغير اسمها إلى "بريكس".

وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي، فإن الناتج المحلي الإجمالي لدول مجموعة "بريكس" يمثل 28.3 في المئة من الاقتصاد العالمي في العام 2023، وذلك بعد موافقة التكتل على توسيع عضويته. وكانت نسبة مساهمة مجموعة بريكس في الاقتصاد العالمي 25.6 بالمئة، لترتفع إلى 28.8 بالمئة بعد انضمام الأعضاء الجدد. كما أن دول المجموعة تسيطر على 20 في المئة من التجارة العالمية، وفق بيانات منظمة التجارة العالمية. وتسعى المجموعة إلى أن ينعكس التوسع بأعضائها التفوق عملياً من خلال توسعة نشاطاتها الاقتصادية الرامية لمواجهة هيمنة الدولار الأميركي، ليضيف التوسع بدوره إلى قوة المجموعة الهادفة إلى أن تكون محركاً لنظام عالمي جديد، وأن تقود مجموعة تغيرات ديناميكية على الخارطة الاقتصادية الدولية.

ومن المنتظر أن يلعب التكتل بعد مضاعفة أعضائه دوراً في تحقيق التوازن الاقتصادي حول العالم، والهيمنة الاقتصادية لبعض الدول الكبرى، كما أن الدول المنضمة تضع عليه آمالاً كبيرة ليمثل لهم فرصًا اقتصادية واعدة.

أولا: نشأة تحالف دول "البريكس"

أول من صاغ فكرة مجموعة بريكس كبير الاقتصاديين في بنك جولدمان ساكس، جيم أونيل، في دراسة أجريت عام 2001 بعنوان "بناء اقتصادات عالمية أفضل لدول بريكس". وبريكس هي منظمة سياسية بدأت المفاوضات لتشكيلها عام 2006، وهى اختصار لأربع دول الأعضاء هى (البرازيل وروسيا والهند والصين) BRIC، وبعد أن انضمت جنوب إفريقيا إلى المجموعة لاحقًا فى عام 2010، أصبح المصطلح BRICS.

واتفقت دول المجموعة على بعض أسس إصلاح النظام المالي والنقدي الدولي، وذلك بإنشاء بنك التنمية الجديد NDP، برأسمال قدره 100 مليار دولار مقسمة بالتساوي بين الدول الخمس فى عام 2014، ويقوم البنك بتقديم القروض والمعونات للدول الأكثر احتياجاً. كما قامت المجموعة بإنشاء صندوق احتياطي للطوارئ لدعم الدول الأعضاء التي تكافح من أجل سداد الديون بهدف تجنب ضغوط السيولة وأيضا تمويل البنية التحتية والمشاريع المناخية فى البلدان النامية.

أعضاء مجموعة "بريكس"

خريطة توضح قائمة الدول الأعضاء لمجموعة "بريكس" والأعضاء الذين تلقوا دعوة للانضمام

الناتج المحلي الإجمالي لأعضاء مجموعة "بريكس"

لعام 2022 (بالمليار دولار أمريكي)

المصدر: مستوى القوة الدولي... Global Fire Power

الترتيب العالمي للقوة العسكرية لدول البريكس

وفقًا لمؤشر (Power Index) لعام 2023

ملاحظة: يستخدم المقياس 60 عاملاً فرديًا لتحديد درجة القوة العسكرية (Power Index) لدولة معينة مع فئات تتراوح ما بين كمية الوحدات العسكرية والوضع المالي إلى القدرات اللوجستية والجغرافيا.

أ- ما هي أهداف المجموعة؟

يهدف التحالف أن يصبح قوة اقتصادية عالمية قادرة على منافسة مجموعة السبع G7 التي تستحوذ على 60 في المئة من الثروة العالمية. وتعمل مجموعة بريكس على تحقيق مجموعة من الأهداف والغايات الاقتصادية والسياسية والأمنية عبر تعزيز الأمن والسلام على مستوى العالم والتعاون، لخلق نظام اقتصادي عالمي ثنائي القطبية لكسر هيمنة الغرب بزعامة أميركا بحلول عام 2050.

ويعدّ مضاعفة دول التكتل محاولة جيدة من جانب دول المجموعة من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي، وهي الخطوة التي لن تنجح في يوم وليلة لكنها تحتاج إلى سنوات قد تصل إلى عقود للوصول إلى عالم متعدد الأقطاب في وجه الولايات المتحدة الأميركية. كما وأنّ فكرة خلق اقتصاد عالمي متعدد الأقطاب، والتوازن في العلاقات الاقتصادية إضافة إلى تقليص من هيمنة الدولار الأميركي، كلها خطوات هامة نأمل الوصول إليها، لكن لن يكن حدوثه بسهولة.

لكن الوصول إلى التوازن العالمي يتوقف على قوة الأطراف الموجودة في البريكس، حيث أن تلك القوة ستظهر من خلال ما يلي:

- قدرة التكتل على زيادة الدول الأعضاء في المراحل المقبلة.
- اتخاذ قرارات من شأنها تغيير بعض المفاهيم والمعادلات والعلاقات في الاقتصاد الدولي.

وبالتأكيد فإنّ ذلك يتم من خلال قرارات كلها مرهونة بالمستقبل، خاصة وأن الوزن النسبي للصين وروسيا إضافة إلى بعض دول الخليج كالسعودية والإمارات ودول أميركا اللاتينية مثل البرازيل كلها تؤكد على قوة التكتل. وفي ظل وجود تغيرات كثيرة وصراعات يشهدها العالم، فإنّ السؤال هنا هل تظل الأمور كما هي أم تحدث مستجدات تؤدي لنجاح التكتل أم سيكون وجوده غير ملموس؟

على هذا الصعيد فإنّ من أهم القرارات التي من المنتظر أن يتخذها التكتل وتمثل خطوة أولى في نجاحه مستقبلاً، ما يلي:

- اتخاذ اتجاه مرتبط بتقليل الاعتماد على الدولار ليصبح الاعتماد على العملات المحلية.
- الاتجاه إلى أن يصبح هناك عملة خاصة بدول البريكس.
- عدم الاعتماد على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من خلال تفعيل وتقوية مؤسسات أخرى بديلة مثل البنك الآسيوي للتنمية على سبيل المثال.

وفي ظل هذا الواقع فإنّ أمام تكتل البريكس تحدٍ كبير يتمثل في الولايات المتحدة الأميركية ويعقبها الاتحاد الأوروبي اللذين لن يسمحا بسهولة لأي تكتل أو دولة أخرى أن تؤثر على هيمنتهما على الاقتصاد العالمي، وهذا بحد ذاته يعتبر تحديا كبيرا خاصة وأنّ أميركا دولة مهيمنة على الاقتصاد العالمي والمؤسسات الدولية سواء كانت اقتصادية أو غير اقتصادية. علما أنّه تسيطر دول المجموعة الحالية بعد توسّعها على 25 في المئة من مساحة اليابسة. هذا إلى جانب أنّ نحو 30 دولة ترغب في إقامة علاقات مع الكتلة بحسب وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف. بينما أعلن وزير الخارجية النيجيري يوسف توجار في نوفمبر، أنّ نيجيريا أكبر دولة في أفريقيا من حيث عدد السكان، ستسعى إلى أن تصبح عضوا في مجموعة البريكس خلال العامين المقبلين.

وباستثناء الهند، كان أداء مجموعة البريكس أقل من أداء نظيراتها في الأسواق الناشئة على مدى السنوات الخمس الماضية، وفقا لـ "بلومبرغ إنتليجنس"، فقد وضعت العقوبات التي تقودها الولايات المتحدة روسيا خارج نطاق عديد من المستثمرين الأجانب، كما تم فرض عقوبات على بعض القطاعات في الصين – وخاصة شركات التكنولوجيا – أو تواجه حظراً محتملاً على الاستثمار.

وتسعى مجموعة "بريكس" إلى كسر هيمنة الدولار الأميركي على التعاملات الدولية، ولكن هل تستطيع المجموعة تحقيق ذلك في القريب العاجل؟ الأمر ليس بين ليلة وضحاها يستطيع التكتل أن يكون له تأثير أوسع في الاقتصاد العالمي، على اعتبار أنّ أي تأثيرات تكون عبارة عن مراحل تبدأ بخطوات تنفيذية لإفساح موضع قدم لتكتل جديد يقوي يوماً تلو الآخر.

كما أنّ جميع أسواق العالم يستحوذ عليها الدولار وليس بين عام أو اثنين يسمح بدخول قوة تستطيع أن تزيح هيمنته من على العرش. وفي الوقت نفسه فإنّ المؤشرات يكون لها مردود عند الحكومات والمجتمعات والشركات، فإذا تم تقدير الوضع الدقيق لتكتل البريكس في التنفيذ سيحقق نجاحاً وبالتالي سيكون المسار الأساسي لكثير من دول العالم.

من هنا فإنّ نجاح البريكس في تحقيق التوازن الاقتصادي حول العالم وهز عرش الدولار يتوقف على نجاحه في إرساء فكرة التبادل التجاري بالعملات المحلية، على غرار خطوات سابقة على سبيل

المثال لكل من الإمارات والهند وكذلك الإمارات والصين في كيفية التعامل بعملات متبادلة، كما أن مصر أعلنت عن معاملات بالعملات المحلية مع دول أخرى.

وبالتالي فإنّ نجاح التجربة إذا تم من خلال جهود البنوك المركزية ودول التكتل ستتاح الفرصة لكثير من الدول الأخرى التي من الممكن أن تستخدم فكرة تبادل التجارة بالعملات المحلية، والتكتل في هذا المجال يفتح الباب أمام العالم سواء بالانضمام أو التعامل بنفس المبدأ (التعامل بالعملات المحلية) لتزيد من حركة التجارة وتبتعد جزئيا من الضغوط السياسية والهيمنة الأميركية. كما أن التكتل يمكن أن يخلق مزيداً من القوة في العلاقات الاقتصادية بين الأطراف المشاركة، التي من خلالها يمكن أن يخلق لنفسه دوراً ويدًا عليا في القرارات الدولية في فرض عدم المنازعات والسيطرة على التجارة الدولية.

ب- تأثيرات إيجابية متوقعة

إنّ توسّع المجموعة بإضافة الدول الجديدة يمثل فرصة كبيرة لتعزيز مكانة التكتل ودوره في المستقبل. ومن المتوقّع أن يكون التكتل أكثر تأثيراً بناء على عدة عوامل، منها:

• انضمام دول نفطية على رأسها المملكة العربية السعودية والإمارات، في ظل وجود روسيا، يمثل فرصة كبيرة لزيادة احتياطي المجموعة من النفط.

• التكتل بانضمام دول جديدة منها أثيوبيا وإيران ومصر، سيرتفع عدد سكانه، ليمثل نسبة كبيرة من سكان العالم، وبالتالي يصبح أكثر تأثيراً.

• تنسيق التكتل الرؤى حول المواضيع الأساسية سواء كانت اقتصادية أو غير اقتصادية سيكون أمرا مؤثرا في المحافل الدولية، خاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة، ليكون أكثر تنظيما، فإذا تمت مقارنته اقتصاديا سيكون أكبر منافس لمجموعة السبع.

أما بشأن التأثيرات طويلة المدى لتوسع التكتل على الهيمنة الأميركية، فإنّه من الممكن أن يتم من خلال استخدام عملة مشتركة تدريجيا ستجرى التهيئة لتقليل الاعتماد على الدولار، ليكون التحول نحو الاعتماد على عملات الدول التي يحدث بينها تبادل تجاري فيما بينها، أو مستقبلًا إيجاد عملة بديلة للدولار قد تكون عملة رقمية. وبالتالي مع ارتفاع عدد دول مجموعة بريكس إلى 10 دول سيصبح عدد سكان دول المجموعة أكثر من ثلاثة مليارات و625 مليون نسمة، أي ما يقارب نصف سكان العالم، فيما كانت هذه النسبة عند نحو 40 بالمئة قبل انضمام هذه الدول.

ج- إنشاء بورصة لتبادل الحبوب داخل "بريكس"

أبدى الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، دعمه لمبادرة إنشاء بورصة للحبوب داخل مجموعة "بريكس"، مشيراً إلى أن مضاربة الأسهم

تؤثر على الأسعار، وهذا بدوره يؤثر على المستهلكين. وأوضح الرئيس بوتين، خلال اجتماع مع ممثلي المجمع الزراعي الصناعي الروسي، أنّه "بالنسبة للبورصة، بالطبع، أنتم على حق تماماً، فمؤشرات الأسهم جميعاً إمّا في الولايات أو في أوروبا". أضاف: "في باريس نفسها، لا أعرف، ما هي الكمية من القمح التي ينتجها الفرنسيون؟ أقل منا على ما أعتقد، ولكن مؤشرات الأسهم هناك كما هي، وبالطبع هذا غير عادل لأن هذا يؤثر على الأسعار".

وأشار بوتين إلى أن دول "بريكس" قد تكون مهتمة بإنشاء بورصة حبوب نظراً لوجود دول تنتج الحبوب وتشتريها في المجموعة، مؤكّداً أنّ "هذه الأشياء بالتأكيد تؤثر على المستهلكين في النهاية، وهذه هي المشاكل التي تحاول جميع الحكومات حلها، وبناءً على اقتراحكم، سنعمل بالتأكيد مع الشركاء".

وسبق أن أفادت هيئة الجمارك الاتحادية الروسية، في أوائل شباط/فبراير الماضي، بأنّ البلاد زادت من صادرات المواد الغذائية والزراعية الخام بنسبة 4.3 في المئة بقيمة 43.1 مليار دولار عام 2023، مقارنةً بالعام السابق. فيما انخفضت الواردات بنسبة 1.7 في المئة بقيمة 35.1 مليار دولار. وفي حلول نهاية عام 2022، صدّرت روسيا منتجات زراعية بقيمة 41.6 مليار دولار، وقبل ذلك، توقّعت وزارة الزراعة الروسية رقماً قياسياً تاريخياً آخر في عام 2023، ليبلغ أكثر من 45 مليار دولار.

وبحسب عرض قدّمه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، فإنّ الناتج المحلي الإجمالي لدول "بريكس"، وفقاً لعامل القوة الشرائية، في عام 1992، كان عند مستوى 19.3 في المئة من المؤشر العالمي، بينما كان في دول "مجموعة السبع" بمستوى 45.7 في المئة. وبحلول نهاية عام 2022، كان الفارق لصالح "بريكس"، بنسبة 34.4 في المئة، مقابل 30.3 في المئة لدى "مجموعة السبع".

ثانيا: انضمام السعودية ومصر والإمارات لمجموعة "بريكس"

بحسب تقرير نشرته وكالة "بلومبرغ" فإن انضمام السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، إلى جانب روسيا والإمارات وإيران والبرازيل، يجمع أكبر منتجي الطاقة مع أكبر المستهلكين في الدول الناشئة، مما يمنح التكتل نفوذاً اقتصادياً هائلاً.

ووفق الوكالة فبما أنّ معظم تجارة الطاقة في العالم تتم بالدولار، فإن التوسع يمكن أن يعزز أيضًا قدرتها على دفع المزيد من التجارة إلى عملات بديلة.

ويعني توسيع "بريكس" أيضًا مزيدًا من التأثير للتحالف في الشؤون العالمية وقد يؤدي إلى نوع مختلف من الاقتصاد العالمي، وذلك لأنه بالمقارنة مع مجموعة السبع، فإن دول "بريكس" أقل توجهاً نحو السوق. وبالتالي فإنّ توسيع مجموعة "بريكس" مدفوع بالرغبة في بناء بديل لنظام دولي يتمحور حول الهيمنة الأميركي. ومع ذلك ينبغي التمييز بين استخدام الدولار الأميركي كعملة تجارية، والتي قد تتآكل مع بحث الكثيرين عن بديل، وكعملة احتياطية، لا تتمتع أي دولة أو مجموعة دول أخرى تقريبًا بالحجم والمصداقية المؤسسية.

وكان الدافع وراء التوسع إلى حد كبير هو الصين، لكنه حظي بدعم روسيا وجنوب أفريقيا. وكانت الهند تشعر بالقلق من أن مجموعة "بريكس" الأكبر قد تحول المجموعة إلى ناطق بلسان الصين، في حين كانت البرازيل قلقة بشأن تنفير دول الغرب.

وتستهدف مجموعة "بريكس" تقوية بنك التنمية الجديد. وتوسيع "بريكس"، يعني زيادة عضوية البنك، وهو أمر مهم سواء كان الأمر يتعلق بضخ رأس المال السعودي أو الإماراتي، أو اعتماد مصر والأرجنتين وإثيوبيا وربما إيران على رأس المال الذي سيتم ضخه، فإن البنك كان إضافة مرحب بها إلى الهيكل المالي العالمي.

ووصف الرئيس الصيني شي جين بينغ توسع "بريكس" بأنه حدث تاريخي ونقطة انطلاق جديدة للتعاون بين الدول النامية، في حين قال رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي إن بلاده ستعمل مع الأعضاء الطامحين للانضمام إلى المجموعة.

ويرتبط الشرق الأوسط مع دول بريكس بعلاقات قوية، منها على سبيل المثال تبلغ واردات الشرق الأوسط من الصين213.339 مليار دولار بنسبة تمثل 18.35 في المئة من إجمالي واردته. فيما تقدّر صادراته إلى الصين 263.38 مليار دولار بنسبة تقترب من 17 في المئة من صادراته إلى العالم. وبالتالي فإن خطوة الانضمام إلى التكتل تعزز آفاق التعاون بين الدول المؤسِسة والدول الأعضاء الجدد، حيث سيسهل الانضمام إلى التكتل فرص الاستفادة من التمويل المقدم من المؤسسات التمويلية الخاصة به مثل "بنك التنمية الجديد" (NDB) و"البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية" (AIIB)، وهو ما قد يحد من هيمنة الدولار وتقليل الاعتماد عليه

6 أعضاء جدد في "بريكس"
ظهور قوي للعرب
أغسطس 2023:
مجموعة "بريكس" تعلن ضم 6 دول جديدة إلى عضويتها
الدول الأعضاء الجديدة:
الإمارات
السعودية
مصر
الأرجنتين
إثيوبيا
إيران
يناير 2024:
موعد الانضمام الرسمي
أعضاء بريكس القدامى:
• الصين
• روسيا
• الهند
• البرازيل
• جنوب أفريقيا
*المصدر: فرانس برس
al-ain Business

في التجارة العالمية وكعملة احتياط في الأجل الطويل، الأمر الذي يدعم تكوين نظام دولي متعدد الأقطاب.

كما يعزز الانضمام إلى التكتل التعاون العربي بين الدول الأعضاء الجدد (مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية)، حيث أنه سيقرب وجهات النظر بينهم. ولكن الأمر يتوقف على قدرة الدول الثلاث على رفع مستويات الشراكة وعلى قدرتها على تنويع الهياكل الإنتاجية.

وتتفق الآراء بشأن استفادة الشرق الأوسط من تعدد الأقطاب، وتوازن الاقتصاد العالمي، وهذه الخطوة تعني وجود "قطب جنوبي" آخر لا يقل عن القطب الشمالي السابق، من حيث القوة الاقتصادية والسياسية والأمنية، وكذلك، فيما يتعلق بمعدل التبادل التجاري الذي يقضي على ظاهرة احتكار الدول العظمى لمنتجات بعض الدول في آسيا وأفريقيا. أما على المستوى الأمني فسيحد من دعم بعض الدول في تسلطها على جاراتها، ويقضي على الاحتلال وعلى ظاهرة الحروب بالوكالة. كما أنّ توسع قاعدة "بريكس" وانضمام الإمارات والسعودية ومصر، يأتي في إطار التوازن الاقتصادي والتنوع، بعد أن ظل الاقتصاد العالمي لفترة طويلة تحت هيمنة مجموعة من الدول التي كانت تتحكم في المشهد. أضف إلى أنّ وجود الدول العربية الثلاث يؤثر بدرجة كبيرة على مستويات النمو الداخلية، كما يؤثر على الدول المحيطة بالشرق الأوسط إيجابا.

ويمكن لمصر أن تعالج الفجوة التمويلية التي تقدر بنحو 17 مليار دولار، والمتوقعة حتى عام 2026، من خلال العملة الموحدة التي يسعى الأعضاء لاعتمادها. ووفق بيانات المركزي المصري للتعبئة العامة والإحصاء، ارتفعت استثمارات دول بريكس في مصر من 610.9 مليون دولار في العام المالي 2021/2020، إلى 891.2 مليون دولار في 2022/2021، بنسبة زيادة 45.9 في المئة. كما زادت قيمة التجارة بين مصر ومجموعة بريكس بنسبة 10.5 في المئة في الفترة من 2021 إلى 2022، لتصل إلى 31.2 مليار دولار في 2022، من 28.3 مليار دولار في 2021. وسجلت زيادة قيمة الصادرات المصرية إلى دول بريكس بنحو 4.9 مليار دولار عام 2022، مقابل 4.6 مليار دولار عام 2021.

أ- عملة "بريكس" الجديدة

تعمل دول "بريكس" (روسيا والصين والهند وجنوب إفريقيا والبرازيل) على إنشاء وسيلة جديدة لمدفوعات تجارتها البينية والخارجية في شكل عملة موحدة. وإنّ هذه العملة الجديدة ستُنشأ على أساس استراتيجي، وليست قائمة على الدولار أو اليورو، وإن تأمينها سيكون بالاعتماد على الذهب والسلع الأخرى مثل المعادن النادرة. وتسعى مجموعة بريكس من خلال هذه الإجراءات للقضاء على هيمنة الدولار على المبادلات التجارية العالمية. وفي هذا الصدد، بنهاية شهر مارس/آذار 2023 وقّع كل من البرازيل والصين اتفاقاً للتخلي عن الدولار الأمريكي في معاملاتهما الثنائية، وهو ما يُتوقع أن يقلّل تكاليف الاستثمار ويؤدّي إلى تَطوُّر العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

ب- كيف تسعى "بريكس" للإطاحة بالدولار؟

أصبحت الدعوات إلى التخلّي عن الدولار داخل مجموعة "بريكس" أكثر إلحاحاً عقب اندلاع الحرب في أوكرانيا، إذ أصبحت العملة الأمريكية إحدى الأدوات العقابية الغربية ضدّ الاقتصاد الروسي.

ويمثّل تكتل "بريكس" قوة اقتصادية عالمية، تسعى لتكون القطب الأساسي الثاني في الاقتصاد العالمي، لتعدادها السكاني الكبير وغناها من حيث الموارد الطبيعية وقوتها الصناعية.

ويبلغ تعداد سكان "بريكس" أكثر من 3 مليارات و200 مليون نسمة، أي ما يقرب من 42 في المئة من إجمالي سكان العالم. فيما بلغ الناتج المحلي الاسميّ لهذه الدول عام 2018 نحو 19.6 تريليون دولار، أي نحو 23.3 في المئة من إجمالي الناتج العالمي. وفي عام 2020، على الرغم من الأزمة الصحية، عادل ناتجها الخام 18.6 تريليون دولار خلال، وفق تقديرات صندوق النقد الدولي.

وبحسب منظمة التجارة العالمية، صدّرت دول "بريكس" عام 2020 ما قيمته 3.3 تريليون دولار من السلع، 2.6 تريليون دولار منها صدّرَتها الصين وحدها. وتصدّر المجموعة ما يعادل 16 في المئة من مجمل الصادرات العالمية، كما تستورد 17 في المئة من مجمل الواردات في العالم. ومنذ تأسيسها تشهد اقتصادات بريكس نمواً مطّرداً، يتوقّع بلوغ نسبة نموها 40 في المئة بحلول 2025.

ووفقاً لهذه الأرقام، تملك مجموعة "بريكس" المؤهلات الاقتصادية والديموغرافية والطبيعية لإزاحة هيمنة الدولار عن عرش التجارة الدولية، الذي تَربَّع عليه عقب الحرب العالمية الثانية.

وتعتبر منطقة الشرق الأوسط الأكثر ثراء بالطاقة، إذ يمثل

الاحتياطي المؤكد من النفط والغاز الطبيعي في الدول الأربع (مصر، الإمارات، السعودية، إيران) التي انضمّت إلى مجموعة بريكس 34 في المئة من احتياطي النفط العالمي و27 في المئة من احتياطي الغاز العالمي، مما سيعطي زخم عالمي كبير لدول بريكس. كما تجاوز إجمالي الناتج المحلي للدول الأربع 2.2 تريليون دولار. وبلغ حجم التجارة السلعية لهذه الدول 1.9 تريليون دولار، ما يوفر إمكانية كامنة ضخمة للنمو الاقتصادي في دول بريكس.

وبلغت نسبة سكان دول بريكس قرابة 50 في المئة من إجمالي سكان العالم بعد اكتمال انضمام الدول الجديدة مع بداية كانون الثاني/يناير 2024. وسيقترب حجم الاقتصاد لدول بريكس الأحد عشر مجتمعين إلى نحو 30 في المئة من الاقتصاد العالمي بقيمة 29 تريليون دولار.

وجاءت زيادة أعضاء مجموعة بريكس الشرق أوسطيين، بناءً على طلبات الانضمام المقدمة من السعودية والإمارات ومصر وإيران، في إطار سعي هذه الدول نحو إيجاد تنظيمات دولية توازن الهيمنة الأمريكية، من خلال تعميق العلاقات مع الصين وروسيا في الأطر الاقتصادية بداية، الأمر الذي سيتيح أن يصبح الشرق الأوسط محوراً جديدا لدول بريكس لتوسيع سياساتها وتفاعلاتها الاقتصادية فيها.

وتسعى دول في الشرق الأوسط، وخصوصًا السعوديّة والإمارات، إلى تنويع علاقاتها الاقتصاديّة والسياسيّة عبر البحث عن شراكات استثماريّة جديدة. حيث تسعى الرياض وأبوظبي إلى بناء تعاون وتحالف وثيق مع الصين روسيا في سوق الطاقة. فالانضمام إلى بريكس يعكس سعيهما إلى تقليص ارتهانهم المالي والاقتصادي وحتّى السياسي لدول الغرب، وخصوصًا الولايات المتحدة، التي كانت تُعد حليفا لدول مجلس التعاون الخليجي تاريخيا.

أنشأت دول بريكس مؤسستين اقتصاديتين تحت عنوان "بنك التّنمية الجديد" و"صندوق بريكس"، ليكونا المؤسستين المرادفتين للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتم إنشاؤهما لدعم وتنمية مشاريع الدول الأعضاء وخططهم الاستثمارية واستهداف تمويل الدول غير الأعضاء أيضا، ما يمثل الجانب العملي لمنافسة المؤسسات النقدية الأمريكية نحو نظام دولي جديد أكثر اتزاناً. فيمكن للدول الأعضاء ممن يعانون أزمات اقتصادية وانهيارا في أسعار العملة المحلية مقابل الدولار مثل مصر وإيران وإثيوبيا، الاستفادة من استخدام العملات المحلية في التسويات التجارية من ذوات القيمة العالية، ما يعني إضعاف الطلب على الدولار داخليا.

وتمتلك دول مجموعة بريكس ولاسيما الشرق أوسطية منها، عدة مقومات تؤهلها لتشكيل تجمع دولي فاعل وقادر على التأثير في التفاعلات الاقتصادية الدولية نحو تعددية قطبية تنافسية، نظرا لما للتجمع من حجم اقتصادي (29 تريليون دولار) وقوة بشرية هائلة (3 مليار و650 مليون نسمة) ومساحة جغرافية شاسعة (32% من اليابسة)، ولكن بالمقابل لديها ما يكفي من عوامل الضعف التي قد تؤثر في نواياها في ترسيخ التعددية القطبية وإضعاف الدولار الأمريكي في التعاملات التجارية الدولية، لاسيما علاقة بعض دولها الوطيدة مع الولايات المتحدة، وتمسكها بالدولار في تعاملاتها وفواتيرها المالية.

أضف إلى ذلك هناك تفاوت واضح في الإمكانات والقدرات الاقتصادية بين أعضاء بريكس، فوفقاً للمؤشرات الاقتصادية الكلية تتمتع الصين بناتج محلي يصل عند 18 تريليون دولار، مقابل 480 مليار دولار لجنوب أفريقيا.

وعلى الغرار نفسه هناك تفاوت بين الأعضاء الجدد، إذ يصل الناتج المحلي في السعودية إلى 1.18 تريليون دولار، بينما لا يتجاوز 126 مليار دولار في إثيوبيا. عطفا على التفاوت في معايير أخرى كمستويات الفقر، والتباعد الجغرافي، والخلاف تجاه قضايا جوهرية وحيوية إقليمية ودولية تؤسس نوعا من التنافسية داخل المنظمة بين روسيا والصين، وإيران والسعودية كأنموذجين مختلفين، مما ينعكس حتما على أداء البريكس في حال قررت توسيع عضويتها وفاعليتها الدولية نحو التشكيلة الجديدة لهذه المنظمة (بريكس+).

ويمكن القول إنّ النزاعات والخلافات القائمة بين بعض الدول الأعضاء كالهند والصين، وإيران والسعودية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في دولة مثل البرازيل، والاختلافات في النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية لبلدان مجموعة البريكس قد تبدو حجرة عثرة أمام نشوء منظمة فاعلة تحقق أهداف إزاحة الهيمنة "الدولارية" الأمريكية على الاقتصاد العالمي وحركة التجارة الدولية وصناديقها النقدية، مما يخلق حالة عدم تجانس في الأولويات الاستراتيجية للسياسات الاقتصادية للبلدان أعضاء المجموعة.

ولكن بالمقابل قد يكون هناك قرار لدى دول البريكس الشرق أوسطية، ولاسيما السعودية وإيران والإمارات، إلى تنحية خلافاتهما

الإقليمية جانبا لإنجاح فكرة إعادة التوازن الاستراتيجي والاقتصادي إلى المنطقة عبر تحالفات اقتصادية جديدة، وإحياء خارطة مشاريع حيوية واستراتيجية بنيوية تؤسس لحالة تكامل تجاري إقليمي بين دول المنطقة.

وفي الأساس فإنّ دول البريكس الفاعلة والمُؤسسة لهذه المنظمة، كروسيا والصين والهند، ما زالت تفتقد إلى معايير واضحة المعالم في آلية ضم الدول لهذه المنظمة، وتوسيع دائرة المجموعة نحو بريكس+. فالأساس أن الدول التي ينبغي أن تدخل في دائرة المشروع الاقتصادي الجديد هي الدول الناهضة وذات الاقتصادات الواعدة، ولكن قبلت البريكس طلبات انضمام إيران وأثيوبيا، بينما رُفض طلب الجزائر، مع وجود أكثر من 15 دولة تقدمت بطلبات الانضمام إلى المجموعة.

لا يترتب على قرار الانضمام إلى مجموعة بريكس أي التزام على الصعيدين السياسي والاقتصادي، فلا توجد أدنى اتفاقيات اقتصادية ملزمة، ويبقى إطار عضوية منظمة التجارة الدولية جامعًا للسعودية والإمارات ودول البريكس، فجميعهم أعضاء في المنظمة وينتظم الجميع فيما تفرضه عضوية المنظمة من التزامات.

ويبدو تجمع هذه الدول بإمكاناتها الاقتصادية الضخمة تحت عنوان بريكس أنه ذو طبيعة اقتصادية، لاسيما بعد انضمام عمالقة النفط في الشرق الأوسط (السعودية والإمارات وإيران). إلا أن الهدف السياسي حاضر من خلال قبول نظم سياسية فقيرة أو مضطربة اقتصاديا، ولكنها تصنف على أنها مُعترضة أو مناوئة للسياسات الأمريكية في الشرق الأوسط وهيمنتها على تفاعلات النظام الاقتصادي الدولي وتوظيفه بما يخدم المصالح الأمريكية والغربية بشكل عام. لذلك هي تعمل على إعادة بناء نظام عالمي جديد متعدد القطبية يضمن الشراكة في صناعة القرار الدولي السياسي والاستراتيجي والاقتصادي.

إلى جانب ذلك، لم تقدم البريكس شكل النموذج الاقتصادي البديل الذي يكسر هيمنة الدولار والمؤسسات الاقتصادية المرتبطة بالمنظومة المالية الناظمة للتفاعلات التجارية للاقتصاد العالمي أو العملة التي يمكن تبنيها في التعاملات المالية للدول الأعضاء وما هو النظام الموازي "البريكسي" للتحويلات المالية لكسر سيطرة نظام سويفت الأمريكي على التحويلات والتحكم بها، الأمر الذي يوحي بأن لا توافق بين الدول الخمس المُؤسسة على الأنموذج الاقتصادي البديل لتحقيق أهداف المجموعة.

أما ذلك، تواجه دول البريكس إشكالية "الواقعية" في رسم الأهداف الرئيسية لتأسيس المجموعة، حيث أن هدف إسقاط الدولار الأمريكي عن صدارة التعاملات التجارية الدولية والمعاملات المالية غير منطقي في المستقبل المنظور على الأقل، لاسيما وأن 85 في المئة من عمليات التجارة العالمية تتم بعملة الدولار و100 في المئة من تداول النفط بالدولار أيضا. وبالتالي فإن هدف استبدال الدولار بعملات أخرى في إدارة الاقتصاد العالمي لا يتم إلا من خلال وقف تسعير النفط بالدولار وفك الارتباط بينه وبين الذهب.

ومن المفارقات التي يمكن رصدها في تعاملات مجموعة البريكس، أنها تمنح القروض لأعضاء المجموعة أو الدول الدائنة بالدولار الأمريكي، فمن بين نحو 33 مليار دولار من القروض التي وافق عليها بنك التنمية الجديد، كان ثلثا القروض بالدولار، كما أن 75 في المئة من فواتير الصين بالتعاملات التجارية مُسعرة بالدولار، وبالتالي ليس لبكين مصلحة اقتصادية في إزاحة الدولار من صدارة العملات العالمية الأمر الذي يُضر بنموها الاقتصادي التنافسي على الصعيد الدولي. فيمكن القول إن الصين تستخدم منصة بريكس لتسويق المشاريع والمبادرات التي تخدم مبادرة الحزام والطريق، التي يمكن أن تسمح للدول الناشئة بدفع عجلة التنمية لديها بعيداً عن القروض الغربية.

وكما تسعى الصين لاستثمار بريكس لأهداف اقتصادية واستراتيجية عبر الدول الأعضاء، يمكن القول إنّ روسيا تسعى إلى توظيف المشروع لأغراض جيواستراتيجية تتعلق بحربها في أوكرانيا وحربها غير المباشرة مع الناتو بقيادة الولايات المتحدة. فإصرار روسيا على انضمام دول لا تتوفر فيها شروط الانضمام إلى المجموعة بسبب العقوبات الاقتصادية كإيران بما يمثل عبئاً على المجموعة، إنما لأهداف مكافأة الدول التي وقفت معها في الحرب الروسية–الأوكرانية وتشكيل محور استراتيجي مناوئ للولايات المتحدة والغرب ولا يقف عند التنافسية الاقتصادية المتوخاة من تشكيل بريكس. فيمكن القول إن البريكس قد يكون محل تجاذب صيني–روسي لتوظيف التجمع لصالحهما في خدمة مشروع الحزام والطريق الصيني، أو دعم روسيا في حربها ضد الناتو على الأراضي الأوكرانية، مما يمثل تهديدا وجوديا للتجمع مهما بلغ توسعه في أعضائه.

إذن، ما يزال أمام بريكس طريق طويل حتى تتحول إلى منظمة عالمية يمكنها إعادة التوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية،

وإنهاء الهيمنة الغربية على المنظمات الدولية ذات الصلة بالاقتصاد الدولي كصندوق النقد والبنك الدوليين. فالوصف الأدق لـ "بريكس" هي "منظمة عابرة للقارات" أو "منتديات للتعاون الدولي" ولم تحقق حتى اللحظة مفهوم "الشخصية القانونية" بما يُمكنها من التمتع بإرادة مستقلة عن إرادة الدول الأعضاء المؤسسين، بما فيها اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات والقيام بالتصرفات القانونية، وهذا بطبيعة الحال غير متاح لـ "بريكس" قبالة دولها الأعضاء.

في المقابل، أصبح الآن للدول العربية دور رئيس في مجموعة بريكس، بما سينعكس إيجابا عليها وعلى الأعضاء الآخرين، خاصة في جانب الفرص الاستثمارية النوعية وبرامج التنمية الشاملة إلى جانب أمن الامدادات النفطية. كما أنه من المؤكد استفادة المنطقة العربية بأكملها من وجود الدول العربية في المجموعة، بما ينعكس إيجابا على التنمية الاقتصادية بالمنطقة، خاصة أن مصر والسعودية والإمارات لها تأثير قوى جدا في الشرق الأوسط، بما يزيد من نفوذ هذه المجموعة.

ويتوقف نجاح مشروع بريكس على قدرة الدول الأعضاء لتجمع بريكس على تجاوز خلافاتهم الحيوية وإيجاد حالة توازن اقتصادي بيني لتأسيس رؤية تشاركية استراتيجية لتغيير بنية النظام الدولي الراهن، والانتقال إلى النظام الدولي المتعدد الأقطاب الذي ينهي عهد الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية.

الإمكانيات التي تمتلكها الدول الخمس لو وظفت في إطار مشروع واحد مع تأطير استخدامها وتوظيفها في إطار مؤسسات تقوم هذه الدول بتشكيلها، ستسهم بدورها في التأسيس لنظام دولي اقتصادي – مالي، سيكون له الأثر الكبير في إحداث اختلال واضح في توازن القوى الراهن، والدفع باتجاه إعادة توزيع جديد للقوى فيه، تأسس النظام دولي جديد، فالمجتمع الدولي أكبر من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن والتي تتحكم عمليا بمسار التفاعلات الدولية والاقتصادية للنظام العالمي.

ثمة حوافز عدة لانضمام السعودية والإمارات العربية إلى مجموعة بريكس الموسعة. أولها الحاجة الملموسة إلى إعادة إرساء التوازن والتحوط في اصطفافاتهما الاقتصادية والجيوسياسية في بيئة عالمية تشهد تحولات سريعة. ففي أعقاب أفول نظام بريتون وودز في سبعينيات القرن العشرين، دُفعت السعودية وغيرها من البلدان المصدّرة للنفط في الشرق الأوسط إلى تعزيز السيطرة المستمرة للدولار الأميركي بوصفه عملة الاحتياطي العالمية والعملة المفضّلة للتجارة الدولية. واقتضى ذلك ربط عملات هذه البلدان بالدولار، وإعادة توجيه الفوائض التي حققتها بالدولار من مبيعاتها النفطية إلى الاقتصاد الأميركي، وإقراض هذه الفوائض إلى دول أخرى، ما أدى إلى إنشاء نظام البترودولار.

ومع بزوغ الألفية الجديدة، أصبحت الولايات المتحدة مصدّراً صافيًا للنفط والغاز، وبرزت آسيا، وعلى رأسها الصين، الجهة الشارية الرئيسة لنفط الشرق الأوسط. وهكذا من شأن عضوية السعودية والإمارات العربية المتحدة في مجموعة بريكس الموسّعة أن تعيد ضبط ديناميات العلاقة مع الصين أي بين البائع والشاري ضمن إطار واحد متعدد الأطراف، وتقود فهمًا أفضل للمصالح المتبادلة، ولا سيما في ما يتعلق بتحديد الأسعار وسلاسل التوريد.

وإلى جانب العضوية في مصرف التنمية الجديد، الذي أسّسه أعضاء مجموعة بريكس في عام 2014، وانضمت إليه الإمارات، فإن الانضمام إلى مجموعة بريكس الموسعة سيساعد أيضًا هذين البلدَين الغنيين برؤوس الأموال على الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتعلقة بمبادرة الحزام والطريق الصينية.

قد تعمد السعودية والإمارات أيضًا إلى توسيع الشراكات الاقتصادية مع الهند التي انتقدت مبادرة الحزام والطريق الصينية واستخدام اليوان الصيني في التجارة الدولية. وسوف يساهم الانضمام إلى مجموعة بريكس الموسعة في تسهيل وتنسيق الاستثمارات الإماراتية والسعودية في الهند التي تسعى وراء رأس المال لتطوير بنيتها التحتية وقطاع التصنيع لديها، وكذلك في الخطط العابرة للحدود المدعومة من الهند، مثل الممر الاقتصادي الذي اقتُرح في الآونة الأخيرة بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا.

وعلى نطاق أوسع، من شأن ضم السعودية والإمارات إلى مجموعة بريكس الموسعة، التي ضغطت الهند من أجل إنشائها، أن يعيد إرساء التوازن عبر الحد من هيمنة الصين داخل التكتل، وأن يساعد على تهدئة العلاقات بين نيودلهي وبيكين.

ويمكن أن يؤدي توسيع مجموعة بريكس إلى تعزيز نفوذ التحالفات الأخرى غير الغربية في المحافل الاقتصادية العالمية، بما يعيد تشكيلها في نهاية المطاف كي تتأقلم على نحو أفضل مع العالم الناشئ المتعدد الأقطاب. وسيستفيد مجلس التعاون الخليجي مثلًا من انضمام عضوَيه الأبرز إلى مجموعة بريكس الموسّعة، نظراً إلى دورها المتنامي في مجموعة العشرين بما يرسي توازنًا في مقابل مجموعة السبع. ومن شأن ضم دول على غرار إندونيسيا أو ماليزيا

إلى مجموعة بريكس الموسعة أن يعزز هذا المسعى التعاوني، بما يؤدي إلى الربط بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) ومجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأفريقي في إطار واحد متعدد الأطراف خاضع لسيطرة جهات غير غربية.

أبعد من هذه الحوافز المشتركة، لكل من السعودية والإمارات منطقه الخاص للعضوية في مجموعة بريكس الموسعة. ليس للإمارات اقتصاد ضخم بقيمة تريليونات الدولارات، ولكنها تضطلع بدور كبير على نحو غير متكافئ في قطاعات الطاقة والتجارة والتمويل الدولية، وانضمامها إلى مجموعة بريكس الموسعة شاهدٌ على مكانتها بوصفها مركزا عالميا.

أما السعودية فمن شأن انضمامها إلى مجموعة بريكس الموسعة أن يشكل انتقالاً محوريًا من دولة تصطف بصورة أساسية إلى جانب الولايات المتحدة إلى قوة إقليمية مستقلة ذات تأثير دولي، بما يعكس المسار الذي عرفته تركيا المجاورة في الأعوام العشرين الماضية.

قد يساعد التحالف، من خلال توسعه إلى ما هو أبعد من حدوده "المصغرة"، الدول الأعضاء على الالتفاف على بعض الحواجز التي تحد من نفوذها في النظام المتعدد الأطراف الخاضع بصورة أساسية لقيادة الغرب. والهدف في الأجل الطويل هو إعادة كتابة قواعد هذا النظام واستحداث آليات مبتكرة للتعاون العالمي، من خلال الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية الجديدة والاتصال المادي المعزز. فالعضوية في مجموعة بريكس الموسعة تتيح لبلدان مثل السعودية والإمارات العربية المتحدة فرصة للاضطلاع بدور نشط في تشكيل هذا المشهد الناشئ.

لعل أحد دوافع التسرّع في حديث بعض المتحمّسين عن قرب أجل الدولار الأميركي هو زيادة عدد الاتفاقات البينية دولياً لإجراء المبادلات التجارية بالعملات المحلية أو باليوان الصيني. حيث اندفعت الأرجنتين مؤخراً، على سبيل المثال، إلى دفع ثمن مستورداتها من الصين باليوان، نتيجة الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد والتي فاقمها جفافٌ قضى على قسم أساسي من صادراتها الزراعية، مجفّفاً عائدات صادرات الأرجنتين الزراعية من الدولار الأميركي، ومن احتياطاتها منه.

ترافق ذلك مع رفع الاحتياطي الفيدرالي معدلات الفائدة الأميركية مراتٍ متتالية، الأمر الذي يزيد قوة الدولار الأميركي إزاء العملات الأخرى (مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة)، ويفاقم عجز الموازين التجارية للدول التي تضعف عملاتها، لأنه يرفع تكاليف الاستيراد محلياً بمقدار ما يجري بالدولار، ويسرّع تالياً معدل التضخم، وهو ما يعادل "استيراد التضخم" مع ارتفاع قيمة الدولار إزاء العملة المحلية.

وما يجري على الأرجنتين هنا ينسحب على غيرها من الدول التي تجد نفسها في مواجهة دولار صاعد مقابل عملة محلية هابطة، ليخلق لديها حافزاً للبحث عن بديل للدولار وسيطاً نقدياً دولياً.

ج- اتفاقات تعزّز أهمية اليوان في المؤشرات المالية الدولية

إنّ مثال الأرجنتين التي جنحت نحو شراء مستورداتها من الصين باليوان بدلاً من الدولار، والذي أفردت له صحيفة "واشنطن بوست" تقريراً في 2023/5/16، يظل اتفاقاً بينياً أرجنتينياً-صينياً عزّزته الصين بالسماح للشركات الأرجنتينية باقتراض اليوان منها. وهذا يقيّده حدّان:

أ – عدم رغبة الصين بمراكمة بيزو أرجنتيني منهار، بما يوازي رغبة الأرجنتين في يوان صيني مستقر.

ب – عدم رغبة بعض المصدّرين الأرجنتينيين في بيع منتجاتهم باليوان، بمقدار ما قد يرفض بعض أهم الموردّين، مثل الولايات المتحدة وألمانيا، تلقّي اليوان مقابل ما يصدّرونه للأرجنتين.

ويدخل تحت بند الاتفاقات البينية أيضاً اتفاق البرازيل مع الصين على المتاجرة بالعملات المحلية نهاية آذار/مارس 2023. مع العلم أن التجارة بين البلدين بلغت أكثر من 171 مليار دولار عام 2022، وتعتبر البرازيل أكبر اقتصاد في أميركا اللاتينية، لكنّ الشركات والمستثمرين البرازيليين ما برحوا متردّدين في تداول اليوان على نطاقٍ واسع. والسبب هو أن حصة اليوان دولياً، وبالتالي مقبوليته، تظل متواضعة بحسب مؤشرات دولية عديدة، فهو يمثّل 2.19 في المئة فحسب من تمويل التجارة دولياً، و3.5 في المئة في بورصة "فوركس" للعملات الأجنبية، و2.76 في المئة من احتياطات العملة الصعبة في البنوك المركزية. لكنها مع ذلك تعتبر معدلات تتصاعد بسرعةٍ مذهلة، فمن المتوقّع أن تتصاعد تلك النسب. لكنْ حتى يحدث ذلك، ما برح اليوان لاحقاً للدولار واليورو بالضرورة، وقد بدأ للتو في منافسة الين الياباني والجنيه الإسترليني، ثالث ورابع أهم عملتين دولياً على التوالي، في بعض المؤشرات.

ويمكن القول إذاً إن اليوان حالياً بصدد القفز من خامس إلى رابع أهم عملة دولياً. أما في المعاملات التجارية مع الصين نفسها، فقد تخطى اليوانُ الدولارَ في شهر آذار/مارس 2023 ليحتل48.4 في المئة من المبادلات البينية، مقارنةً بالدولار الذي تراجع إلى 46.7 في المئة، الأمر الذي يفسّر بعضاً من تحسّن موقف اليوان في المؤشرات الدولية، إذ ان الصين أكبر مصدِّر وثاني أكبر مستورد وثاني أكبر موئل للاستثمار الأجنبي المباشر دولياً. لكنّ ذلك لا يعكس بالضرورة تزايد مقبولية اليوان دولياً بالنسبة ذاتها، أي أن زيادة التعامل مع الصين باليوان هو على الأرجح، العامل الرئيس في ارتفاع حصته مؤخّراً في مؤشرات العملات دولياً.

في الموازاة فإنّ قيمة الريال البرازيلي تصاعدت مقابل الدولار خلال الفترة الفائتة، ولكنه اليوم أضعف 250 في المئة مقارنةً بما كان عليه قبل 10 سنوات، إذ كان أقلّ من ريالين مقابل الدولار الأميركي عام 2013، وأصبح نحو 5 ريالات الآن، ووصل في قاع أزمة كوفيد19- إلى 6 ريالات، ومثل هذا التذبذب في أسعار الصرف يُحدِث اضطراباً شديداً في المؤشرات الاقتصادية الأساسية للبلاد.

وكانت الصين قد أسست "بورصة الطاقة الدولية" في شنغهاي منذ عام 2018 لمداولة عقود شحنات النفط من روسيا وفنزويلا وإيران باليوان حصرياً. وكانت الصين قد بدأت تشتري النفط من إيران باليوان منذ عام 2012. يذكر أيضاً أن شركة صينية اشترت 65 ألف طن من الغاز الطبيعي المسال من شركة فرنسية متعدية الحدود، في آذار/مارس 2023، باليوان. وتعد تلك أيضاً تجارة بينية، مع أنها مهمة كخرقٍ نوعي، ما برح يتسع، لهيمنة الدولار الأميركي على تسعير أسواق الطاقة دولياً، وهي أحد أهم مصادر قوته.

يضاف أن اليوان صار أكثر عملة تداولاً في سوق العملات الأجنبية الروسية، بنسبة 39 في المئة، يليه الدولار الأميركي بنسبة 34 في المئة، بحسب المصرف المركزي الروسي في 2023/4/10، كما أن اليوان بات عملة التبادل الرئيسة في تجارة روسيا والصين المتصاعدة منذ الأزمة الأوكرانية. وبات اليوان يحتل المقام الثاني، بعد الدولار الأميركي، في احتياطات العملة الصعبة في المصرف المركزي البرازيلي، متخطياً اليورو، منذ نهاية عام 2022.

وعلى الرغم من أنّ الصين كانت طرفاً مباشراً في كل تلك الحالات السابقة، وهذا مهمّ جداً. لكنّ الأهم منه، كمؤشر على الابتعاد عن الدولار الأميركي، هو مدى قبول أطراف ثالثة، غير الصين، أن تبيع سلعها وخدماتها وأصولها لأجانبَ باليوان، لأن ذلك ما يجعله وسيطاً نقدياً دولياً منافساً للدولار وغيره. ومن ذلك مثلاً، لا حصراً، اتفاق بنغلادش مع روسيا على تسديد القسط المستحق عليها لشركات روسية، تقوم حالياً بتشييد مصنع طاقة نووية في البلاد، باليوان. يبلغ ذلك القسط 318 مليون دولار، من أصل 12 مليار دولار هي قيمة القرض البنغلادشي المستحق، والمسحوب من روسيا بالدولار الأميركي أصلاً.

كان دافع بنغلادش لعقد اتفاق مع روسيا لدفع قسط ذلك القرض باليوان هو:

أ – انهيار قيمة الـ"تاكا"، عملة بنغلادش، بأكثر من 26 في المئة مقابل الدولار الأميركي، ما يزيد من قيمة القسط محلياً بالنسبة ذاتها تلقائياً.

ب – العقوبات المفروضة على روسيا التي تمنع التعامل معها بالدولار الأميركي.

وعلى رغم تواضع مبلغ الـ 318 مليون دولار، بمعايير الاقتصاد الدولي، فإن الإدارة الأميركية التقطت فوراً خطورة الخطوة البنغلادشية كسابقةٍ تهدّد عرش الدولار الأميركي فعلياً، فأرسلت تحذيراً عبر القنوات الرسمية إلى بنغلادش، ووضعت الشركات الروسية الثلاث المعنية بتشييد المصنع النووي البنغلادشي على قائمة العقوبات، ما وضع بنغلادش في الزاوية.

وتشير المواقع البنغلادشية إلى أن التوجّه الآن هو وضع القسط في حساب ضمان escrow account لن يكون متاحاً للشركات الروسية المعنية حتى يرفع الحظر عنها، ما يهدّد استكمال تشييد المصنع البنغلادشي عملياً، وبانتظار التطورات على هذا الصعيد. التطوّر الآخر المهم هنا هو بالون الاختبار الذي أطلقته مواقع باكستانية قبل فترة، أنها بصدد التعاقد مع روسيا على شراء 750 ألف برميل من النفط الخام باليوان.

د– مشكلة الهند مع اليوان

تستخدم الهند الدرهم الإماراتي والروبل الروسي لشراء النفط الروسي، ومن غير المرجّح أن تستخدم المصافي الهندية، التي تكرّر النفط الروسي الخام وتعيد تصديره، الروبية الهندية لمحاسبة روسيا،

خصوصاً بعد تصريح وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في 2023/5/5 أن روسيا راكمت مليارات الروبيات التي لا تستطيع استخدامها.

العبرة أن النفط الروسي لم يعد يباع للهند بالدولار الأميركي أيضاً، وهو خرقٌ آخر لهيمنة الدولار في أسواق الطاقة دولياً ما يعزز الخرق الذي أحدثته بورصة شنغهاي. لكنّ ملاحظة لافروف عن امتلاك روسيا مليارات الروبيات الهندية التي لا تستطيع استخدامها، والتي اشترت الهند فيها سلعاً روسية، كما هو واضح، يعزز النقطة التي سبق إيرادها أعلاه بأن أي عملة لا تتحوّل إلى عملة دولية تلقائياً لمجرد اتخاذ قرار بهذا الشأن، بل لا بد من أن تكون مطلوبة دولياً. وإذا كانت المقبولية دولياً لما تتحقق لليوان بعد، فإن الروبية الهندية أبعد عنه من اليوان. وتحاول الهند، على العكس تماماً، أن تبتعد عن اليوان في سياق صراعها الجيوسياسي مع الصين في الوعاء الآسيوي الذي تحوّل إلى توترات حدودية وحشودٍ عسكرية، وهو الوتر الذي تلعب عليه الولايات المتحدة لشقّ صفوف البريكس، ولتقويض صعود اليوان.

وكان المصرف المركزي الهندي حذر البنوك الخاصة والتجار الهنود من سداد ثمن المستوردات من روسيا باليوان الصيني. وكانت أكبر شركة إسمنت هندية استوردت شحنة من الفحم الروسي العام الفائت سدّدت ثمنها باليوان، ما أثار حفيظة المسؤولين الهنود. كما أن الهند دخلت على خط "نزع الدولرة" بالترويج لاستخدام الروبية. وفي شهر آذار/مارس 2023، أعلن مصرف الاحتياطي الهندي (المصرف المركزي) عن السماح للمصارف في 18 بلداً بفتح حسابات في المصارف الهندية بالروبية لتسديد التزاماتهم منها، وهي بمعظمها دولٌ توجد فيها جاليات هندية كبيرة، ما عدا روسيا والكيان الصهيوني، وتلا ذلك اتفاق مع بنغلادش على التبادل بعملتيهما المحليتين.

تتأخّر الهند عن الصين إذاً في دفع عملتها إلى المقدمة دولياً، لكنها معنية مباشرة في عدم تحوّل اليوان إلى بديلٍ للدولار الأميركي في الوقت الذي تحاول فيه جاهدةً التخلص من عبء الأخير. ولهذا فإن صيغة إيجاد عملة خاصة بالبريكس، تستند إلى سلة من عملات دوله، تظل أكثر قابلية للتنفيذ من صيغة تحوّل اليوان إلى عملة بديلة، إذا كان الهدف هو الحفاظ على التماسك السياسي للبريكس.

ثالثا: ضرورة إيجاد بديلٍ للدولار الأميركي

يبقى الواقع أن الدولار القوي يُضعِف التجارة والاستثمار الدوليين، حتى من دون عقوبات، لأنه يرفع من تكلفة السلع والخدمات والأصول المسعّرة دولياً بالدولار، وما برح أغلبها مسعّراً بالدولار فعلياً. لكنْ مع هيمنة الدولار و"منظومته البيئية" على الساحة الدولية، فإن ذلك يتيح للولايات المتحدة أن تستورد وتشتري بورقة المئة دولار، التي تكلّف طباعتها 17 سنتاً، سلعاً وخدماتٍ وأصولاً من العالم بقيمة مئة دولار تزداد قوتها الشرائية بمقدارٍ ما يقوى الدولار مقابل العملات الأخرى.

كما أن هيمنة الدولار تحوّله إلى سلاح جيوسياسي لمعاقبة الدول ومحاصرتها، إذ يشير تقرير نشر على موقع الخارجية الصينية في 2023/2/20، تحت عنوان "الهيمنة الأميركية ومخاطرها"، إلى أن 40 دولة حول العالم تقبع حالياً تحت رقبة عقوبات أميركية متفاوتة الحدّة.

أحد الأسباب التي تمكّن الدولار الأميركي من ممارسة مثل ذلك الدور الاستبدادي هو ما يسمى "أثر الشبكة" Network Effect ما دام الدولار هو العملة الأهم دوليا، ويتم التعامل به بناء على ما يلي:

أ – وسيطٍ نقدي للتبادل تجارياً واستثمارياً.

ب – وحدةِ حسابٍ لقيمة السلع والخدمات والأصول، ومنه تسعير الخامات commodities في البورصات دولياً بالدولار.

ج – مخزنٍ للمدخرات والقيم المالية، ومنه احتياطيات البنوك المركزية.

د – أساسٍ للقروض وقبول الدفع المؤجّل، ومنه أن نحو ثلثي القروض الدولية مسحوبة بالدولار، منها 88 في المئة ليس الدائن ولا المدين فيها أميركيين، حتى منتصف عام 2022، بحسب بنك التسويات الدولية.

استنادا إلى ذلك، ما دامت الحال هكذا، فإن وجود كتلة أو شبكة بشرية ضخمة ترتبط بالدولار، هو الذي يجعل الدولار قيّماً، وتأثير الشبكة هنا يشبه تأثير فيسبوك مثلاً. وبالتالي لا بدّ من انتقال كتلة حرجة اقتصادياً وبشرياً إلى بدائل الدولار إذاً حتى تصبح تلك البدائل ذات قيمة، ولكن حتى يتحقّق ذلك لا بدّ من التغلّب على

بعض الصعاب والتحديات لجعل تلك البدائل أكثر جاذبية.

أ- المشكلات المرتبطة بإيجاد عملة خاصة بالبريكس

يصطدم إيجاد عملة جديدة للبريكس، أو أي عملة بديلة للدولار الأميركي، بعشرات الأسئلة والتحديات التي لا تسهل الإجابة عليها مثل:

أ – تطوير الأسواق المالية في دول البريكس كي تصبح قادرة على استيعاب المدخرات عالمياً.
ب – توجيه الأسواق المالية لخدمة الاستثمار الحقيقي الذي يخلق الوظائف ويرفع مستوى الإنتاج والمعيشة.
ج – تحسين شفافية الشركات المساهمة من الناحية الإدارية كي تصبح عنصراً جاذباً للمستثمرين.
د – الارتقاء بحكم القانون والتشريعات والإجراءات الخاصة بالمستثمرين والتجار الأجانب.
هـ – إيجاد حل لمشكلة ترك العملة التي تصبح دولية خاضعةً لشروط العرض والطلب، في حين قد يؤدي ذلك إلى تقلبات كبيرة في الاقتصاد الكلي، ومن ذلك إمكانية نشوء عجز في الحساب الجاري للدولة التي تصبح عملتها دولية بمقدار إقبال الأجانب عليها، وهو الأمر الذي قد يجعل الصين لا ترغب بأن يصبح اليوان بديلاً تاماً للدولار لأن ذلك قد يطيح بفائضها التجاري إذا قوي اليوان إلى درجة تصبح المنتجات الصينية معها أغلى ثمناً خارج الصين.
أضِف أن إيجاد عملة مشتركة يتطلّب تخلياً عن بعض صلاحيات المصارف المركزية في الدول المصدِّرة لها، وهو ما يعيد طرح مسألة استقلالية المصرف المركزي على بساط البحث. في الاتحاد الأوروبي مثلاً، اقتضى إنشاء عملة اليورو شطب عشرات العملات الأوروبية الأخرى العريقة، وتسليم صلاحيات المصارف المركزية لهيئة نقدية عليا خاصة بالاتحاد الأوروبي.
أما إذا قيل إن العملة الجديدة ستستند إلى الذهب ومعادن ثمينة أخرى، كما طرح مسؤولٌ روسيٌّ كبير، فإن ذلك يعيدنا إلى مشاكل ربط العملات بالذهب، ومنها أن المعروض منها يصبح خاضعاً للكميات المكتشفة منها في الأرض وكواكب أخرى. كما أن الذهب لا يدر عائداً بل يشكّل ملجأً من انهيار العملة، وتصبح تكلفة الفرصة البديلة للتمسك فيه عالية جداً في حالة الازدهار الاقتصادي.

أما المعادن الأخرى، ولا سيما النادرة ذات الاستخدام الصناعي، مثل البلاديوم وأخوته، فإن قيمتها تهبط عندما يقل الطلب عليها في فترات الركود الاقتصادي، وتزيد قيمتها في فترات الازدهار، ما يجعلها أقل قيمة بالضبط عندما نحتاجها بدرجة أكبر، وأعلى قيمة عندما نرغب باستخدامها صناعياً.
ما برح الطريق طويلاً أمامنا إذاً، لكن العالم أمسك بطرف الخيط على الأقل.

ب- Bitcoin و "بريكس" يطيحان بالدولار

هناك قوتان قويتان، مجموعة البريكس و Bitcoin ، تظهران كبديلين محتملين لقواعد اللعبة ويمكنهما إعادة تشكيل النظام النقدي الدولي. ويمثل تحالف البريكس، الذي يضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، تحالفاً هائلاً من الاقتصادات الناشئة الكبرى التي وحدت قواها لتحدي النظام الاقتصادي القائم. من ناحية أخرى، حظيت Bitcoin ، العملة المشفرة الرائدة، بقبول واهتمام واسع النطاق باعتبارها عملة رقمية لا مركزية تعمل خارج الأنظمة المصرفية التقليدية. ويحظى التآزر بين دول Bitcoin وبيتكوين بالاهتمام باعتباره ثنائيًا محتملاً يمكن أن يعطل هيمنة الدولار الأمريكي على الساحة المالية العالمية.
وفي خضم تحول عالمي أكبر بعيدًا عن العملة البارزة، من المتوقع أن تؤدي كل من مجموعة البريكس وبيتكوين إلى الإطاحة بالدولار الأمريكي بشكل كبير في عام 2024 استنادا إلى "مورجان ستانلي"، وهي شركة خدمات مالية ذات سمعة طيبة، تتوقّع بأن تساهم العملة الرقمية والتحالف في انخفاض في قيمة الدولار هذا العام.
المدير التنفيذي ورئيس أسواق الأصول الرقمية في مورجان ستانلي، أندرو بيل، ناقش المخاطر المحتملة التي قد يواجهها الدولار هذا العام. وخلص إلى أنّ أسواق الأصول الرقمية والمنظمات الحكومية الدولية تشكل الخطر الأكبر على الدولار. ونتيجة لذلك، تشكل Bitcoin ومجموعة البريكس مجتمعة التهديد العالمي البارز للدولار. وعلى مدار العام الماضي، شكل ظهور مجموعة البريكس ظاهرة جيوسياسية بارزة. ومما لا شك فيه أن الكتلة تشهدت نموا منذ إنشائها. وبشكل أكثر دقة، تضاعف حجمها ثلاث مرات من أجل عرض بعض التحالفات الاقتصادية البارزة بشكل غير عادي. في الموازاة، تبلغ القيمة السوقية العالمية للعملات المشفرة منذ بداية

عام 2024 نحو 1.69 تريليون دولار، أي بزيادة 55.36 في المئة بالمقارنة مع العام السابق. وفي الوقت نفسه، تبلغ القيمة السوقية للعملات المستقرة 136 مليار دولار، وهو ما يمثل 8.07 في المئة من إجمالي القيمة السوقية للعملات المشفرة. وفي الوقت نفسه، شهدت صناعة الأصول الرقمية نمواً هائلاً. على وجه الخصوص، شهدت Bitcoin الترخيص الأولي لأحد عشر صندوقًا متداولًا لـ Spot Bitcoin . ولقد عكس الحكم التاريخي الذي أصدرته هيئة الأوراق المالية والبورصة الأمريكية (SEC) اتجاهاً دام عقداً من الزمن. أدى هذا لاحقًا إلى تمييز الأصل عن أقرانه وتوجيهه نحو مسار سائد متجدد.

ج- تقويض العقوبات الغربية

إنّ الانتشار المستمر لمجموعة البريكس يمكن أن يعيق القدرة على فرض عقوبات على دول أخرى. وقد عزز إدراج المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وإثيوبيا ومصر وإيران في مجموعة البريكس trac المنظمة كبديل للنظام المالي الذي تقوده الولايات المتحدة وأوروبا.

وبالنظر إلى المعدل حسب تعادل القوة الشرائية، فقد جمعت مجموعة البريكس، التي تأسست في عام 2009، أكثر من مجموعة السبع لتصبح واحدة من الكتل الأكثر نفوذا على مستوى العالم. وبالتالي إذا استمرت الاتجاهات الحالية، فسوف يصبح من الصعب أكثر فأكثر على الولايات المتحدة منع العنف والقمع الدوليين من خلال العقوبات.

د- تفوق عملات 4 دول عربية.. ضربة قوية لـ الدولار الأمريكي

مع استمرار مجموعة بريكس في مهمتها في التخلص من الدولار الأمريكي، فإن التطورات الأخيرة للوضع الحالي للدولار تشير إلى أن المهمة ناجحة. ووفقًا لمجلة "فوربس" الأمريكية، يحتل الدولار الأمريكي المرتبة الأخيرة بين أقوى 10 عملات في العالم.

ويعتبر الدينار الكويتي حاليا أقوى عملة في العالم بحسب القائمة، ويعزى احتياطي النفط والسياسات المالية في البلاد إلى قوة العملة. وبحسب "فوربس"، فإن العملات العالمية الأخرى التي تتفوق على الدولار الأمريكي، هي الريال العماني والدينار الأردني واليورو والجنيه الإسترليني. ومن الجدير بالذكر أن أياً من العملات المحلية لمجموعة بريكس لا تظهر في المراكز العشرة الأولى. في حين أن هذه ليست أفضل الأخبار بالنسبة لمجموعة البريكس، إلا أن انخفاض قوة الدولار الأمريكي يعوض عنها.

ولكن على الرغم من احتلاله المركز العاشر، لا يزال الدولار الأمريكي هو العملة العالمية الفعلية للتجارة والتبادل التجاري، ويتم استخدامه من قبل عشرات الدول في جميع أنحاء العالم. إذ تمتلك البنوك الاحتياطية في جميع أنحاء العالم الدولار الأمريكي في سندات الخزانة ولا يمكنها إجراء المعاملات أو بدء الأعمال التجارية بدون الدولار الأمريكي.

ولذلك، يظل الدولار الأمريكي العملة المتفوقة عالميًا على الرغم من تصنيفه. ومع ذلك، فإن الاضطرابات بالنسبة للدولار الأمريكي آخذة في التزايد. وفي المقابل لا تزال عملة بريكس قيد التطوير، وسيكون من المثير للاهتمام أن نرى كيف سيكون أداء هذه العملة الجديدة على قائمة مثل قائمة فوربس.

على هذا الأساس، من المحتمل ألا تتجاوز الدولار الأمريكي على الفور، لكن يتوقع الكثيرون أن تهدد مجموعة بريكس وعملتها الدولار الأمريكي. إذ ثمة عقبات إجرائية تحول دون تمكن دول (بريكس) في تهديد هيمنة الدولار على الاقتصاد العالمي، ومنها عدم وجود بنك مركزي موحد لإدارة العملة الجديدة، فضلا عن وجود منافسة بين دول (بريكس) نفسها في هذا الشأن، ومنها المنافسة بين الصين والهند على سبيل المثال.

وتقدر جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك «سويفت»، أن الدولار مستخدم في 42 في المئة من معاملات العملات، فيما تبلغ حصة اليورو 32 في المئة من تلك المعاملات، بينما يساهم اليوان الصيني بنحو 2 فقط. كما يقدر صندوق النقد الدولي أن 59 في المئة من احتياطات البنوك المركزية العالمية بالدولار، ويشكل اليورو 20 في المئة منها، واليوان 5 في المئة فقط.

ومع ذلك يمكن القول إنّ تنامي تأثير دول "بريكس" على الساحة الدولية يضاعف من الاهتمام العالمي بالعملة المقترحة لتكون أداة للتبادل التجاري بينها، حيث يمتلك تكتل "بريكس" يمتلك نحو 30 في المئة من حجم الاقتصاد العالمي، و26 من مساحة العالم و43 من تعداد السكان العالم. كما تنتج دول التجمع أكثر من ثلث إنتاج الحبوب في العالم، وهي كلها عناصر تدفع باتجاه زيادة قدرة "بريكس" على التأثير عالميا. وذلك على الرغم من أنّ بعض

الدراسات في العالم قد لا تتوقع تأثيرا سريعا لعملة "بريكس" في حالة إقرارها على هيمنة الدولار عالميا، إلا أنه ينبغي الأخذ في الاعتبار التوسع السريع لدول "بريكس"، والاتجاه نحو زيادة الدول الأعضاء في التجمع، إذ يبلغ الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء حاليا في التجمع حوالي 27 تريليون دولار، وفي حالة انضمام الدول الراغبة في العضوية سيرتفع إلى نحو 32 تريليون دولار وهو رقم مهم في معادلة التجارة العالمية. وكشفت إحصاءات صينية حديثة عن تفوق مجموعة "بريكس" لأول مرة على دول مجموعة السبع الأكثر تقدما في العالم، وذلك بعد أن وصلت مساهمة "بريكس" إلى31.5 في المئة من الاقتصاد العالمي، مقابل 30.7 للقوى السبع الصناعية الكبرى.

خاتمة

إذن، يبدو أن فكرة سيطرة الدولار على حركة التجارة العالمية وكذلك لكونه مكون أساسي في سلة عملات دول العالم تصطدم بمساعي دول تجمع البريكس للحد من هيمنة الدولار على حركة التجارة فيما بين دول التجمع. ولكي نتعرف أكثر على تغلغل الدولار وسيطرته على مجريات الأمور الاقتصادية عالميًا فإنه يجب النظر إلى أن الدولار يمثل ما بين 75 إلى 80 في المئة من التعاملات المالية العالمية كما يمثل الدولار نحو 60 في المئة من عملات الاحتياطات الدولية.

أضف إلى ذلك فإنّ الدولار هو العملة العالمية الوحيدة التي تستوعب معاملات مالية ضخمة في قطاع الطاقة وتداولا النفط بما يصل إلى 100 مليون برميل من النفط بخلاف السلع الأخرى، ومن هنا تسعى دول تجمع البريكس منذ أكثر من 10 سنوات للحد من هذه الهيمنة للعملة الأمريكية على تعاملاتها، فإلي أي نتيجة وصلت وهل تنجح مساعي الحد ولو بشكل جزئي من هيمنة الدولار؟

وتكتسب دول البريكس صفة القوة المالية، فبالنظر إلى مساهمة مجموعة بريكس في الاقتصاد العالمي والتي وصلت 31.5 في المئة، ويكشف أداء تجمع دول بريكس أن حصيلة الصادرات السلعية للمجموعة في نهاية عام 2021 بلغت 4.6 تريليونات دولار، وهو ما يمثل 20.7 في المئة من إجمالي الصادرات السلعية للعالم، في حين بلغت الواردات السلعية في نفس العام للمجموعة 3.9 تريليونات دولار، وبما يمثل 17 في المئة من إجمالي الواردات السلعية للعالم، والأرقام هنا تكشف تنامي مستمر لصادرات دول مجموعة البريكس بقيادة الصين بوصفها الوزن الأكبر في صادرات دول المجموعة، الأمر الذي يفتح الباب أمام تأثير أكبر وأقوى لدول المجموعة على حركة التجارة العالمية خلال السنوات المقبلة، إلا أن التواصل لتوافق حول عملة موحدة أو منصة للتبادل التجاري عبر العملات المحلية سيكون له تأثير كبير على حركة التجارة العالمية بحسب التقديرات.

وعلى الرغم من صعوبة الوصول إلى اتفاق على التجارة بالعملات المحلية بين دول البريكس أو الوصول إلى عملة موحدة بعيدا عن الدولار، إلا أن الدفع في الاتجاه للاعتماد على العملات المحلية يحد من الضغط على اقتصاد الدول الأفريقية خاصة وأن الميزان التجاري لأغلب الدول الأفريقية يتعرض لضغط كبير من ارتفاع الدولار، وهو ما سيكون فرصة جيدة لدول القارة الأفريقية.

وقد يتطلب نجاح دول البريكس بخصوص مشروعها الضخم حل بعض المشكلات مثل الديون التي أغلبها بالدولار وأيضا التفاوت الكبير في الميزان التجاري بين دول المجموعة، وإيجاد سبل لتبادل المنتجات والخامات والنفط والخدمات بعيداً عن الدولار كعملة وسيطة.

غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية
Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry e.V.

www.ghorfa.de

الأعمال التجارية تبدأ بالتواصل الشخصي ...
الخطوة الأولى للتواصل مع الشركات الألمانية تبدأ عبر
غرفة التجارية والصناعة العربية الألمانية

انضم إلينا كعضو واستفيد من خدماتنا الحصرية. يسُرنا في الغرفة دعم أنشطتكم مع الشركات الألمانية

www.business.ghorfa.de www.health.ghorfa.de www.energy.ghorfa.de

Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry
Garnisonkirchplatz 1 | D-10178 Berlin | Tel.: +49-30-27 89 07-11 | Fax: +49-30-27 89 07-49
E-Mail: ghorfa@ghorfa.de

غرفة البحرين ووفد الاتحاد الأوروبي يناقشان "إنشاء غرفة أوروبية في البحرين"

استقبل رئيس غرفة البحرين سمير عبد الله ناس، في مقر غرفة البحرين "بيت التجّار" الوزير المستشار ورئيس قسم الشؤون التجارية والاقتصادية بوفد الاتحاد الأوروبي في الرياض، الدكتور توماس جيرجنسن بحضور النائب الأول لرئيس غرفة البحرين خالد نجيبي وعضوي مجلس إدارة غرفة البحرين باسم الساعي وعبدالوهاب الحواج.

وناقش الاجتماع إمكانية إنشاء غرفة تجارة أوروبية في البحرين، مما يدل على فرصة محورية لتعزيز التعاون القوي بين البحرين والاتحاد الأوروبي. كذلك تمحورت المناقشات حول مجالات التعاون بين غرفة تجارة وصناعة البحرين وبين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي، لا سيما على صعيد التنويع الاقتصادي، وتبادل المعرفة، وتسهيل الاستثمار، ونقل التكنولوجيا، حيث يستطيع كلا الكيانين الاستفادة من نقاط القوة لدى كل منهما لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والازدهار في المنطقة.

وأكّد ناس على العلاقات القوية بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي، خاصة وأن مجلس التعاون يعد تاسع أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي، حيث وصل حجم التبادل التجاري إلى 174

مليار يورو عام 2022. وأشار إلى أن هناك فرصا قوية لتعزيز التجارة والاستثمار بين أوروبا والبحرين. وسلط الضوء على الفرص المتاحة للشركات الأوروبية للاستثمار في العديد من القطاعات الواعدة في البحرين مثل التمويل والتكنولوجيا والطاقة المتجددة. وتوقع ناس أن تساهم غرفة التجارة الأوروبية في تعزيز العلاقات الثنائية وتعميق التعاون الاقتصادي بين البحرين وأوروبا، خاصة وأن القطاع الخاص البحريني حريص على إقامة مشاريع تعاونية وشراكات مع نظرائه الأوروبيين.

مجلس الأعمال السعودي - المصري يدعو لإنشاء تحالف اقتصادي للدخول في أسواق ثالثة

دعا مجلس الأعمال السعودي – المصري، إلى إنشاء تحالف اقتصادي بين المملكة ومصر، للدخول في أسواق ثالثة وبخاصة السوق الأفريقية، وتحقيق التكامل بين قطاعَي الأعمال في المشاريع والفرص الاستثمارية؛ لتوفير الاكتفاء والأمن القومي الغذائي والدوائي للبلدين ومواجهة التحديات التي تفرضها الأزمات العالمية.

وأكّد رئيس اتحاد الغرف السعودية حسن بن معجب الحويزي، خلال الاجتماع أنّ "المملكة ومصر ترتبطان بنحو 70 اتفاقية وبروتوكولاً ومذكرة تفاهم بين المؤسسات الحكومية والخاصة، مما يعكس الشراكة الاستراتيجية بينهما"، منوهاً بدور مجلس الأعمال السعودي – المصري في تنشيط التجارة والاستثمار بين البلدين، مشيداً بالاتفاق بين اتحادَي الغرف لتشكيل فريق عمل مشترك لدراسة الفرص وتذليل التحديات وخدمة المستثمرين بالدولتين.

من ناحيته، بيّن رئيس اتحاد الغرف المصرية أحمد الوكيل، أن البلدين يشهدان طفرة اقتصادية ويتمتعان ببيئة أعمال جاذبة

للمستثمرين، معتبرا أنّ المملكة من أكبر المستثمرين في مصر بأكثر من 3 آلاف مشروع بقيمة 30 مليار دولار.

حركة الركاب الجوية تجاوزت مستويات ما قبل جائحة كورونا

توقعت منظمة الطيران المدني الدولي "الإيكاو" أن ترتفع مستويات حركة الركاب الجوية في الربع الأول من العام الجاري 2024 بنسبة 2 في المئة بالمقارنة مع ما كانت عليه عام 2019، مع حفاظ شركات الطيران على ربحيتها التشغيلية التي تحققت عام 2023.

وتوقعت "الإيكاو" أن يرتفع الطلب العالمي خلال العام الحالي بنحو 3 في المئة مقارنة بعام 2019، وقد يصل الارتفاع إلى 4 في المئة إذا تعززت وتيرة التعافي في المسارات التي لم تصل بعد إلى

مستويات ما قبل الوباء. مما يترجم إلى معدل نمو سنوي يبلغ 0.5 في المئة خلال الفترة من 2019 إلى 2024.

إيلون ماسك لم يعد أغنى رجل في العالم أو حتى الثاني بالقائمة

فقد الرئيس التنفيذي لشركة "تسلا"، إيلون ماسك، لقبه كأغنى شخص في العالم، بعد جلسة دامية لـ "وول ستريت"، خسرت خلالها 6 شركات أميركية ما يزيد عن 275 مليار دولار من قيمتها السوقية.

ولم يفقد ماسك لقبه فقط، بل تراجع إلى المركز الثالث دفعة واحدة، خلف المؤسس المشارك لـ"أمازون" جيف بيزوس"، والرئيس التنفيذي لأكبر شركة أزياء في العالم (لوي فيتون) برنارد أرنو.

وبينما خسر كل من بيزوس وأرنو، 3.2، و2.2 مليار دولار على

التوالي، إلا أن خسائر ماسك كانت أكبر بكثير، وصلت إلى 5.3 مليار دولار.

5 في المئة النمو المتوقع للاقتصاد الإماراتي في 2024

توقع وزير الاقتصاد الاماراتي عبدالله بن طوق المري، نمو الاقتصاد بنسبة تصل إلى 5 في المئة خلال العام الجاري 2024.

وأكد أنّ "مواصلة النمو تعطي مؤشراً واضحاً على قدرة الاقتصاد الإماراتي على مواصلة مسيرة النمو المستدام والمرتفع مقارنةً بالدول المتقدمة".

وأشار إلى أنّ "أكثر من 73 في المئة من الاقتصاد الوطني غير نفطي وهي المرة الأولى في تاريخ الدولة الوصول إلى هذه النسبة".

لافتا إلى أنّ "الإمارات حلت في المرتبة الثانية عالمياً في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما يعكس ثقة القطاع الخاص والمستثمرين من حول العالم في البيئة الاستثمارية الإماراتية".

مؤكدا أنّ "اقتصاد الإمارات يتمتع بقدر عالٍ من المرونة والصلابة في مواجهة التحديات التي يشهدها العالم ومواصلة النمو المستدام".

فائض الميزان التجاري لقطر يسجّل 17.5 مليار ريال

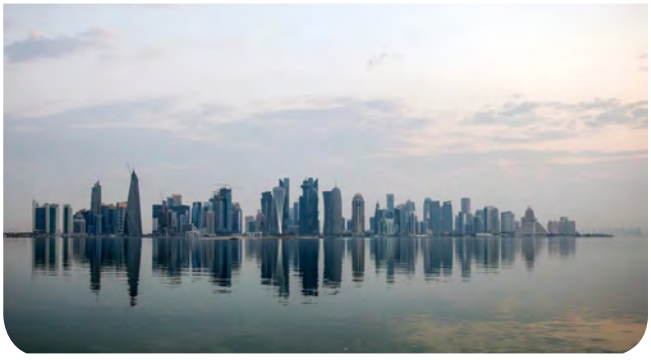

انخفض فائض الميزان التجاري السلعي لقطر خلال شهر يناير/ كانون الثاني الماضي بنسبة 28 في المئة على أساس سنوي، مسجلا 17.5 مليار ريال.

ووفقاً لبيانات جهاز التخطيط والإحصاء القطري، فقد بلغت قيمة الصادرات السلعية في يناير/ كانون الثاني الماضي 30.9 مليار ريال، بانخفاض نسبته 9.1 في المئة مقارنة بالشهر ذاته من العام الماضي.

وقفزت قيمة الواردات السلعية خلال ذات الشهر بنسبة 38.3 في المئة على أساس سنوي لتصل إلى نحو 13.4 مليار ريال قطري، وهو الأعلى على الاطلاق.

مبيعات "أيفون" في الصين تتراجع 24 في المئة مع تزايد شعبية "هواوي"

انخفضت مبيعات هواتف «آيفون» من شركة «أبل» في الصين بنسبة 24 في المئة على أساس سنوي في الأسابيع الستة الأولى من 2024، وفقاً لشركة الأبحاث «كاونتربوينت»، حيث واجهت الشركة الأمريكية منافسة متزايدة من المنافسين المحليين مثل "هواوي".

وشهدت شركة هواوي، المنافس الرئيسي لعملاق التكنولوجيا الأمريكي في الصين في مجال الهواتف الذكية المتميزة، ارتفاعاً في مبيعات الوحدات بنسبة64 في المئة خلال هذه الفترة. وقد يؤدي ذلك إلى إثارة المخاوف من تباطؤ الطلب على الشركة الأمريكية، التي كانت توقعات إيراداتها للربع الحالي أقل بمقدار 6 مليارات دولار من توقعات وول ستريت.

العراق يقترب من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية

كشف وزارة التجارة العراقية عن قرب انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية، وتفعيل قانون حماية المنتج والمستهلك.

وأوضح وكيل وزارة التجارة العراقي ستار الجابري، أنّه سنعلن قريباً عن انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية، بعدما تأخر ذلك لسنوات. مشيرا إلى أنه سيكون لانضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية انعكاسات كبيرة على ثقة المستثمر والقطاع الخاص.

وقال: لقد عالجنا كل المعوقات السابقة التي منعت انضمام العراق، ويمكن القول إنّه وللمرة الأولى تم التصويت على المنهاج الاستيرادي، الذي يتضمن وضع ضوابط للفوضى وتحديد التجار الحقيقيين، إلى جانب تفاصيل أخرى.

وأكّد أنّه لا يمكن لأي بلد أن يغطي كامل احتياجاته من السلع لوحده، إذ أنّ هناك حاجة لاستيراد وتعاون مع دول أخرى، ما يحتاج إلى أن يتم تفعيل قانون حماية المنتج والمستهلك.

1555 طناً من الذهب في خزائن العرب

كشف تقرير مجلس الذهب العالمي ، عن بلوغ احتياطي الذهب لدى الدول العربية 1555.3 طن. فيما وصل احتياطي الذهب لدى دول العالم مجتمعة إلى35927.4 طن.

ووفقاً لتقرير مجلس الذهب العالمي، تستحوذ 5 دول عربية على حصة الأسد (نحو 67.65 في المئة) من إجمالي احتياطيات الدول العربية من المعدن الأصفر. والدول هي: السعودية (323.1 طن)، لبنان (286.8 طن)، الجزائر (173.6 طن)، العراق (142.6 طن)، مصر (126.2 طن). وجاءت ليبيا في المرتبة 36 عالمياً بإجمالي 116.6 طن، تليها قطر في المرتبة 41 عالمياً بإجمالي 101 طن، والكويت بالمرتبة 44 عالمياً بإجمالي 79 طناً، والإمارات بالمرتبة ال 46 عالمياً بإجمالي 74.4 طن، والأردن بالمرتبة ال 47 عالمياً بإجمالي 71.2 طن.

المركزي الهندي: النمو الاقتصادي بحدود 8 في المئة

كشف محافظ مصرف الاحتياطي الهندي شاكتيكانتا داس، عن أن نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الهندي، في السنة المالية الحالية، المنتهية في مارس (آذار)، قد يكون قريباً جداً من 8 في المئة.

وكان الاقتصاد الهندي قد نما بنسبة 8.4 في المئة، وهي أسرع وتيرة له منذ 18 شهراً، في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2023، بقيادة نشاط التصنيع والبناء القوي.

وبعد هذه البيانات، عدلّت الحكومة تقديراتها للنمو، للعام المالي 2024 حتى 31 مارس، إلى 7.6 في المائة، من 7.3 في المائة.

Tesla تفقد 83 مليار دولار وتتراجع إلى المركز 14 عالمياً

انخفض سهم Teslaبنسبة 2.3 في المئة في جلسة أمس الأربعاء، مسجلاً ثالث خسارة يومية على التوالي ليغلق عند أدنى مستوياته في 9 أشهر.

وفقدت الشركة 83 مليار دولار من قيمتها السوقية في الجلسات الثلاث الأخيرة لتتراجع من المركز 12 عالمياً إلى المركز 14 عالمياً.

وجاءت هذه الخسائر بعد خفض بنك Morgan Stanley السعر المستهدف للسهم إلى 320 دولارًا من 345 دولارًا، وذلك وسط مخاوف من استمرار التأخر في الطلب على السيارات الكهربائية على الرغم من تخفيضات الأسعار.

1.6 تريليون دولار إيرادات آبل من مبيعات آيفون

شهد هاتف "آيفون" من "أبل" عاماً رائعاً في 2023، حيث تجاوز عرش سامسونج، وأصبح الهاتف الذكي الأكثر استخداماً في جميع أنحاء العالم. ففي عام 2023، قامت "أبل" بشحن 235 مليون جهاز "آيفون" عالمياً، في حين أن 35 في المئة من جميع مستخدمي الهواتف الذكية يمتلكون الجهاز. وقد ساعدت هذه الأرقام في وصول إيرادات مبيعات "آيفون" التراكمية إلى مستويات قياسية. ووفقاً لبيانات موقع «ألت اندكس»، حققت شركة "أبل" أرباحاً هائلة بلغت 1.65 تريليون دولار من مبيعات "آيفون" في العقد الماضي.

في حين ارتفعت إيرادات مبيعات "آيفون" بشكل كبير عامي 2022 و2023 على التوالي.

معهد التمويل الدولي يتوقع ارتفاع احتياطيات مصر الأجنبية إلى 50 مليار دولار

توقّع معهد التمويل الدولي، أن تعزز صفقة رأس الحكمة الاستثمارية وإبرام مصر اتفاقا موسعا مع صندوق النقد الدولي، إجمالي احتياطيات النقد الأجنبي إلى ما يزيد عن 50 مليار دولار، أي ما يكفي 8 أشهر من الواردات بنهاية السنة المالية الحالية.

ووفق المعهد فإنّ نطاق وسرعة إبرام مصر لصفقة رأس الحكمة الاستثمارية مع الإمارات، والتي ستدر تمويلا فوريا بقيمة 35 مليار دولار، تجاوز التوقعات حيث كان رد فعل السوق عليها إيجابيا.

ومن المقرر أن تتلقى مصر بفضل الصفقة 24 مليار دولار في صورة سيولة مباشرة، وأن يجري شطب 11 مليار دولار من ودائع الإمارات في البنك المركزي نتيجة تحويلها إلى الجنيه المصري وضخها في مشاريع لدعم التنمية والتطوير الاقتصادي.

على صعيد آخر، أكد وزير المالية المصري محمد معيط، أنّ "الأوضاع الاقتصادية في مصر تتحسن، والفترة القادمة ستكون أفضل"، مشيرا إلى أنّ "الدولة المصرية تتطلع لسرعة عودة النشاط

الاقتصادي، مع دفع عجلة الإنتاج الزراعي والصناعي والتصدير".

وكشف الوزير معيط عن أنّ "الموازنة الجديدة ستكون استثنائية، وتستهدف تحقيق فائض أولي بنسبة 3.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. في حين سوف تبلغ الإيرادات العامة نحو2.5 تريليون جنيه، وهي تعتمد بشكل رئيسي على الإيرادات غير الضريبية، بينما تبلغ المصروفات العامة نحو 3.8 تريليون جنيه، بمعدل نمو 23 في المئة".

عبء الدين الأمريكي يرتفع تريليون دولار كل 100 يوم

أظهرت بيانات وزارة الخزانة الأمريكية، أن عبء ديون الولايات المتحدة ينمو بوتيرة أسرع في الأشهر الأخيرة، وبات يزيد بنحو تريليون دولار كل 100 يوم تقريباً.

ووفقاً للبيانات، تجاوز الدين الوطني الأمريكي 34 تريليون دولار في يناير/ كانون الثاني 2024، بعد أن وصل إلى 33 تريليون دولار في15 سبتمبر/ أيلول 2023، و32 تريليوناً في 15 يونيو/ حزيران من العام ذاته. وقبل ذلك، استغرقت الزيادة البالغة «تريليون دولار»، من 31 تريليوناً، نحو ثمانية أشهر، ما يُظهر بوضوح

تسارع وتيرة نمو جبل الديون. ويتوقّع بنك أوف أمريكا، أن يستمر نمط الـ 100 يوم مع الانتقال إلى حاجز 35 تريليون دولار الجديد.

ليبيا تتوقع إيرادات نفطية بـ23.7 مليار دولار في 2024

توقعت المؤسسة الوطنية للنفط ومصرف ليبيا المركزي أن تصل الإيرادات النفطية عام 2024 إلى 23.7 مليار دولار في حال استمرار الإنتاج ما بين 1.2 مليون برْمِيل و1.1 مليون برْمِيل في اليوم من النفط.

وبدأت الإيرادات النفطية في التحسن هذا العام، وسط توقعات بأن يتحقق هدف رفع الطاقة الإنتاجية إلى المعدلات الطبيعية، أي 1.5 مليون برْمِيل يوميًا خلال عام 2025، وذلك في حال عدم حصول أي اضطرابات. وتحتاج ليبيا إلى أسعار للنفط ما بين 75 و77 دولارًا للبرميل من أجل ارتفاع الإيرادات النفطية خلال العام

الحالي، حيث يعدّ النفط المصدر الرئيس للنقد الأجنبي في البلاد، ويشكّل 95 في المئة من إيرادات الموازنة العامة.

خارطة البطالة تضيق بشكل طفيف في الأردن

انخفض معدل البطالة في الأردن خلال الربع الأخير من العام الماضي بمقدار 1.5 نقطة مئوية على أساس سنوي، وبتراجع قدره 0.9 نقطة مئوية مقارنة مع الربع الثالث من عام 2023، ليسجل 21.4 في المئة.

وبحسب دائرة الإحصاءات العامة في تقريرها الربعي، فقد بلغ معدل البطالة عند الذكور 18.9 في المئة، مقابل 29.8 في المئة للإناث خلال الربع الرابع. في حين بلغ معدل البطالة 25.1 في المئة، بين خريجي الجامعات بانخفاض مقداره 3.2 نقطة مئوية عن الربع السابق.

ويعتبر 56.6 في المئة من إجمالي العاطلين هم من حملة الشهادة الثانوية فأعلى، وبالتالي فإن إجمالي العاطلين ممن مؤهلاتهم التعليمية أقل من الثانوي قد بلغ 42.8 في المئة.

الصين تتعهد "بتحويل الاقتصاد" وتستهدف نموا 5 في المئة

كشف رئيس الوزراء الصيني لي تشيانغ، خلال تقديمه تقرير العمل الأول له في الاجتماع السنوي للمجلس الوطني لنواب الشعب (البرلمان الصيني)، عن أنّ الصين تستهدف نموا اقتصاديا يبلغ نحو 5 في المئة هذا العام.

وتعمل الصين على تحويل نموذجها التنموي والحد من الطاقة الصناعية الفائضة وتحييد مخاطر القطاع العقاري وخفض الإنفاق الحكومي المحلي المسرف. ويماثل معدل النمو المستهدف هدف العام الماضي لكنه سيتطلب تحفيزا حكوميا أقوى من الصين حتى تتمكن من تحقيقه، إذ لا يزال الاقتصاد يعتمد على الاستثمار في البنية التحتية الحكومية، وهو ما أدى إلى تراكم جبل من الديون

على حكومات المناطق.

اليمن يدشن أكبر مشروع إستراتيجي للطاقة النظيفة

دشن اليمن أكبر محطة لتوليد الطاقة الشمسية والتي شيدتها شركة أبو ظبي لطاقة المستقبل (مصدر) الإماراتية، لتعزيز منظومة الكهرباء في العاصمة المؤقتة عدن، وذلك كأول مشروع استراتيجي للطاقة النظيفة والمتجددة في البلاد.

وبدأ التشغيل التجريبي للمزرعة بطاقة إنتاج تتراوح بين 20 إلى30 في المئة من إجمالي الطاقة الكاملة للمحطة البالغة 120 ميغاواط على طريق التشغيل الكامل في مدة أقصاها ثلاثة أشهر. وتعد المحطة أول مشروع ضخم لتوليد الكهرباء من المصادر المستدامة، والتي ستعمل على تقليل كلفة توليد الكهرباء خلال ساعات النهار، كما ستسهم في الحفاظ على البيئة عبر التقليل من الانبعاثات الكربونية.

غرفة الكويت: 1.8 مليار دولار تبادلاً تجارياً بين الكويت واليابان

زار وفد اقتصادي ياباني برئاسة المدير التنفيذي لمركز التعاون الياباني لدول الشرق الأوسط JCCME تاكاشي اوموتي، غرفة تجارة وصناعة الكويت، بحضور سفير اليابان لدى الكويت ياسوناري مورينو.

وأشاد أعضاء غرفة الكويت بعلاقات الصداقة الوطيدة التي تجمع الكويت واليابان، وجرى التأكيد على أهمية دور القطاع الخاص في مجالات التنمية الاقتصادية وتنمية التعاون التجاري من خلال استقطاب المشاريع الاستثمارية وإقامة شراكات ناجحة بين الجانبين الكويتي والياباني.

وتعد اليابان من أهم الشركاء التجاريين لدولة الكويت، بحجم تبادل تجاري 1.8 مليار دولار خلال العام 2022، باستثناء منتجات النفط ومشتقاته.

وأكّد أعضاء الغرفة أنهم على أتم الاستعداد لتقديم كافة خدماتها لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين الصديقين.

تضاعف قيمة سوق خدمات الطيران بالشرق الأوسط إلى 28 مليار دولار

توقعت شركة إيرباص لصناعة الطائرات أن تبلغ قيمة سوق خدمات الطيران في الشرق الأوسط أكثر من الضعف بحلول عام 2042، لترتفع من 12 مليار دولار حاليا إلى28 مليار دولار بمعدل نمو سنوي 4.4 في المئة في المتوسط ليتجاوز المتوسط العالمي البالغ 3.6 في المئة.

وتضمّ منطقة الشرق الأوسط خمسا من أكبر مدن الطيران في العالم، بما في ذلك دبي وأبوظبي، والتي تقدم خدماتها لأكثر من10 آلاف مسافر لمسافات طويلة يوميا. وتوقعت "إيرباص" تسليم 3120 طائرة تجارية وشحن جديدة لشركات بالمنطقة على مدار الأعوام العشرين القادمة.

الاقتصاد الفلسطيني يتكبد خسائر في الإنتاج بـ2.3 مليار دولار

كشف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عن تكبّد الاقتصاد الفلسطيني خسائر في الإنتاج تُقدَّر قيمتها بـ2.3 مليار دولار، بما يعادل نحو 19 مليون دولار يومياً، لا تشمل الخسائر المباشرة في الممتلكات والأصول، خلال الشهور الأربعة الأولى من حرب إسرائيل على غزة، من أكتوبر (تشرين الأول) 2023، إلى يناير (كانون الثاني) 2024.

ووفق التقديرات فإنّ إنتاج القطاعات الاقتصادية في الضفة الغربية، خلال الشهور الأربعة الأولى من الحرب، فقَدَ ما نسبته 27 في المئة، مقارنة مع المعدل الطبيعي للإنتاج بخسارة تقدَّر بنحو 1.5 مليار دولار. وخسر قطاع غزة ما نسبته 86 في المئة من إنتاجه

الطبيعي، أي بما يعادل 810 ملايين دولار، وهو ما سينعكس سلباً على الإيرادات العامة في فلسطين.

بينها واحدة عربية وصينيتان.. تعرف إلى 10 شركات الأعلى ربحية في العالم

حققت العديد من الشركات حول العالم أرباحاً استثنائية عام 2023، وقد تخطّت أرباح عدد قليل من هذه الشركات قبل الضرائب والإهلاك والإطفاء حاجز 100 مليار دولار.

وبحسب رصد موقع «كومباني ماركت كاب»، جاءت شركة «أرامكو» بالمرتبة الأولى، بإجمالي 247.43 مليار دولار (قبل الضرائب). وحلت شركة «أبل» بالمرتبة الثانية، بإجمالي 121.41 مليار دولار، وفي المرتبة الثالثة، جاءت «مايكروسوفت» بإجمالي 101.21 مليار دولار. وحلت بالمرتبة الرابعة، شركة «بيركشير هاثاواي» للملياردير وارن بافيت، بإجمالي 100.30 مليار دولار، وبالمرتبة الخامسة، جاءت شركة «ألفابت»، بإجمالي 86.02 مليار دولار. وحل بنك جي بي مورغان تشيس الأمريكي، بالمرتبة السادسة، بإجمالي 61.61 مليار دولار. وجاء بالمرتبة السابعة،

شركة إكسون موبايل، بإجمالي 61 مليار دولار، تلاه بالمرتبة الثامنة، البنك الصناعي والتجاري الصيني، بإجمالي 58.89 مليار دولار، وجاء تاسعاً، بنك التعمير الصيني، بإجمالي أرباح قبل الضرائب 55.33 مليار دولار، يليه بالمرتبة العاشرة، شركة «ميتا» بإجمالي 47.87 مليار دولار.

انخفاض معدل البطالة في روسيا بنسبة 20 في المئة

كشفت نائبة رئيس الوزراء الروسي، تاتيانا غوليكوفا، عن انخفاض معدل البطالة في روسيا بنسبة 20 في المئة على مدى السنوات الست الماضية، وبلغ متوسط العدد السنوي للعاملين 73.6 مليون شخص.

وأوضحت غوليكوفا "نرى حدوث تغييرات منهجية في سوق العمل مؤخرا. على مدى السنوات الست الماضية، انخفضت البطالة بنسبة 20 في المئة".

وقالت: "لقد كان متوسط العدد السنوي للأشخاص العاملين في

روسيا 73.6 مليون شخص. وقد بلغت زيادة الأجور الحقيقية على مدى السنوات الست الماضية بلغت أكثر من 30 في المئة".

الشركات العقارية الخليجية تحظى بجودة ائتمانية مستقرة

كشفت وكالة «ستاندرد آند بورز» العالمية للتصنيف الائتماني، عن أنّ شركات العقارات في الخليج تحظى بجودة ائتمانية مستقرة نسبياً تتجاوز مستويات تصنيفها في 2019 بعد تقلبات لبضع سنوات شهد فيها معظم الشركات تخفيضات في التصنيفات الائتمانية وتعافياً واستعادة للأوضاع الائتمانية، مدعومةً بالاستقرار الاقتصادي والنمو السكاني وأسعار النفط.

وبحسب «ستاندرد آند بورز» فإنّ التأثر بأسعار الفائدة المرتفعة في السعودية وزيادة الأسعار تسبَّبا في انخفاض التعاملات العقارية عام 2023، لكن من المتوقع أن يظل الطلب قوياً ومدعوماً باستثمارات

"رؤية 2030"، الأمر الذي سيجذب شركات جديدة وعمالاً أجانب إلى البلاد.

«إيكاو»: مطار دبي الثاني عالمياً بعدد الرحلات الدولية

حل مطار دبي الدولي في المركز الثاني عالمياً، من حيث عدد الرحلات الدولية المغادرة، خلال يناير/ كانون الثاني 2024، وفقاً لمرصد النقل الجوي الشهري الصادر عن منظمة الطيران المدني الدولي «إيكاو»، والذي أظهر أيضا حلول دولة الإمارات في المركز السابع عالمياً، ضمن قائمة أكبر 10 دول في عدد الرحلات الدولية المغادرة.

ويأتي هذا التفوق إثر منافسة قوية مع مطارات عالمية، حيث جاء مطار أمستردام في المركز الأول، ولندن هيثرو في المركز الثالث، ما يظهر تأثير دبي العالمي مركزاً للنقل والتواصل، مع العلم أن مطار دبي يحتفظ بلقب أكبر مطار عالمي، من حيث عدد المسافرين الدوليين منذ عام 2014، فضلاً عن كونه المطار

الأكبر، من حيث السعة المقعدية المجدولة للرحلات المغادرة منذ سنوات. ويعكس هذا التصنيف قوة المطار لاعباً أساسياً في قطاع الطيران التجاري على مستوى العالم.

فيتش ترفع تصنيف تركيا من B إلى +B ونظرة مستقبلية إيجابية

رفعت وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني، تصنيف تركيا من "B" إلى "+B" وعدّلت نظرتها المستقبلية من "مستقر" إلى "إيجابي".

وبحسب الوكالة يأتي رفع التصنيف الائتماني للديون طويلة الأجل لتركيا على خلفية التغيير الذي جرى في السياسة الاقتصادية منذ يونيو/ حزيران 2023. حيث أن التشديد النقدي الذي انتهجته البلاد كان أكبر وأسرع من المتوقع في تقليل مخاطر الاستقرار المالي الكلي.

وتوقعت فيتش، تحقيق الاقتصاد التركي نموا بنسبة 2.8 في المئة هذا العام، و3.1 في المئة عام 2025. مبيّنة تراجع توقعات التضخم، وانخفاض مخاطر السيولة الخارجية، حيث من المتوقّع

أن ينعكس هذا الوضع إيجابا على التمويل الخارجي، وارتفاع احتياطات النقد الأجنبي، وانخفاض الودائع المحمية بالعملة الأجنبية، وتضييق عجز الحساب الجاري.

المكاسب القوية لـ"بيتكوين" تضيف 1500 مليونير يومياً

كشفت شركة الاستشارات Kaiko Research عن أنّ الاتجاه الصعودي المستمر لعملة بيتكوين، يساهم في إضافة 1500 مليونير يومياً من المستثمرين الذين يخزنون أصولهم الافتراضية في محافظ العملات المشفرة. ولكن رغم ذلك، تبقى وتيرة توليد المليونيرات أقل مما كانت عليه خلال موجة السوق الصاعد السابقة لـ"بيتكوين" عام 2021، عندما أضافت بشكل يومي أكثر من4000 مستثمر. وكان أعلى مستوى خلال العام الجاري هو 1691 مليونيرا في الأول من مارس.

وأظهر تقرير لشركة "CoinShares" أن التدفقات الداخلة لأصول العملات المشفرة ارتفعت إلى مستوى قياسي هذا العام مع تزايد اهتمام المستثمرين بهذه العملات. وبحسب التقرير، فإن مبلغ نحو 10.3 مليار دولار تدفق إلى أصول العملات المشفرة منذ بداية هذا

العام وهو رقم يقترب من إجمالي تدفقات عام 2021 بأكمله والتي بلغت 10.6 مليار دولار.

أرباح الشركات العالمية بلغت 1.66 تريليون دولار في 2023

أظهر تقرير بلوغ أرباح الشركات على مستوى العالم أعلى مستوياتها على الإطلاق عند 1.66 تريليون دولار في 2023، وتشكل التوزيعات القياسية للبنوك نصف النمو.

وعلى أساس عالمي، قامت 86 في المئة من الشركات المدرجة إما بزيادة توزيعات الأرباح أو الحفاظ عليها، وفقاً لتقرير مؤشر جانوس هندرسون العالمي للأرباح الربع سنوي (JHGDI)، والذي توقع أن تصل توزيعات الأرباح إلى مستوى قياسي جديد يبلغ 1.72 تريليون دولار هذا العام. وكان أكبر دافعي أرباح الأسهم في العالم في عام

2023 هم مايكروسوفت، تليها أبل وإكسون موبيل.

مليون دولار إضافية لكل رحلة شحن تتحول إلى رأس الرجاء الصالح

كشفت رابطة مالكي السفن الألمانية (في.دي.آر)، عن تكبّد شركات الشحن كلفة إضافية تبلغ نحو مليون دولار لكل رحلة، بسبب تحويل المسار إلى طريق رأس الرجاء الصالح حول الطرف الجنوبي لإفريقيا، لتجنب الهجمات على السفن في البحر الأحمر. وأجبرت الهجمات السفن على تغيير مسارها لتدور حول الطرف الجنوبي لإفريقيا، ما أدى إلى ارتفاع كلف هذه الرحلة الأطول. وأدت الهجمات بالفعل إلى تأخير تسليم منتجات موجهة للعديد من الشركات، إذ تستخدم شركات مثل وول مارت وإيكيا وأمازون طريق قناة السويس. وتربط قناة السويس البحر الأحمر بالبحر المتوسط،

وهي أسرع وسيلة لشحن الوقود والمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية من آسيا والشرق الأوسط إلى أوروبا.

الاتحاد الأوروبي يقر أول قانون رئيسي لتنظيم الذكاء الاصطناعي

وافق برلمان الاتحاد الأوروبي، على أول مجموعة رئيسية من القواعد التنظيمية الأساسية لإدارة الذكاء الاصطناعي المتطور الذي يعد في طليعة الاستثمار التكنولوجي.

وتوصل الاتحاد الأوروبي إلى توافق سياسي مؤقت في أوائل ديسمبر (كانون الأول)، وتم التصديق عليه لاحقاً في جلسة البرلمان 2024-3-13، حيث صوت لصالحه 523 صوتاً، وعارضه 46 صوتاً، مقابل امتناع 49 عن التصويت.

وأكّد مفوض الاتحاد الأوروبي للسوق الداخلية، تييري بريتون، أنّه "أصبحت أوروبا الآن رائدة عالمية في مجال الذكاء الاصطناعي".

مجلس النواب الأمريكي يقر بأغلبية ساحقة مشروع قانون حظر "تيك توك"

أقرّ مجلس النواب الأمريكي بأغلبية ساحقة، مشروع قانون يجبر "تيك توك" على الانفصال عن الشركة الصينية المالكة له تحت طائلة حظره في الولايات المتحدة.

ويعد التشريع أكبر تهديد حتى الآن للتطبيق الذي اكتسب شعبية كبيرة في جميع أنحاء العالم، فيما أثار مخاوف لدى حكومات ومسؤولي الأمن بشأن ملكيته الصينية والتبعية المحتملة للحزب الشيوعي في بكين.

ولا يُعرف بعد مصير مشروع القانون في مجلس الشيوخ، حيث تعارض شخصيات كبيرة اتخاذ مثل هذا الإجراء الجذري ضد تطبيق يحظى بنحو 170 مليون مشترك في الولايات المتحدة. ويتعين على الرئيس جو بايدن التوقيع على مشروع القانون الذي يُطلق عليه رسمياً "حماية الأمريكيين من التطبيقات الأجنبية الخصمة الخاضعة للرقابة" ليصبح قانوناً نافذا.

المغرب يعتزم تحرير سعر الدرهم تماشيا مع متطلبات صندوق النقد

كشف محافظ بنك المغرب (البنك المركزي)، عبد اللطيف الجواهري، عن عزم البنك المركزي تحرير سعر الدرهم تماشيا مع متطلبات صندوق النقد الدولي "ولكن يجب التأكد من جهوزية الشركات الصغيرة والمتوسطة قبل تحريره".

وأوضح الجواهري أنّ "المركزي المغربي ليس لديه أزمة احتياطي أجنبي، وصندوق النقد يرى أن الظروف مواتية لتحرير الدرهم".

وأبقى بنك المغرب سعر الفائدة الرئيسي عند 3 في المئة، حيث أنّ سياسته النقدية تساعد على خفض التضخم. وتوقع المركزي أن ينخفض التضخم إلى 2.2 في المئة في 2024 من 6.1 في المئة العام الماضي. وتوقع البنك أن يبقى العجز المالي مستقرا عند 4.4 في المئة في 2024، قبل أن ينكمش إلى 4 في المئة.

نمو الائتمان الممنوح من المصارف العمانية 3 في المئة

ارتفع إجمالي رصيد الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي في سلطنة عُمان بنسبة 3.8 في المئة، ليصل إلى 30.4 مليار ريال عُماني (78.7 مليار دولار) بنهاية شهر يناير (كانون الثاني) 2024.

وأظهر تقرير صادر عن البنك المركزي العُماني، تسجيل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نموّاً بمقدار 4.5 في المئة، ليصل إلى 25.7 مليار ريال (66.8 مليار دولار) بنهاية يناير 2024. ووفق البيانات فقد استحوذت الشركات غير المالية على الحصة الكبرى التي بلغت 45.6 في المئة بنهاية يناير 2024. يليها قطاع الأفراد بنسبة 45.3 في المئة. أما النسبة المتبقية فقد توزعت على قطاع

الشركات المالية بنسبة 5.3 في المئة، والقطاعات الأخرى بنسبة 3.8 في المائة.

نمو غير مسبوق في قروض صندوق النقد الدولي

زاد صندوق النقد الدولي الائتمان المستحق للدول الأعضاء، وهو مقياس أساسي للأموال التي أنفقها، إلى 151 مليار دولار تقريبا في نهاية فبراير الماضي، وهو مستوى قياسي لم تصرفه المؤسسة طيلة مسيرتها على مدار قرابة ثمانية عقود.

وأعلن الصندوق عن هذا الرقم بوصفه 113 مليار وحدة من أصول الاحتياطي النقدي، التي يطلق عليها اسم "حقوق السحب الخاصة"، وفق حسابات وكالة بلومبرغ استنادا على بيانات المؤسسة.

ويبرهن بلوغ الائتمانات هذا الحد على الدور المتنامي لهذه المؤسسة التي تضم مئة بلد، بوصفها أداة أساسية لمساندة الدول في مواجهة المخاطر المالية والسياسية بعد أزمة وباء كورونا.

بنك اليابان يرفع أسعار الفائدة للمرة الأولى منذ 17 عاماً

أنهى بنك اليابان، نظام أسعار الفائدة السلبية الذي استمر ثماني سنوات وذلك في تحول تاريخي بعيدا عن التركيز على إنعاش النمو بحزم تحفيز نقدي ضخمة استمرت عقودا.

ورغم أن الخطوة ستكون أول زيادة في أسعار الفائدة في اليابان منذ 17 عاما، فإنها لا تزال تبقي أسعار الفائدة ثابتة حول الصفر، خاصة أن الانتعاش الاقتصادي الهش سيجبر البنك المركزي على التباطؤ في أي زيادة أخرى في تكاليف الاقتراض، كما يقول محللون. ويجعل هذا التحول اليابان آخر بنك مركزي يخرج من أسعار الفائدة السلبية وينهي حقبة سعى فيها صناع السياسات

في جميع أنحاء العالم إلى دعم النمو من خلال الأموال الرخيصة والأدوات النقدية غير التقليدية.

الذكاء الاصطناعي يرفع تقييم 100 شركة تقنية بأكثر من 8 تريليونات دولار

استعرضت"The economist" أثر ثورة الذكاء الاصطناعي وتحديداً إطلاق "Chat GPT" على 100 شركة تكنولوجيا، حيث قارنت القيمة السوقية في أكتوبر 2022 أي قبل إطلاق "chat GPT"، حيث ارتفعت القيمة السوقية لهذه الشركات مجتمعة بأكثر من 8 تريليونات دولار.

وتقسم هذه الشركات إلى أربع طبقات رئيسية شركات الحوسبة السحابية، والشركات المصنعة للأجهزة أو "Hardware"، وتطبيقات البرامج أو "software"، وصانعو نماذج اللغات أو "Modelmakers". وذهبت معظم الارتفاعات إلى صانعي الأجهزة أو hardware خصوصاً شركات الرقائق مثل إنفيديا – Nvidia والشركات التي تصنع الخوادم مثل Dell والشركات التي تصنع معدات الشبكات مثل Arista.

مفاوضات بين "أبل" و"ألفابيت" لتضمين "جيميني" في هواتف "آيفون"

ارتفعت أسهم شركة "ألفابيت" بنسبة 2.7 في المئة، بعد تقرير أفاد بأن شركة التكنولوجيا العملاقة "أبل" تجري محادثات لترخيص أداة الذكاء الاصطناعي التابع لـ"غوغل" الذي يدعى "Gemini" لأجهزة آيفون المستقبلية. ووفقًا لتقرير "بلومبرغ"، تجري شركة "أبل" محادثات مع "غوغل" التابعة لشركة "ألفابيت" للسماح للشركة المصنعة لهواتف "آيفون" بترخيص وبناء محرك "Gemini" للذكاء الاصطناعي في الهاتف الذكي.

وكشفت "بلومبرغ" عن مفاوضات نشطة بين عملاقي التكنولوجيا من أجل تشغيل بعض الميزات الجديدة المقرر إصدارها لبرنامج "آيفون" في وقت لاحق من هذا العام.

للتركيز على الذكاء الاصطناعي..Apple تتخلى عن مشروع السيارة الكهربائية

ألغت شركة Apple التكنولوجية مشروع بناء سيارة كهربائية، بعد جهود دامت عقداً، متخليةً بذلك عن أحد أكثر المشاريع طموحاً في تاريخ الشركة، للتركيز على مشاريع الذكاء الاصطناعي.

وكشفت الشركة الأميركية عن هذا التوجه، الأمر الذي فاجأ حوالي ألفي موظف يعملون في المشروع، والذين لم يتبلغوا الإعلان عن هذا القرار بشكل رسمي. على الرغم من أنّه صدر عن الرئيس التنفيذي للعمليات نائب الرئيس المسؤول عن الجهود، جيف ويليامز وكيفن لينش.

الغرفة التجارية العربية البرازيلية

ArabBrazilian
Chamber of Commerce
الغرفة التجارية
العربية البرازيلية

تمتين الروابط بين البرازيليين والعرب من أجل الترويج لتعزيز مسار التطور الإقتصادي والإجتماعي والثقافي.

على مدى 66 عاماً تحولت الغرفة التجارية العربية البرازيلية إلى عامل أساسي في تطور هذه العلاقات التي لا تقتصر نتائجها على الأعمال الثنائية فحسب، بل تشمل أيضاً تفعيل التقارب ما بين الثقافتين، العربية والبرازيلية.

فالغرفة التجارية العربية البرازيلية هي الغرفة الوحيدة المعترف بها في البرازيل من قبل إتحاد الغرف العربية. وهي أيضاً الممثل الشرعي للمصالح التجارية للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وخاصة فيما يتعلق بإصدار شهادات المنشأ والتصديق على وثائق ومستندات التصدير إلى البلدان العربية

انتسب إلى الغرفة التجارية العربية البرازيلية

انطلاقاً من تصميمها على تحقيق هدف توطيد وتعزيز روابط الشراكة، وتوليد الفرص، وعلى الأخص توثيق عرى التقارب ما بين البرازيليين والعرب، تقدم الغرفة العربية، من خلال محترفين مؤهلين تأهيلا عاليا، سلسلة من المزايا الأساسية لممارسة الأعمال وإبرام الصفقات التجارية:

- بناء العلاقات وتعزيز التواصل ما بين الشركات، والحكومات، والمؤسسات الأخرى العربية والبرازيلية
- إقامة المعارض، ولقاءات أعمال، والفعاليات، والمحاضرات، وتنظيم البعثات التجارية
- الترويج لمنتجات/ خدمات الشركات الأعضاء لدى وسائل الإعلام البرازيلية والعربية
- استكشاف فرص الأعمال وتحديد الشركاء التجاريين
- تقديم خدمات الترجمة العربية – البرتغالية
- التصديق على وثائق ومستندات التصدير
- تقديم الخدمات الإستشارية
- إعداد دراسات الجدوى والإمكانات الإستثمارية

المقر:
ساو باولو – البرازيل
Edifício Santa Catarina
Av. Paulista, 283/287 - Bela Vista
São Paulo -SP 01310-000
Brasil- São Paulo

الفروع:
ايتاجاي – ولاية سانتا كاتارينا – البرازيل
Av. Coronel Marcos Konder, 1207 cj 10
Itajaí-SC 88301-303
Brasil-Santa Catarina

دبي – الإمارات العربية المتحدة
أبراج بحيرات الجميرا (1)(One Jumeirah Lake Towers)-
الطابق الخامس

الموقع الإلكتروني: www.ccab.org.br
البريد الإلكتروني: ccab@ccab.org.br
هاتف: (55) (11) 2145 3200

NEW LESSONS FROM BEHAVIORAL ECONOMICS

Behavioral Economics

[bi-ˈhā-vyə-rəl ˌe-kə-ˈnä-miks]

Combining economic theory and psychology to explore why people make irrational decisions.

On October 29, 1929, the roaring twenties came to a sudden close in the United States. In an event known as "Black Tuesday," the US stock market collapsed, and it would not match its 1929 peak for a long time, until the 1950s.

The subsequent impacts of the Great Depression were not felt just in the stock market. They were felt in people's stomachs as they lined up at soup kitchens or slept in shantytowns. Those who grew up during the Great Depression, the "Depression babies," were a generation that was extraordinarily frugal and averse to risks, especially those of the stock market. The trauma people experienced altered a whole generation, their beliefs and outlook on the world and their economic choices—in financial markets, in labor markets, and in many other aspects of their lives.

In economic science, Depression babies have come to represent a new wave of behavioral economics research. It is broadening the field to draw knowledge and methods from adjacent social and natural sciences, in addition to its origins as psychology and economics. Many of the new topics and methods regarding trauma, stress, addiction, mental health, and child development are inherently focused on policy. They link directly to work on what Anne Case and Angus Deaton termed "deaths of despair" in the 21st century and to the persistence of gender roles and racial discrimination.

BEHAVIORAL BEGINNINGS

But let's step back for a brief origin story. More than 50 years ago, in the late 1960s, the field of economics was comfortable with mathematical rigor and models, and the most prominent economists of the era, such as Paul Samuelson and Milton Friedman, felt they were more like physicists than psychologists. Yet, at about the same time, two Israeli psychologists, Daniel Kahneman and Amos Tversky, met at Hebrew University in Jerusalem and started a collaboration that would

eventually change the status quo in economics. Their most famous work, introducing prospect theory in 1979, combined a few principles to describe how people make decisions when facing risk—principles that seemed very plausible and that were also inconsistent with traditional economics. One principle is that people overweight minuscule probabilities and underweight likely events. (Have you ever felt disturbed by the tiny probability of a plane crash? That's what they mean.) Another key insight was that people care about changes in relative wealth and wholeheartedly despise losses. (You may find yourself frustrated if you lose $20, even if this barely affects your total wealth.) Prospect theory alone was deemed worthy of a Nobel Prize in economics, but Kahneman and Tversky contributed many more psychological insights about "heuristics and biases" to economic thought.

Once the flame of behavioral economics was lit, the torch was passed to researchers in economics and finance to continue this work. Richard Thaler, who won the Nobel Prize in economics in 2017, collaborated with Kahneman and Tversky and later would go on to publish a special series of articles titled Anomalies on phenomena that psychology-free economics could not explain, such as why stock prices tend to rise in January.

Behavioral economics at this time focused on identifying anomalies and offering psychological solutions to explain them. Once theoretical models were in place, a second wave of behavioral economics in the 2000s started focusing on documenting behavioral biases empirically—often large, real-world impacts—and incorporating them into other areas of economic research. For example, a key puzzle in development economics is why profitable investment opportunities, such as applying fertilizer, can have low take-up. The insight that people care a lot about changes in their relative wealth and hate losses (for example, if the fertilizer does not improve their crop yield) can help explain this puzzle.

In fact, behavioral economics became so well integrated into almost all fields of economics—finance, labor, public, development, macro—during this second wave of behavioral research that some might reasonably have thought, "We are done." We have infused psychological realism into the classical Homo economicus, the economic person who always chooses optimally and looks more like a computer than a human.

MIND AND BODY

But here is the problem: if we think of Homo economicus as a computer, then behavioral economics introduced the idea that this computer may have flawed software and may occasionally short-circuit. Yet, even with these flaws, the behavioral agent remained a computer, albeit one that malfunctioned somewhat. However the programming is set up—with a dose of overoptimism, recency bias, or sunk-cost fallacy—dictates how the behavioral agent proceeds forever.

And that's decidedly not what happened with Depression babies. Their experience altered them profoundly. In fact, don't the members of every generation have shared experiences that alter them? That's why we have names for them, such as "baby boomers" for those born into the postwar boom.

This is what the most recent wave of behavioral economics aims to bring to the field. Humans are much more than computers, even

computers with flawed software. They are living, breathing organisms affected by their unique life paths. Many economic researchers—in health economics and neuroeconomics, for example—have long argued that we cannot ignore the biological mechanisms that govern our bodies and rewire our brains. We are now in a position to see more systematically the missing pieces: humans have a mind and a body, and an economic science that describes human behavior needs to account for both.

How can this insight help us do economics better? Let's return to the Depression babies and how economic research has conceptualized what happened to their generation. Neuroscience and neuropsychiatry research tell us that our past personal experiences alter how we are wired. Decades of research on neuroplasticity document how the human brain continually reorganizes pathways based on new experiences. As our brain uses certain pathways more, these pathways become stronger. In contrast, pathways that are used less get pruned. Thus, in addition to the effects of hunger and stress, the Great Depression also persistently affected people's brains. The experience exposed the real-life danger of financial markets and how they could jeopardize people's ability to put food on the table. As a result, teens and young adults during the Great Depression of the 1930s were much less likely to participate in the stock market later in life. Only 13 percent invested in the stock market at all, less than half the rate of any later generation.

EXPERIENCE EFFECTS

The concept of experience effects formalizes how personal lifetime experiences influence people's beliefs and decisions in a lasting way. It challenges traditional economic thinking that people use all available information to form beliefs. One approach is to model human thinking and decision-making under risk as putting more weight on outcomes that people, personally, have seen in the past. If they have witnessed a colossal stock market crash, they will assume it can happen again and, moreover, believe that the risk is high. In fact, decades of data on US stock market investment confirm this: Investors who have experienced lower stock market returns during the preceding years of their lives are less likely to invest in the stock market. Individuals with good experiences are more likely to invest.

But experience effects are not only about what happened in the recent past. An important insight is that different generations are shaped differently and, as a result, might even respond differently to the same recent event. A 60-year-old will react very differently to a financial crisis and stock market crash than a 30-year-old, simply because the 60-year-old has seen so much more in her life and is intuitively taking the average over all those experiences. The 30-year-old has seen much less. Therefore, a recent crisis spans a larger proportion of his life and will receive greater weight in his thinking and decision-making. This is not to say that Kahneman and Tversky were wrong about simple recency bias. Quite the contrary! Individuals exhibit clear recency bias, weighting recent information more than very old information. But it is only personal lifetime experiences that count, and it is against a lifetime of past experiences that new experiences are weighted.

Stock market data reveal other interesting facets of human decision-making. One is the

"domain specificity" of experience effects: experiences matter only for decisions in the same domain. For example, stock market experience does not seem to affect bond market investment. Research also reveals that domain-specific experiences can extend beyond just stock or bond returns. Related research on the stock market investment of East and West Germans shows that those who lived under communism are much less likely to trust the stock market and invest in stocks, even years and decades after German reunification. Years of exposure to emotional propaganda about the stock market as the pinnacle of capitalism, which serves only a few, seem to have left their mark.

Emotions, which affect our perceptions, also play another role. East Germans who had a fairly good life under communism—even according to nonfinancial measures, such as living in one of the celebrated communist showcase cities—are the most adamant about the harms of the stock market and capitalism. However, those who suffered under the communist regime—say from the severe air pollution in East Germany or religious oppression—were much more likely to embrace the post-communism market economy.

These concepts of experience effects appear to apply to almost any realm of life. Unemployment experiences leave scars and make consumers cautious even many years later when they have stable and high-paying jobs. Banks with failing capital ratios respond with higher capitalization than others. Lived experiences of returns in the bond market affect investment in bonds. Individuals with higher socioeconomic status tend to have a more optimistic economic outlook.

Inflation is another macroeconomic variable policymakers frequently examine. And, you guessed it, inflation experiences appear to meaningfully shape people's beliefs and decisions regarding inflation. Research using more than 50 years of survey data on inflation expectations has documented that the average inflation people have observed during their lifetimes strongly predicts their actual inflation expectations. And those experience-based expectations affect important real-world outcomes—for example, the choice to buy a house. It turns out that inflation protection is a key motivation for choosing to purchase a home (rather than rent). As a result, people who have experienced higher inflation are more likely to choose homeownership over renting and a fixed-rate mortgage over one with an adjustable rate, again to protect against rising inflation (and interest) rates.

The reach of experience effects is even longer: One inflation puzzle observed by the Federal Reserve in the United States, and noted in many other countries, is that women consistently had higher inflation expectations than men. Experience effects solved this puzzle by documenting a critical difference in experience between men and women: grocery shopping. Only in households where the woman was the primary grocery shopper did women have higher inflation expectations than their male partners. Since food prices have faced higher inflation (or at least higher volatility—and we know from previous research that consumers latch on to upswings), people who shop for food have higher inflation expectations. As long as gender roles keep more women than men doing grocery shopping, their lived experiences will continue to differ—and so will their corresponding beliefs.

POLICYMAKER BIASES

Even expert policymakers act as predicted by experience effects. (Policymakers have human brains, after all.) The inflation forecasts of the Federal Reserve Board of Governors tend to be biased toward their lifetime experienced inflation and away from expert analysts' forecasts. And this bias makes the Federal Reserve governors' forecasts less accurate.

An extreme case is exemplified by Henry Wallich, who was raised during the hyperinflation in 1920s Germany and became a Federal Reserve governor in 1974. During his tenure, he dissented a record-breaking 27 times because he believed the Federal Reserve should be more concerned with inflation.

The four key features of experience effects that influence policymakers and laypeople are exactly the same:

- The long-lasting effects of experience
- Greater weight on more recent events
- Domain-specific experience effects
- The negligible effect of learned knowledge vis-à-vis experience-based beliefs, however distorted

Experience effects thus inform interventions and programs addressing crises in several important dimensions. First, policymakers typically face a trade-off between resolving crises quickly and the cost of doing so. The long-lasting ramifications of experience effects highlight the benefits of swiftly resolving a crisis. For example, the impact of the recent inflationary period on beliefs could affect how people respond to price swings for a long time. The shorter and milder the period, the weaker the long-term scarring. Conversely, the more traumatic the experience during crises, the longer they will haunt people—even years later—as we saw with the Great Depression.

Second, the evidence on experience effects implies that policymakers ought to account for the different experiences of their different target populations. The same intervention might yield vastly different responses depending on how past events have shaped people's behavior and outlook. Ideally, any policy would be fine-tuned for each country-age-gender cohort or at least consider their different lifetime exposures.

Last, experience-based learning shapes policy support, offering a robust alternative to purely informational approaches. Direct engagement, such as through a pilot intervention, can affect preferences substantially more than theoretical explanations. The Affordable Care Act (ACA) in the United States provides an example. Individuals on government health insurance who had direct, immediate benefits were more likely to support the ACA. Initially skeptical Republicans were especially likely to become supporters, which highlights how experience can overcome partisanship. Pilot programs give policymakers a path to test new policies and gauge how public sentiment is affected. Positive personal experiences among pilot participants can foster and ensure enduring public.

Source: international monetary fund

ULRIKE MALMENDIER is a professor of economics and finance at the University of California, Berkeley.

CLINT HAMILTON is a PhD student in finance at the Haas School of Business at the University of California, Berkeley.

INTERNATIONAL COLLABORATION FOR A GLOBAL CLEAN ENERGY SUPPLY CHAIN

CONNECTING CHINA AND THE ARAB WORLD FOR A SHARED FUTURE

UNION OF ARAB CHAMBER

The specter of climate change looms large, demanding immediate action to curb its devastating impacts. Carbon reduction efforts cannot be siloed; they must permeate every stage of the industrial chain, from the initial sourcing of raw materials to the final act of consumption, encompassing production and distribution along the way.

The global energy landscape is undergoing a seismic shift driven by this urgent need for climate action and a transition to a clean energy future. Technologies like solar, wind, and geothermal power are becoming increasingly cost-competitive, emerging as vital tools for decarbonizing the energy sector.

However, this transition cannot be achieved in isolation. International collaboration is paramount to accelerate the development and deployment of these clean energy technologies. Through collective action, we can build a resilient, sustainable, and equitable global clean energy supply chain.

One crucial aspect of this collaboration is the development of harmonized standards and regulations for clean energy technologies. This fosters market acceptance, facilitates trade, and paves the way for widespread adoption. By working together, we can forge a future powered by clean energy, leaving a sustainable legacy for generations to come.

Bilateral Trade and Energy Cooperation between China and the Arab countries

■ China and the Arab countries have a long history of economic cooperation, with bilateral trade reaching over $330 billion in 2022.

■ Energy plays a significant role in this bilateral trade, with China being a major importer of oil and gas from the Arab world.

■ In recent years, China has increasingly invested in renewable energy projects in the Arab world, contributing to the development of a clean energy supply chain between the two regions.

■ China is the world's largest investor in renewable energy, with over $300 billion invested in the sector in 2022.

■ The Arab world has significant renewable energy potential, with an estimated 500 gigawatts (GW) of solar power potential and 200 GW of wind power potential.

■ China and the Arab countries are aiming to increase the share of renewable energy in their energy mix to 25% by 2030.

■ China has invested significantly in renewable energy projects in the Arab world, with over $20 billion invested in solar, wind, and geothermal projects in the region.

■ Several Chinese companies have established joint ventures and partnerships with Arab companies to develop and deploy renewable energy technologies.

■ The China-Arab States Cooperation Forum (CASCF), the Arab-China Economic Forum (ACEF), and the Belt and Road Initiative (BRI): These initiatives provide a platform for dialogue, policy coordination, and joint projects in the field of clean energy.

SUCCESSFUL INTERNATIONAL COLLABORATION IN ACTION

■ The Global Compact: A UN initiative encouraging businesses to adopt sustainable practices, providing a platform for knowledge sharing and collaboration.

■ The Business Roundtable: A CEO-led group committed to addressing climate change, developing frameworks for carbon emission measurement and reporting.

■ The World Business Council for Sustainable Development (WBCSD): A global business organization dedicated to sustainable development, providing a platform for collaboration on climate solutions.

■ The International Renewable Energy Agency (IRENA) is a global intergovernmental organization that promotes the widespread adoption of renewable energy. IRENA provides a platform for international collaboration on R&D, technology transfer, and policy development.

■ The Mission Innovation initiative is a global coalition of countries committed to doubling clean energy research and development investments. Mission Innovation provides a forum for international collaboration on clean energy R&D priorities and projects.

■ The Clean Energy Ministerial (CEM) is a global gathering of energy ministers and industry leaders who work together to advance clean energy solutions. The CEM provides a platform for international collaboration on specific clean energy challenges and opportunities.

■ The Renewable Energy Buyers' Alliance (REBA): A coalition of corporate buyers committed to purchasing large quantities of renewable energy, driving market demand and reducing reliance on fossil fuels.

■ The Climate Leadership Council: A group of CEOs from major corporations committed to driving business-led climate action, advocating

for effective carbon pricing policies and supporting clean technology innovation.

■ The IKEA Foundation's Solar Initiative: A partnership between IKEA Foundation and renewable energy companies to provide solar energy solutions to millions of people in developing countries, reducing reliance on fossil fuels and improving access to clean energy.

UNLOCKING THE POTENTIAL OF INTERNATIONAL BUSINESS COOPERATION

Fostering Innovation and Technology Transfer:

- International collaboration among businesses can accelerate the development and deployment of breakthrough carbon reduction technologies.
- Knowledge sharing across borders can facilitate the adoption of innovative practices and solutions across the industry chain.

Mobilizing Resources and Investments:

- International business partnerships can channel investments into green projects and initiatives, expanding the reach of carbon reduction efforts.
- Joint ventures and strategic alliances can de-risk investments in clean technologies and infrastructure, encouraging wider adoption.

Implementing Market-Based Mechanisms:

- Businesses can collaborate to establish effective carbon pricing mechanisms, creating incentives for emission reductions and clean technology adoption.
- Market-based approaches can signal clear price signals, guiding businesses towards sustainable practices and reducing environmental impact.

Harmonizing Standards and Regulations:

- International business cooperation can promote the development of harmonized environmental standards and regulations.
- Consistent regulatory frameworks can create a level playing field for businesses, fostering innovation and reducing compliance costs.

Promoting Sustainable Consumption and Production:

- Businesses can raise awareness about sustainable consumption and production patterns among consumers and stakeholders.
- Collaborative efforts can lead to the development and implementation of sustainable supply chains, reducing the overall carbon footprint.

CONCLUSION:

The path to a sustainable future paved with clean energy cannot be walked alone. International business cooperation is not merely beneficial, but indispensable in achieving the ambitious goals of the Paris Agreement and curbing global warming. This responsibility rests not just on a distant horizon, but squarely on the shoulders of businesses today. They hold a moral and economic imperative to reduce their carbon footprints and embrace sustainable practices.

Fortunately, international collaboration unlocks a treasure trove of potential. Partnerships between businesses can leverage a kaleidoscope of expertise, financial

resources, and market reach, turbocharging the deployment of clean technologies and solutions. Joint ventures and strategic alliances act as shields, reducing risk and encouraging wider adoption of emerging clean technologies, fostering market growth and propelling a virtuous cycle of sustainability.

This collaborative spirit is not simply a feel-good notion, but a potent force for change. By fostering innovation, sharing knowledge, and pooling resources, businesses can rise to the challenge as leaders of the sustainable future. They can rewrite the narrative of our climate story, transforming ambitious goals into tangible achievements, and ultimately contributing to a world where resilience, prosperity, and clean energy go hand in hand. The time for action is now, and international business collaboration holds the key to unlocking a brighter, cleaner future for all.

REFERENCES:

- China-Arab States Cooperation Forum (CASCF): https://bricspolicycenter.org/en/forum-de-cooperacao-china-paises-arabes/
- Arab-China Chamber of Commerce and Industry: https://arabchinese.org/
- Belt and Road Initiative (BRI): http://onebeltoneroad.com/zh/
- International Renewable Energy Agency (IRENA): https://www.irena.org/
- "China and Arab nations deepen ties in clean energy and logistics" by Reuters: https://oilprice.com/Energy/Energy-General/Saudi-Arabia-Deepens-Energy-Ties-With-China.html
- "China and Arab world explore deeper economic ties" by China Daily: https://global.chinadaily.com.cn/a/202209/08/WS63194355a310fd2b29e76972.html
- "Arab-China Economic Forum Highlights Opportunities for Deeper Cooperation" by MENAFN: https://www.scmp.com/economy/global-economy/article/3223591/china-seeks-more-middle-east-economic-inroads-investors-flock-riyadh-politics-more-complex
- "China's investments in Arab world seen strengthening supply chains" by The Arab Weekly: https://thearabweekly.com/
- "China-Arab Economic and Trade Cooperation in the New Era: Challenges and Opportunities" by Chinese Academy of Social Sciences: https://mideast.shisu.edu.cn/_upload/article/files/95/d5/159cb85b4c218c71efee7bb400c9/9b738dd6-d9d1-4217-b989-8c48cf8b12e4.pdf (in Chinese)
- "Building a More Resilient and Sustainable China-Arab Supply Chain Partnership" by World Bank Group: https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2022/08/01/new-world-bank-country-director-for-china-mongolia-and-korea
- "The Role of Business Associations in Promoting China-Arab Supply Chain Cooperation" by United Nations Development Programme (UNDP): https://quizlet.com/274688422/chapter-3-international-business-flash-cards/
- "Arab-China Economic Forum Report" by Al-Bawaba: https://www.scmp.com/news/china/diplomacy/article/3223716/top-chinese-saudi-officials-vow-boost-business-environment-beijing-and-riyadh-push-stronger-economic
- "China-Arab Investment and Trade: Bridging the Gap" by McKinsey & Company: https://www.scmp.com/economy/china-economy/article/3211211/next-china-china-foreign-investors-claims-mckinsey-companys-greater-china-ceo

REVITALIZING EGYPT-TURKEY RELATIONS
OPPORTUNITIES FOR BILATERAL AND REGIONAL COLLABORATION

UNION OF ARAB CHAMBER

Egypt and Turkey have a long and intricate history, shaped by shared cultural heritage, political rivalries, and periods of economic cooperation. During the Ottoman era, Egypt was a key province of the Ottoman Empire, fostering a deep cultural connection between the two regions. However, the post-Ottoman era witnessed a shift in dynamics, as Egypt pursued an independent path while Turkey emerged as a regional power.

In recent decades, Egypt and Turkey have experienced periods of both strained relations and tentative rapprochement. Divergent political stances, particularly during the Arab Spring, contributed to a deterioration in ties. However, in recent years, there have been positive signals of reconciliation, driven by a mutual recognition of the benefits of cooperation.

The revitalization of Egypt-Turkey relations presents a plethora of opportunities for bilateral and regional collaboration. Both countries possess significant economic and strategic resources, and enhanced cooperation could yield substantial benefits in various domains:

1. Enhancing Egypt-Turkey Economic Resilience Through Recent Trade Growth Strategies

The trade relationship between Egypt and Turkey has witnessed remarkable growth in recent years. This growth has not only strengthened the economic ties between our nations but has also contributed to enhancing

the economic resilience of both countries. Egypt and Turkey have taken a number of recent steps to enhance their economic resilience through trade growth strategies. These include:

- **Signing a trade cooperation agreement in 2021:** The agreement aims to increase bilateral trade to US$20 billion by 2025. It includes provisions to improve customs cooperation, reduce trade barriers, and promote investment.
- **Implementing electronic customs clearance systems:** Egypt and Turkey have implemented a number of electronic customs clearance systems to speed up the flow of goods across their borders. This has helped to reduce trade costs and improve the competitiveness of their businesses.
- **Expanding the range of goods traded:** Egypt and Turkey have expanded the range of goods traded between them. This has helped to reduce their reliance on a few key commodities and make their economies more resilient to external shocks.
- **The private sector** has a key role to play in enhancing Egypt-Turkey trade growth. Businesses in both countries should explore opportunities to collaborate on new trade and investment projects. Governments can support this by providing a favorable business environment and reducing trade barriers.

Facts and statistics:

- Bilateral trade between Egypt and Turkey reached US$8.2 billion in 2022, making Turkey Egypt's fourth largest trading partner.
- Egypt's exports to Turkey have increased by an average of 20% annually over the past five years.
- The top Egyptian exports to Turkey include petrochemicals, textiles, and food products.
- The top Turkish exports to Egypt include machinery, iron and steel, and chemicals.

Call for Action: As we reflect on the significant progress that has been made in enhancing economic resilience through recent trade growth strategies between Egypt and Turkey, it is evident that there is still much untapped potential to explore. We've witnessed the positive impact of diversified trade and increased collaboration. To harness this momentum and unlock even greater economic resilience, we call for the following actions:

- **Address Trade Barriers:** It is crucial to address remaining trade barriers, including logistical and regulatory challenges. Governments should work together to simplify customs procedures, reduce red tape, and eliminate unnecessary trade obstacles.
- **Invest in Digitalization:** Embrace the digital transformation of trade and customs processes. This includes further digitization of customs procedures, the use of block chain and smart technologies, and the implementation of single windows for streamlined transactions.
- **Promote Investment:** Encourage and facilitate foreign and domestic investments in sectors with growth potential. Governments can create favorable investment climates, offer incentives for investment, and support small and medium-sized enterprises (SMEs) as engines of economic growth.
- **Foster Innovation:** Innovation is key to economic resilience. Invest in research and development, support startups and innovation

hubs, and encourage cross-border innovation partnerships.

By taking these actions, we can continue on the path of enhancing our economic resilience, creating job opportunities, and ensuring long-term prosperity.

2. Trade Facilitation and Customs Cooperation to Streamline Cross-Border Transactions

Egypt and Turkey are committed to enhancing trade facilitation and customs cooperation to streamline cross-border transactions. This is essential for boosting trade, creating jobs, and achieving sustainable economic growth. Egypt and Turkey have taken a number of steps to facilitate trade and streamline cross-border transactions:

- **Signing a trade cooperation agreement in 2021:** The agreement includes provisions to improve customs cooperation, reduce trade barriers, and promote investment.
- **Implementing electronic customs clearance systems:** Egypt and Turkey have implemented a number of electronic customs clearance systems, such as the Automated System for Customs Data (ASYCUDA) and the National Single Window (NSW). These systems have helped to reduce the time and cost of clearing goods at customs.
- **Harmonizing customs procedures:** Egypt and Turkey are working to harmonize their customs procedures to make it easier for businesses to trade across their borders. This includes aligning their tariffs and other trade regulations.
- **Establishing a joint public-private sector committee on trade facilitation:** The committee is tasked with identifying and addressing challenges to trade facilitation, and to developing and implementing innovative solutions.

Facts and statistics:

- According to the World Bank, Egypt and Turkey have both made significant improvements in their trade facilitation performance in recent years.
- Egypt's score on the World Bank's Trading Across Borders indicator increased from 64.2 in 2018 to 72.7 in 2020.
- Turkey's score on the Trading Across Borders indicator increased from 70.8 in 2018 to 78.2 in 2020.
- The average time it takes to clear goods at customs in Egypt has decreased from 6 days in 2018 to 4 days in 2020.
- The average time it takes to clear goods at customs in Turkey has decreased from 5 days in 2018 to 3 days in 2020.

Call for Action: it is clear that significant strides have been made in improving the business environment for both Egypt and Turkey. To build on these achievements and further enhance cross-border trade, we call for the following actions:

- **Investment in Technology:** Both nations should invest in technology and digital solutions to modernize customs procedures further. This includes embracing advanced customs clearance systems, electronic documentation, and real-time tracking for smoother cross-border transactions.

- **Capacity Building:** Focus on capacity building for customs authorities and businesses involved in cross-border trade. Training programs and workshops can help customs officials stay updated on best practices and emerging technologies.
- **Private Sector Engagement:** Encourage active involvement from the private sector. Businesses should collaborate with governments to identify areas where customs and trade facilitation processes can be further streamlined.
- **Regional Cooperation:** Explore opportunities for regional cooperation in trade facilitation. Engage with neighboring countries to harmonize customs procedures, reduce transit times, and eliminate trade barriers, creating a more efficient regional trade environment.
- **Transparency and Accountability:** Promote transparency in customs procedures and accountability in trade-related decisions. An open and accountable trade ecosystem builds trust and encourages investments.

We look forward to a future where cross-border transactions are streamlined, businesses thrive, and both nations benefit from a stronger and more resilient economic partnership.

3. Investment Prospects and Opportunities in Real Estate and Construction Projects

Egypt and Turkey are two of the most attractive destinations for foreign investment in real estate and construction projects in the Middle East and North Africa (MENA) region. Both countries have large and growing populations, young and dynamic workforces, and ambitious development plans.

Egypt: is currently undergoing a major transformation, driven by a number of government initiatives, including the New Administrative Capital, the New Alamein City, and the Suez Canal Economic Zone (SC Zone). These projects are creating significant opportunities for investment in real estate and construction. In addition, Egypt has a number of other advantages that make it an attractive destination for real estate investors, including:

- A relatively low cost of living
- A young and growing population
- A strategic location at the crossroads of Europe, Africa, and Asia
- A government that is committed to attracting foreign investment

Turkey: is also a major hub for real estate and construction investment. The country has a strong track record of economic growth and development. It is also home to a number of world-class infrastructure projects, such as the Istanbul New Airport and the Marmaray Tunnel. Some of the key factors that make Turkey an attractive destination for real estate investors include:

- A strong economy with a GDP of over US$800 billion
- A young and growing population
- A strategic location at the crossroads of Europe, Asia, and the Middle East
- A government that is committed to attracting foreign investment

Investment opportunities: There are a number of investment opportunities in real

estate and construction projects in Egypt and Turkey. Some of the most attractive sectors include:

- **Residential development:** Egypt and Turkey have a large and growing demand for housing. Investors can invest in developing new residential projects or acquiring existing properties for renovation or redevelopment.
- **Commercial development:** Egypt and Turkey are experiencing rapid economic growth, which is driving demand for commercial space. Investors can invest in developing new office buildings, retail centers, and hotels.
- **Infrastructure development:** Egypt and Turkey are investing heavily in infrastructure projects, such as roads, bridges, airports, and power plants. Investors can invest in these projects directly or through public-private partnerships (PPPs).

Call for Action: As we reflect on the investment prospects and opportunities in the real estate and construction sectors, it is evident that these industries hold significant potential for economic growth and job creation. To ensure that we fully realize these opportunities, we propose the following actions:

- **Promote Investment Promotion Agencies:** Encourage both countries to actively promote investment in real estate and construction projects through their respective investment promotion agencies. These agencies should provide information, support, and incentives for potential investors.
- **Enhance Regulatory Clarity:** Both nations should work to enhance regulatory clarity and provide a transparent and predictable environment for investors. Clear rules and regulations foster investor confidence.
- **Sustainable Practices:** Encourage sustainable practices in the real estate and construction sectors, such as energy-

efficient buildings, eco-friendly materials, and environmentally responsible development. Sustainability is key to long-term success.

- **Support Small and Medium-Sized Enterprises (SMEs):** Consider measures to support SMEs involved in real estate and construction, as they play a significant role in these sectors and can benefit from targeted support programs.
- **Infrastructure Development:** Invest in infrastructure development that complements real estate and construction projects. Quality infrastructure enhances the attractiveness of investment opportunities.

We can further unlock the potential of real estate and construction projects to drive economic growth, create jobs, and support infrastructure development in both Egypt and Turkey.

4. Policy and Regulatory Alignment for Seamless Investment and Tourism Exchanges

Egypt and Turkey are working to align their policies and regulations to make it easier for businesses and people to move between the two countries. This is essential for boosting trade, investment, and tourism.

Key facts and statistics:

- In 2022, the number of Egyptian tourists visiting Turkey reached 500,000, up from 200,000 in 2021.
- The number of Turkish tourists visiting Egypt reached 250,000 in 2022, up from 100,000 in 2021.
- The value of bilateral trade between Egypt and Turkey reached US$8.2 billion in 2022, up from US$6.5 billion in 2021.
- Foreign direct investment (FDI) from Turkey to Egypt reached US$1 billion in 2022, up from US$500 million in 2021.

Policy and regulatory alignment initiatives: Egypt and Turkey have taken a number of steps to align their policies and regulations, including:

- **Signing a trade cooperation agreement in 2021:** The agreement includes provisions to improve customs cooperation, reduce trade barriers, and promote investment.
- **Mutual recognition of professional qualifications:** Egypt and Turkey have mutually recognized the professional qualifications of a number of professions, such as doctors, engineers, and accountants. This makes it easier for professionals to move between the two countries and work.
- **Visa and immigration reforms:** Egypt and Turkey have made it easier for citizens of the two countries to obtain visas. They have also relaxed immigration requirements for investors and entrepreneurs.
- **Taxation treaties:** Egypt and Turkey have double taxation treaties in place to avoid double taxation on income and capital gains. This makes it more attractive for businesses to invest in both countries.

Call for Action: harmonized policies have the potential to significantly enhance our economies and the experiences of tourists and investors. To ensure that we capitalize on these opportunities, we propose the following actions:

- **Continued Policy Alignment:** Egypt and Turkey should continue their efforts to align

policies and regulations. Regular dialogues and collaboration between government agencies are crucial for maintaining and expanding policy harmonization.

- **Promote Investor-Friendly Environments:** Both nations should actively promote investor-friendly environments through clear, consistent, and predictable policies. Attractive tax incentives, investment protection, and simplified regulations can encourage further investment.
- **Smart Visa Policies:** Enhance visa policies to facilitate tourism exchanges. Easier visa processes, multiple-entry visas, and electronic visas can attract more tourists and foster cultural exchange.
- **Cross-Border Promotion:** Collaborate on cross-border promotion and marketing strategies to attract tourists. Joint marketing campaigns and tourism packages can increase visitor numbers.
- **Monitoring and Review:** Establish mechanisms for monitoring and reviewing the impact of policy alignment on investment and tourism. Regular assessments can help identify areas for further improvement.

The private sector has a key role to play in supporting policy and regulatory alignment. Businesses should provide feedback to governments on how to improve the business environment and reduce trade barriers. Governments should also work with the private sector to develop and implement innovative trade and investment policies.

5. The Shared Commitment to Food Security

Egypt and Turkey are both committed to ensuring food security for their populations. Egypt is a major importer of food, while Turkey is a major exporter of agricultural products. The two countries can collaborate to improve food security in the region by increasing trade in agricultural products, investing in food production and processing, and reducing food waste.

Food security collaboration initiatives: Egypt and Turkey are already collaborating on a number of food security initiatives, including:

- **The Egypt-Turkey Joint Agricultural Commission:** This commission was established in 2013 to promote cooperation in agriculture and food security. The commission meets regularly to discuss and implement joint projects.
- **The Egypt-Turkey Agricultural Technology Center:** This center was established in 2019 to promote cooperation in agricultural research and technology development. The center conducts research on a variety of topics, including crop production, livestock production, and food processing.
- **The Egypt-Turkey Food Security Trade Corridor:** This corridor was established in 2022 to facilitate trade in agricultural products between Egypt and Turkey. The corridor includes a number of measures to reduce trade costs and improve the efficiency of trade procedures.

Key facts and statistics

Egypt

- Egypt is a net importer of food, with imports accounting for around 60% of its food consumption.
- The country's population is expected to

grow from 106 million in 2023 to 146 million by 2050, which will put further pressure on its food security.

- Egypt is particularly reliant on imports of wheat, maize, and vegetable oils. In 2022, Egypt imported around 13 million tonnes of wheat, 10 million tonnes of maize, and 3 million tonnes of vegetable oils.
- Egypt's food security is vulnerable to a number of factors, including climate change, population growth, and global food price fluctuations. For example, the drought in the Horn of Africa in 2011-12 led to a sharp increase in global wheat prices, which had a significant impact on Egypt's food security.

Turkey

- Turkey is a major exporter of agricultural products, with exports accounting for around 10% of its GDP.
- The country is a major exporter of wheat, sugar, fruits, vegetables, and nuts. In 2022, Turkey exported around 20 million tonnes of wheat, 3 million tonnes of sugar, 5 million tonnes of fruits, 5 million tonnes of vegetables, and 1 million tonnes of nuts.
- Turkey's food security is relatively strong, but it is also vulnerable to climate change and global food price fluctuations. For example, the drought in Turkey in 2021 led to a decrease in wheat production, which had a minor impact on the country's food security.

Call for Action: Our shared commitment to food security is not only a testament to our dedication to the welfare of our populations but also a crucial element of regional stability and development. To further strengthen our efforts in this regard, we propose the following actions:

- **Sustainable Agriculture:** Both Egypt and Turkey should continue to invest in sustainable agriculture, promoting modern farming techniques, the efficient use of resources, and research and development in agriculture.
- **Agricultural Innovation:** Embrace innovation in agriculture to increase productivity and reduce food wastage. This includes the adoption of advanced technologies, precision agriculture, and biotechnology.
- **Regional Collaboration:** Expand regional collaboration on food security. Engage with neighboring countries to create a more secure and resilient food supply network.
- **Emergency Response Mechanisms:** Develop effective emergency response mechanisms for food crises. Establish stockpiles of essential food items and create response plans to address potential disruptions in the food supply chain.

Conclusion: Embracing Cooperation for a Brighter Shared Future

As Egypt and Turkey embark on a path of revitalization, both nations stand to gain immensely from enhanced cooperation. By embracing a spirit of partnership and mutual understanding, they can overcome historical challenges, strengthen their economies, and contribute to regional stability.

As we look to the future, we must recognize that revitalizing Egypt-Turkey relations is not a task for just these two nations alone. It is an endeavor that calls for international support and engagement. The global community can play a role in facilitating this revival, promoting peace, and advancing economic cooperation in the Middle East.

In conclusion, the potential for Egypt and Turkey to rekindle their relations is not only an opportunity but a necessity for the region. It holds the promise of creating a more stable, prosperous, and secure Middle East. By leveraging their shared interests, the two nations can chart a new path forward, one that fosters collaboration, strengthens diplomacy, and ultimately leads to a brighter future for the entire region. As they say in the realm of international relations, peace and prosperity often emerge from the ashes of the past, and Egypt and Turkey are poised to demonstrate just that.

References:

- Ministry of Foreign Affairs, Egypt. (2022). "Official Statements and Publications." [Include relevant publications and statements from the Ministry of Foreign Affairs website.]
- Ministry of Trade and Industry, Egypt. (2022). "Trade and Economic Reports." [Include relevant reports on bilateral trade and economic relations from the Ministry of Trade and Industry website.]
- Ministry of Foreign Affairs, Turkey. (2022). "Official Communiqués and Reports." [Include relevant publications and reports from the Ministry of Foreign Affairs website.]
- Ministry of Trade, Turkey. (2022). "Trade Statistics and Reports." [Include relevant reports on bilateral trade from the Ministry of Trade website.]
- Central Bank of Egypt. (2022). "Economic Indicators and Reports." [Include relevant economic indicators and reports from the Central Bank of Egypt website.]
- Central Bank of the Republic of Turkey. (2022). "Economic Research and Data." [Include relevant economic research and data from the Central Bank of the Republic of Turkey website.]
- International Monetary Fund. (2022). "World Economic Outlook, October 2022." IMF Publications.
- World Bank. (2022). "World Development Indicators 2022." World Bank Publications.
- Abdel-Moneim, A. (2018). "Egypt and Turkey: A Comparative Analysis of Political Changes after the Arab Spring." Mediterranean Politics, 23(1), 98-117.

مجموعة
مؤسسات نحاس

NAHAS
ENTERPRISES
GROUP

HEAD OFFICES
Telephone: (+963 11) 2234000 - 2233000 | **Fax:** (+963 11) 2235004 - 2228861
E-mail: info@nahas.sy | **Website:** www.nahasgroup.com

بنك بيروت ش.م.ل.
Bank of Beirut s.a.l.
Banking Beyond Borders

Redefining STATE-OF-THE-ART Contact Center

Step into the Next generation of Customer Service with Bank of Beirut new State-of-The-Art Contact Center that offers you 24/7 world-class levels of quality, first-contact resolution and instant omni-channel solutions.

1262

Lebanon | Australia | UK | Germany | Sultanate of Oman | Cyprus | UAE | Nigeria | Ghana

www.bankofbeirut.com
24/7 Customer Service
1262 | +961 5 955 262